

الازمة الدولية وطرائق ادارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية- الأمريكية 1990-2003/ دراسة حالة

International Crisis and its Management Methods

(Analytical study to The Iraqi – USA Relationships Crisis 1990 – 2003 as a Case Study)

إعداد

"محمد صدام" فايق بن طريف

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني – 2017

تفويض

أنا "محمد صدام" فايق بن طريف أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: "محمد صدام" فايق بن طريف

التاريخ: ١٧/١/٢٠١٧

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الأوسط – عمان وعنوانها " الازمة الدولية وطرائق ادارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية- الأمريكية 1990-2003/ دراسة حالة".

وأجيزت بتاريخ: 2017/1/17

أعضاء لجنة المناقشة

الأسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د عبد القادر محمد فهمي الطائي	رئيساً ومشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
د. أحمد عارف كفارنة	عضواً	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د سعد سالم أبودية	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

وأخص بالذكر مشرفي الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي الذي كان لتوجيهاته السديدة ولملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين أتشرف بأن أضع هذا العمل بين أياديهم الكريمة وهم الدكتور أحمد كفارنة والأستاذ الدكتور سعد أبودية المشرف الخارجي والذي تكبد عناء وجهد في الحضور الى المناقشة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم الذين استفدت من علمهم.

الإهداء

إليك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وارادة إليك يا قدوتي ويا عزوتي

(أبي العزيز)

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها

(أمي الغالية)

إلى أخواتي وإخواني الذي لاتحلوا الحياة إلا بوجودهم

(د. عبد الغني، م. غيداء، د. آلاء)

وجميع الأهل والأصدقاء

قائمة المحتويات

الازمة الدولية وطرائق ادارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية– الأمريكية 1990–2003/ دراسة حالة

إعداد: "**محمد صدام" فائق بن طريف**

إشراف: **أ.د عبد القادر محمد فهمي الطائي**

الملخص

عالجت الدراسة موضوع أزمة العلاقات العراقية– الأمريكية 1990–2003 والكشف عن طبيعة العلاقة العراقية – الأمريكية، والتعرف على طبيعة الأزمة التي انتابت العلاقات العراقية – الأمريكية خلال الفترة 1990–2003، والوقوف على طرائق إدارة أزمة العلاقات العراقية– الأمريكية 1990–2003، وتطلب معالجة هذا الموضوع استخدام أكثر من منهج، حيث تم استخدام المناهج العلمية التالية: المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي ومنهج التحليل النظمي وفي ضوء ما تقدم إعتمدت الدراسة على ما يمكن وصفه بالمنهج التكاملي الذي يجمع بين المناهج السابق ذكرها نظراً لما تفرضه مقتضيات البحث العلمي.

تتحدد مشكلة الدراسة بطبيعة الأزمة التي انتابت العلاقات العراقية– الأمريكية، والتي بدأت ملامحها منذ عام 1990 والطرق والأدوات التي وظفها كل من الجانبين العراقي والأمريكي في إدارتهما للأزمة، والتي انتهت باحتلال العراق عام 2003، وأنطلقت الدراسة من افتراض مفاده: أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1990 أدارت الأزمة مع العراق بطريقة قادت إلى الحرب ومن ثم احتلاله عام 2003 بدلاً من معالجتها بالطرق والوسائل السلمية، كما هو معروف في تقاليد إدارة الأزمة الدولية التي تأتي بأطرافها بعيداً عن المواجهات المسلحة.

وقد خلصت الدراسة الى أنه قد شكل دخول الكويت النقطة الحاسمة في بدء تنفيذ سياسة الولايات المتحدة في تدمير العراق وصولاً الى احتلاله في نيسان 2003، وأن مسار العلاقات العراقية الأمريكية خلال أزمة احتلال الكويت اتسم بطابع عدائي ولذلك فان الخيارات السلمية جرى استبعادها نهائياً.

الكلمات المفتاحية: الازمة الدولية، طرائق ادارة الازمة الدولية، أزمة العلاقات العراقية– الأمريكية.

International Crisis and its Management Methods (Analytical study to The Iraqi – USA Relationships Crisis 1990 – 2003 as a Case Study)

Prepared by
"Muhmmad Sadam" Faeq Ibn Tareef
Supervised by
Dr. Abd Kader Fahmi Al_Tai, Prof

Abstract

This study explored the American-Iraqi relationship crisis issue, in the period of 1990-2003. Also, to reveal the nature of the American –Iraqi relationship, and to identify the nature of the crisis which be filled this relationship during the period of 1990-2003. Furthermore, to investigate the American, Iraqi relationship crisis managing methods (1990-2003). To find out approaches to manage the American- Iraqi relationship crisis (1990-2003).

More than one approach is needed to tackle this issue, whereas the following scientific approaches are utilized: historical approach; descriptive analytical approach and system analytic approach. In the line with the based on the prior discussion the study on integrated approach which includes all the approaches mentioned above.

The study of the problem is restricted to the nature of American-Iraqi relationship crisis, accompanied by means instrument which both sides the American-Iraqi and the Iraqi employed in managing this crisis such means and ways ended up with the occupation of Iraq in 2003, thus, this study relied on the assumption that states: The United States of America since 1990had managed the crisis with Iraq in a hostile way that led to a war, eventually, ended up with the American occupation of Iraq in 2003.rather than managing the crisis through peaceful means and ways, as it is known in the international crisis the call for peace takes the upper hand and keeps the conflicted parties away from armed confrontation.

The results of the study revealed that occupation Kuwait was the crucial moment to force the United States to start the policy of destroying Iraq, which crowned with the occupation of Iraq in 2003. The relationship between America and Iraq during the Kuwaiti crisis is characterized by hostility while peaceful means were completely avoided.

Key words: International Crisis, International Crisis Management Methods, American- Iraqi Relationship Crisis.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة:

تعُد دراسة الأزمة أحد الفروع الحديثة في العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، وقد تزايد الاهتمام بهذا الفرع في العصر الحديث نتيجة للمتغيرات والأحداث البالغة التعقيد التي شهدها النظام الدولي المعاصر، ويُعرف علم الأزمة على أنه علم إدارة توازنات القوى ورصد حركاتها واتجاهاتها واستشراف نتائجها، كما أنه علم التكيف مع المتغيرات وتحريك الثوابت وقوى الفعل في كافة المجالات البشرية: السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

من هنا يعد موضوع الأزمة من الموضوعات الحيوية والمهمة، في ظل التطورات المتسارعة في هذا العصر، وفي ظل الاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والرغبة الكامنة عند البعض في حل الأزمة بوسائل عسكرية، فقد أصبحت الأزمة شيئاً متوقعاً في أي زمان ومكان، ولا يمكن إلغاؤها كظاهرة تتمخض عنها أنماط متعددة من التفاعلات السياسية الدولية، فهي حاضرة بين وحدات المجتمع الدولي وفي المجتمعات الإنسانية، وذلك كلما ظهرت مؤشرات التباين والاختلاف وتصاعدت حدة التنافس ودرجات الصراع. فالأزمة حالة مستوطنة في المجتمع الدولي، ويمكن توقع حدوثها كظاهرة طبيعية بين أعضاء الأسرة الدولية، وإن كانت غير مرغوبة، نظراً لما تنطوي عليه من خطورة عالية، وإذ كانت الأزمة تمثل حالة كامنة ومستوطنة في المجتمع الدولي، فإن هذا يدعو إلى ابتكار الوسائل والأساليب وإتباع أنماط سلوكية بهدف التقليل من حدة مخاطرها ومنع تحول مسارها إلى حالة الحرب والمواجهات المسلحة.

وبالرغم من الإقرار بعدم وجود ضمانات وافية لمنع الحروب بسبب تعدد مصادرها والدوافع التي تقود إليها، إلا أن ذلك لا يمنع القول أن ثمة مبادئ أساسية وطرق فنية يمكن أن تقلل من احتمال اندلاعها، وإن كان ذلك لا يلغيها، وهذا ما يعرف بالأدب السياسي بإدارة الأزمة. وإذا كانت الأزمة تمثل تحول مفاجئ في العلاقة الاعتيادية بين دولتين، أو انكسار حاد في العلاقة بين دولتين، فإن العلاقات العراقية –الأمريكية تعرضت إلى مثل هذا التحول، ويمكن الإشارة إلى أن موضوع العلاقات العراقية – الأمريكية يعد من بين أكثر الموضوعات تعقيداً، وربما أشدها غموضاً بالنظر لما انطوت عليه هذه العلاقات من هواجس أمنية وحذر شديد أو ضعف الثقة المتبادلة بين الطرفين، العراقي والأمريكي، وتحديداً منذ استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق عام 1968 وحتى احتلاله من قبل الولايات المتحدة عام 2003. ولعل من أبرز العوامل التي أسهمت في خلق حالة العداء المستدامة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة، تأميم النفط العراقي في الاول من حزيران عام 1972، والحرب العربية –الإسرائيلية في السادس من تشرين أول عام 1973، وموقف العراق من اتفاقية كامب ديفيد عام 1978.

لقد مثل غزو العراق للكويت عام 1990 منعطفاً تاريخياً خطيراً في العلاقات العراقية – الأمريكية، كما شكل بداية أزمة حقيقة شديدة الوطأة على تلك العلاقات التي تزامنت مع بداية تشكل نظام دولي جديد انفردت الولايات المتحدة بقيادته لتدشن بداية عصرها بحرب قادتها ضد العراق عام 1991، لتخضع العراق بعدها إلى نظام عقوبات اقتصادية شديدة ومدمره تمهيداً لغزوه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة عام 2003.

في ضوء ما تقدم، جاءت هذه الدراسة لتعالج مظاهر الأزمة التي شهدتها العلاقات العراقية – الأمريكية منذ عام 1990 وحتى 2003، منصرفة إلى الوقوف على الوسائل والأدوات التي اتبعها كل من الطرفين في مواجهة الآخر.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة بطبيعة الأزمة التي انتابت العلاقات العراقية– الأمريكية، والتي بدأت ملامحها منذ عام 1990 والطرق والأدوات التي وظفها كل من الجانبين العراقي والأمريكي في إدارتهما للأزمة، والتي انتهت باحتلال العراق عام 2003، والتي كان بالإمكان حلها دون الأخذ بها إلى ما إنتهت إليه من أوضاع مأساوية دمرت الدولة العراقية ومزقت نسيجها الإجتماعي. كما أن مشكلة الدراسة تتحدد بندرة التحليلات المتخصصة بإدارة هذه الأزمة تحديداً، رغم كثرة ما كتب عنها في توصيفها كظاهرة تطورات العلاقات بين أطرافها لتصل إلى حالة الحرب، ومن ثم الإحتلال.

أسئلة الدراسة:

في ضوء الإشكالية تثار عدة تساؤلات منها:

1. ما المقصود بالأزمة الدولية وما طرائق إدارتها؟
2. ما طبيعة العلاقات العراقية – الأمريكية؟
3. ما المراحل التي مرت بها العلاقات العراقية – الأمريكية 1990–2003 ؟
4. ما الطرائق التي إتبعت والوسائل التي إستخدمت في إدارة أزمة العلاقات العراقية – الأمريكية 1990–2003؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف منها:

1. الوقوف على المبادئ والقواعد التي يفترض إتباعها في إدارة الأزمة.
2. الكشف عن طبيعة العلاقة العراقية – الأمريكية.

3. التعرف على طبيعة الأزمة التي انتابت العلاقات العراقية – الأمريكية خلال الفترة 1990-2003.

4. الوقوف على طرائق إدارة أزمة العلاقات العراقية– الأمريكية 1990-2003.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن العديد من الدراسات التي عالجت موضوع العلاقات العراقية الأمريكية لم تتطرق إلى دراسة وتحليل الإشكالية التي شهدتها تلك العلاقة. كما لاحظ الباحث إن تلك الدراسات لم تتصرف إلى التحقق أو التثبت من طبيعة الأدوات والوسائل، أو السياسات التي اتبعها كل من الطرفين في إدارة الأزمة، والتي كان يفترض إن تحل بالطرق والوسائل السلمية والتوفيقية دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراض مفاده: أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1990 أدارت الأزمة مع العراق بطريقة قادت إلى الحرب ومن ثم احتلاله عام 2003 بدلاً من معالجتها بالطرق والوسائل السلمية، كما هو معروف في تقاليد إدارة الأزمات الدولية التي تنأى بأطرافها بعيداً عن المواجهات المسلحة.

محددات الدراسة:

هنالك عدد من المحددات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار ليتسنى للدراسة تحقيق أهدافها المرجوة، ومن هذه المحددات:

- وجود الكثير من السياسات والمواقف التي تميزت بسريتها دون الإفصاح عنها ويحاول الباحث الوقوف على ما هو متاح منها.

- صعوبة الوقوف على حقيقة النوايا الكامنة والظاهرة لطرفي الأزمة، وبطريقة جعلت التمييز بين هذه النوايا الكامنة والتصريحات المعلنة أمراً على قدر بالغ من الصعوبة.
- ندرة الدراسات المتخصصة بمعالجة الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية:** الحدود الزمنية التي تختص الدراسة فيها هي الفترة الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2003.
2. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في حدود دولة العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

الأزمة:

تعرف الأزمة **لغوياً:** أنها الشدة والقحط والمحنة. وأزم الشيء: أمسك عنه. والأزم يعني الحمية والمأزم المضيق وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم وموضع الحرب أيضا مأزم. (المعجم الوجيز، 1999 :15)

أما **اصطلاحاً**، فهي مرحلة تحّول أو إنعطاف شديد في مسيرة أحداث متتابعة في أحداث متتابعة. كما أنها تعني حالة التغيير (أو عدم الثبات)، أو أنها تؤدي إلى تغيير حاسم أو فاصل، ويمكن وصف الأزمة أيضاً بأنها نقطة تحول في نسق من السياسات وأن التغيير يكون فيها قطعياً إما للأحسن أو للأسوأ. (الهدلة، 2005).

ويعرف الباحث الأزمة **إجرائياً** بأنها توتر شديد في العلاقة بين دولتين أو أكثر وعلى نحو يعرض مصالحهم العليا للخطر.

الأزمة الدولية:

تعرف الأزمة الدولية بأنها الصورة الأكثر دراماتيكية(*) والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي والتي تتوقف دون نقطة الحرب. وتوصف الأزمة، بأنها دولية، بالنظر لما يمكن أن يترتب عليها من آثار تنعكس ليس على أطرافها فحسب، إنما قد يتضرر من جرائها العديد من اعضاء المجتمع الدولي. وتؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها إلى تنشيط احتمال الحرب بحيث يغدو عاملاً مركزياً في تصور أطرافها بما لذلك من تأثير قوي ومباشر في مسلكهم (ربيع و مقلد 1993).

وتُعرف الأزمة الدولية **إجرائياً**، بأنها الجزء الحاسم من الصراع بين دولتين أو أكثر نتيجة مساسها بالمصالح القومية والقيم والمثل العليا والتي ممكن أن تؤدي إلى الحرب لتنعكس نتائجها بالتالي على العديد من أعضاء المجتمع الدولي.

إدارة الأزمة:

يقصد بإدارة الأزمة تلك السياسات التي يتم اتباعها والأدوات التي يمكن توظيفها بهدف احتوائها والتقليل من حدتها بالشكل الذي يستبعد معه حدوث المواجهة العسكرية (Richardson 1988:15). ويعرف الطائي أن: "إدارة الأزمة تشمل سعي صنّاع القرار لدى كل من أطرافها، إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم، أوسعيهم إلى التعايش والتوفيق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية، أو أن يسعى صناع القرار إلى المزاوجة بين أدوات الضغط وأدوات التوفيق (المساومة) معاً، وهو الأسلوب الأكثر اقتراباً من الواقع عند معالجة أزمة ما"(الطائي، 2009 :245).

(*) كلمة إغريقية معناها العمل محبكة ومعقدة ومتقلبة.

وتُعرف **إجرائياً** إدارة الأزمة بأنها قدرة صانع القرار في السيطرة على الأحداث التي أدت إلى الأزمة وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق التحكم من خلال ضبط استخدامه لأدوات إدارتها

العلاقات:

ويقصد بها مجموعة الروابط والنشاطات التي تربط بين طرفين أو أكثر.

العلاقات الدولية:

تعتبر جزء متفرع من علم السياسة وهي مجمل النشاطات والاتصالات والروابط التي يمكن رصدها بين أعضاء المجتمع الدولي وفي مختلف الميادين الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية (الطائي،2010 :15).

العلاقات العراقية – الأمريكية:

ويقصد بها جملة الروابط والنشاطات التي نشأت بين الدولتين، العراق والولايات المتحدة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الإطار النظري:

تعددت مفاهيم إدارة الأزمة بتعدد الكتّاب والباحثين، واختلاف وجهات نظرهم حول كيفية تناولهم للأزمة وكيفية إدارتها، وإن كانت بينهم سمات وقواسم مشتركة، وعرفت إدارة الأزمة بأنها نظام يستخدم للتعامل مع الأزمة، من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها، بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية(Little& Robert,1983:24)، حيث يتضح من هذا التعريف أن إدارة الأزمة تحتاج لنوع من التخطيط لتجنب الآثار السلبية للأزمة، فقد استخدم "الكسندر جورج" مفهوم إدارة الأزمة بمعنى القيود التي ترد على عملية ممارسة القهر والجبر والضغط الإكراهي في العلاقات الدولية، بمعنى أن إدارة الأزمة تعني السيطرة على أحداث

الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب (George,1991: 377).

يرى رواد مدرسة النظم أن الربط بين الأزمة، وتزايد احتمال الحرب يعود أساساً إلى الربط بين الأزمة والصراع المستمر بين أطرافها إذا كان النظام الدولي القائم هو في الأساس نظام تنافسي يقوم على سعي كل طرف إلى تعظيم قوته القومية والحفاظ عليها، فالتنافس الموجود قبل الأزمة هو السبب وراء اتخاذ قرار الحرب، وتكتسب تحليلات مدرسة النظم للازمة الدولية أهمية كبرى عند تحليل الأزمة التي تكون القوى العظمى في النظام الدولي أطرافا مباشرة أو غير مباشرة فيها، حيث تزيد في هذه الحالات قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي، وتزيد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ويمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الأزمة الدولية (العماري، 1993 :43).

ويعتبرها هويدي أن إدارة الازمة الدولية محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكّم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة (هويدي،1993: 537).

كما يقصد بإدارة الأزمة الدولية أيضا بمحاولة احتوائها والتقليل من حدتها بالشكل الذي يستبعد معه حدوث المواجهة العسكرية (J.L.Richardson 1988:15).

إن إدارة الأزمة الدولية لها طرائقها وقنواتها والتي تتمثل بالأدوات التي تستخدم بإدارتها ومن أهمها: (بهنسى، 2010: 171-191):

1. **الأدوات السياسية:** تعد الأدوات السياسية من أكثر أدوات إدارة الأزمة الدولية استخداماً، وذلك لتعدد بدائلها من ناحية، ولاستهدافها البحث عن ملاذ سلمي للأزمات يجنب أطراف

النزاع ويلات المواجهة العسكرية. ومن أهم الأدوات السياسية هي المساعي الحميدة (المساعي الودية)، الوساطة، التوفيق أو المصالحة، المفاوضات المباشرة، التحقيق.

2. **الأداة القانونية:** وتتمثل الأداة القانونية بالتحكيم الدولي والتسوية القضائية.
3. **القوة العسكرية:** تتمثل باستخدام أدوات العنف النظامية، أو التهديد بإستخدامها.
4. **الأداة الاقتصادية:** وتشمل إجراءات المقاطعة والحظر الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والتي تتمثل في دبلوماسية العزل السياسي والإحتواء. بهدف إخضاع حركة الخصم السياسي في محيطه الإقليمي والدولي.
5. **العمليات السرية:** وتتمثل بقيام الدول ببعض النشاطات والعمليات غير المعنلة التي تساعد على تنفيذ اهدافها ومنها العمليات الاستخبارية والتجسس.
6. **الأداة الإعلامية:** وتتجسد بتوظيف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بهدف إيصال رسائل لها غرض محدد إلى الخصم.

والأزمة التي مر بها العراق في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي نحن بصدد بحثها، جسدت جميع هذه الوسائل، وهي تعد من الأزمات التي تستحق من الباحثين دراستها لما آلت إليه من نتائج خطيرة ليس على العراق فحسب، وإنما على المنطقة العربية ككل.

ثانيا: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

قام الباحث بمسح للكثير من الدراسات المتعلقة بموضوع دراسته، فبعض الدراسات تناولت جوانب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وبعضها تناول جوانب من حرب الخليج الثانية 1991م، وبهذا وقف الباحث على العديد من المراجع والمصادر التي عالجت الموضوع ومن زوايا متعددة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- **دراسة (صارم، 2003)، بعنوان "الأبعاد والدوافع النفطية في الحرب الأمريكية على العراق"**، بينت الدراسة أن امتلاك العراق لثاني أكبر احتياطي للنفط بالعالم بعد السعودية كان عاملاً حاسماً للغزو الأمريكي للعراق، وخاصة أن الولايات المتحدة تعتبر من أكبر المستهلكين للنفط في العالم. حيث اعتمد الكاتب على المنهج السلوكي ومنهج اتخاذ القرار في دراسته والهدف من الدراسة بيان أطماع الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط العراقي من فرضية مفادها مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية إخضاع العراق إلى سياساتها وأملاءاتها.
- **دراسة (الخزرجي، 2005) بعنوان "العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات"**، وضح الكاتب أن دراسة العلاقات الدولية تشمل العلاقات السلمية والصراعية والعدوانية بين الدول، كما تشمل دور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية وصناع القرار في البيئة الدولية ومجموع النشاطات والمبادلات السياسية الرسمية الموجهة عبر الحدود الدولية، كما قام الكاتب بتفسير التفاعلات في بيئة النظام الدولي والعوامل والمتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية والأمن الدولي وكيفية معالجتها للأزمات وإدارتها.
- **دراسة (حسن نافعة، 2005) بعنوان: "تأملات في طبيعة الأزمة الراهنة للأمن الجماعي"**، أن نظام الأمن الجماعي قام في الواقع على افتراض مفاده أن العدوان العسكري الذي تشنه الدول على بعضها البعض هو أهم مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين، إن لم يكن مصدره الوحيد، وفيما بعد أصبح من المسلم به وجود مصادر اضافية للتهديد، ربما بصورة أكبر. ومن هذه المصادر: الارهاب، الجريمة، المنظمة، تلوث البيئة وارتفاع درجة حرارة الارض، الأمراض العابرة للقارات، الجوع والفقر والتخلف.. الخ. وفي زمن العولمة، والذي حول العالم إلى قرية كونية لا يستطيع أي من أجزائها أن يعيش بمعزل عن الآخر، يتعين أن تصبح للهيئة أو المؤسسة أو الجهة المسئولة عن السلم والأمن في العالم سلطات وصلاحيات

تمكنها من معالجة كل مصادر التهديد السابق الاشارة إليها، وليس فقط التهديد العسكري في شكله التقليدي. على صعيد آخر يتعين أن تكون هذه الجهة ممثلة تمثيلاً حقيقياً لموازين القوة في العلم المعاصر بكل قاراته وحضاراته وأجناسه.

- **دراسة (الزين، 2006)، بعنوان: تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري (1980– 2006)**، كشفت هذه الدراسة عن التحول الواضح في السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز العراق كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتناولت الدراسة السياسة الأمريكية العسكرية تجاه العراق، من حيث التصعيد السياسي العسكري الأمريكي خلال الفترة 1991–2002، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 مبينة أسباب ذلك الاحتلال والمحاولات الدولية لتجنب الحرب مع تقييم شامل للتحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح المخاطر والتحديات التي تفرضها تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق خلال الفترة الزمنية المشار إليها وعلى المستويين العالمي والإقليمي.

- **دراسة (الشرقي، 2007)، بعنوان "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق من 1990 – 2006م**" ، تتطرق هذه الدراسة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق منذ الاجتياح العراقي للكويت في عام 1990م وتحديد المصالح الأمريكية في المنطقة وتداعيات الأزمة على السياسة الخارجية الأمريكية.

- **دراسة (صالح ، 2010)، بعنوان، "آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية (1988– 2008)**"، تطرقت هذه الدراسة إلى آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية وردود الأفعال الإدارات الأمريكية من ذلك الاجتياح التي

أدت إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 م وتوضيح أسباب ونتائج الاحتلال على مستقبل العلاقات بين البلدين.

- **دراسة (بهنسي، 2010) بعنوان "الإعلام وإدارة الأزمات الدولية"**، حاول الكاتب التعمق في دراسة ما يمثله الدور الإعلامي في إدارة الأزمات والعوامل المؤثرة في إدارتها، وسلط الضوء على جانب كبير لقدرة الدول على استخدام القوة الإعلامية في الأوقات الحاسمة للأزمات. وتهدف الدراسة إلى بيان الدور المؤثر للإعلام في تحديد كيفية معالجة هذه الأزمات بالإضافة إلى دور أدوات إدارة الأزمات الأخرى، والوصول إلى استنتاج أن الإعلام على قدر كبير من الأهمية في إدارة الأزمات وذلك عن طريق استخدام المنهجين التاريخي والتحليلي.

- **دراسة (محمد،2011) بعنوان: "إستراتيجية ادارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"**، يهتم البحث بالإطار المفاهيمي للأزمة متجاوزاً " وجهة النظر التقليدية التي تصدفها كحدث يدمر أو يؤثر في المنظمة ككل، إلى وجهة النظر الاستراتيجية، بكونها لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ، متناولاً" خصائص الأزمة التي تختلف فيها عن النكبة والكارثة، إضافة إلى مراحلها المتعددة ذات المستويات المختلفة من الألم التي تنتج في تأثيرات متباينة في المنظمة وإدارتها مما يستوجب إجراءات متنوعة. وقد تجاوز البحث الحالي التصنيفات التقليدية للأزمة ذات الأساس الواحد مستنداً إلى التصنيفات الحديثة التي اعتمدت أكثر من معيار. ولأن الأزمة الرئيسة ينتج عنها عدة أزمات مرافقة ينبغي إدارتها جميعاً في وقت واحد، فقد تطرق البحث إلى أهمها وهي الأزمة الإعلامية التي تتعلق بالاتصالات خلال الأزمة وترتبط بالجانب المعلوماتي، والأزمة السيكولوجية التي ترتبط بالجانب الإنساني ويمكن التعامل معها من خلال ادارة الضحية.

كما توجه البحث الحالي صوب تطوير إستراتيجية لإدارة الأزمات على وفق المنظور الإسلامي واستناداً إلى أنموذج.

- **دراسة (الزبيدي، 2011)، بعنوان: إدارة الولايات المتحدة للازمات الدولية**، توزعت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول رئيسة مع خاتمة، تناول الأول الإطار النظري للموضوع الذي شمل رؤية نظرية للازمة، ورؤية نظرية لإدارة الأزمة، وأنصب الثاني على الإطار النظري لإدارة الأزمة الدولية مركزا على مفهوم الأزمة الدولية وإدارة الأزمة الدولية، فيما ركز الثالث على إدارة الأزمة الدولية في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، ومن خلال ثلاثة مباحث: إدارة الأزمة في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، والولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمة مع العراق، والولايات المتحدة وإدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني، والكوري الشمالي. وأخيرا الفصل الرابع بعنوان مستقبل إدارة الأزمة الدولية في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي رؤية تحليلية، وانتهت الدراسة بخاتمة تطرقت إلى أن الأزمة السياسية تعد نقطة التحول بين الحياة والموت، بين السلم والحرب، وهي تعني في أوسع معانيها موقفاً مفاجئاً يهدد بتحول جذري.
- **دراسة (السامرائي، 2012) بعنوان، "العلاقات العراقية الأمريكية"**، جاءت أهمية هذه الدراسة من خلال إظهار نموذج من العلاقات الدولية التي لا تخضع إلى أي قواعد موضوعية ولا تحكمه أية اعتبارات سياسية وأخلاقية تتمثل في قيام علاقة غير متكافئة ساعدت على قيامها البيئة الدولية الجديدة. واستندت هذه الدراسة على المنهج التاريخي من أجل تحقيق هدف الدراسة ألا وهو الوصول إلى الأسباب التي أدت إلى الحرب. وكان من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لاحتلال العراق أو تجزئته منذ عام 1973م من أجل احتواء المد القومي والقضاء عليه.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Charles A. McClelland,1972)، بعنوان:**

The beginning duration and abatement international crisis: comparison in two conflict areas, New York, the Free Press, 1972

الأزمة الدولية- بدايتها وامتدادها وما بعدها- دراسة مقارنة لمنطقتي صراع

تركز هذه الدراسة على تحول العلاقة بين الدول ذات السيادة من علاقة السلم إلى علاقة الحرب.

- **دراسة (Charles F.Herman, 19972)، بعنوان:**

International crisis insights from behavioral research, New York, the Free Press, 1972

الأزمة الدولية – جوانب من البحث السلوكي

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي قدمت الأساس النظري لدراسة الأزمات الدولية، وبحث في مختلف جوانبها، كما تعد نقطة البداية للمهتمين بدراستها. و تناولت الدراسة تعريف الأزمة الدولية وعناصرها وخصائصها وتحليل سلوكيات الدول في الأزمة الدولية.

- **دراسة (snyder, Glen h, 1977)، بعنوان:**

Bargaining, decision making and system structure in international crises

المساومة وصنع القرار وبنية النظام في الأزمات الدولية

حيث تناولت تأثير النظام الدولي في سلوك الدول في الأزمات الدولية وقت حدوثها، كما قدمت تحليلاً وافياً لإدارة الأزمة الدولية في مرحلة التعددية القطبية، وإدارتها في مرحلة الثنائية القطبية، وأوضحت اثر طبيعة الأحلاف الدولية في إدارة الأزمة الدولية.

- **دراسة (Richard,1993)، بعنوان:**

International crisis and conflict, New York, MARTIN'S Press, 1993,

الأزمة الدولية والصراع

ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين اندلاع الحروب والأزمة الدولية، باعتبار أن نهاية الحرب الباردة تركت لعالم غير مستقر، وهو أمر كان ينذر بطبيعة الحال باندلاع العديد من الأزمة الدولية مستقبلاً، وقدمت هذه الدراسة تحليلاً عميقاً للعديد من الأزمة الإستراتيجية الدولية في مراحل زمنية مختلفة، من منطلق إن دراسات الحالة تلعب دوراً مهما في بلورة رؤية عن المشكلات التي قد تندلع مستقبلاً، لأن عملية التحليل للازمات الماضية والمعاصرة تساعد على معرفة كيفية التعامل مع مشكلات المستقبل.

- **دراسة (james,1994)، بعنوان:**

Crisis diplomacy, the great power since the mid nineteenth century, great pertain, Cambridge University Press.

دبلوماسية الأزمة، قوة كبيرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، دراسة حالة- بريطانيا العظمى

حاول الباحث من خلاله الاستعانة بنتائج الدراسات التي تناولت الأزمة الدولية الكبرى والمشهورة في دراسة الأزمة الدولية الأقل شهرة، كما سعى إلى تحديد الملامح العامة لدبلوماسية الأزمة من خلال بحث كل حالة داخل إطارها التحليلي العام، وتقييم الاتجاهات النظرية المختلفة لدراسة سلوك الأزمة في ضوء هذا التحليل.

- **دراسة (coral bill,1997)، بعنوان:**

Coral Bell, the Convention of Crisis, A Study In Diplomatic Management, London, Oxford University Press, 1997,

اصطلاحات الأزمة: دراسة في الإدارة الدبلوماسية

ركزت هذه الدراسة على مفهوم توازن القوى في النظام الدولي باعتباره عاملاً أصيلاً يحول دون اندلاع الحروب، كما تناولت هذه الدراسة أنماط السلوك التي تحول دون تحول الأزمة

إلى حروب كبرى، وتطرقت إلى أدوات إدارة الأزمة الدولية ووسائلها، وأيضاً مشكلات إدارتها، خاصة إذا تزحزح النظام الدولي من نمط القطبية الثنائية ليأخذ شكلاً أخر من أشكال القطبية

- **دراسة (Cooley, John,2007) ترجمة أنطوان باسيل**

An Alliance against Babylon", 2007, 4th ed

تواطؤ ضد بابل أطماع الولايات المتحدة و إسرائيل في العراق

- قام الباحث بالكشف عن الأسرار التي كانت تدور في إدارة البيت الأبيض من اجل التخطيط لغزو العراق قبل وقت طويل من هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، كما هدف إلى إظهار كيف أن التحالف الأمريكي – الإسرائيلي قد توطد حول مسألتين متصلتين ألا وهما استمرار احتلال إسرائيل لفلسطين واستمرار الاستيطان و احتلال أمريكا للعراق.

- **دراسة (Simmons, Jeff,2004)، بعنوان:**

Targeteing Iraq

استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية

تناولت الدراسة الذرائع التي ساقتها الإدارة الأمريكية جراء أحداث 11 أيلول وتداعياتها من خلال التهديد الإرهابي وتوريط العراق والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، كما أكدت الدراسة على أثر العقوبات الاقتصادية ومنع الإمدادات الضرورية عن الشعب العراقي، إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ضد العراق وسوء استخدام الأمريكي لحقوق الإنسان والتطرق إلى الإجماع والتنافر العربي جراء الحرب الخليج الثانية 1991م، وتضمنت الدراسة وجهات نظر لعدد من المهتمين بالشأن العربي والعراقي والتي جاءت لتعطي صورة عن مدى التأثير الكبير الذي أحدثته حرب الخليج الثانية على النظام الإقليمي العربي.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هي محاولتها الوقوف على الطريقة التي عالجت فيها الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها المتأزمة مع العراق، كذلك السياسة التي اتبعها النظام العراقي في عهد الرئيس السابق "صدام حسين" وطريقة تعامله مع المواقف والسياسات الأمريكية حياله. إذ وقف الباحث على الدراسات السابقة ووجد أنها تناولت مظاهر التوتر والخلاف القائمة بين الطرفين، إلا أن هذه الدراسات أغفلت الطرق والقواعد المطلوب إتباعها والالتزام بها في إدارة الأزمة المتكررة بين الدولتين وهي أزمات كان بالإمكان معالجتها لولا سوء الفهم أحياناً والأخطاء المرتكبة بين الطرفين أحياناً أخرى، هذا فضلاً عن سوء تقدير المواقف المتبادلة والسلوك المتعمد نحو التصعيد باتجاه المواجهة المسلحة بدلا من إيجاد حلول ومخارج للمواقف المتأزمة.

كما تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع العلاقات الدولية الأمريكية، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تحليلها للعلاقات العراقية الأمريكية في الفترة 1990–2003 من منظور الأزمة والنظر إلى العلاقات الأمريكية العراقية كأزمة دولية وتحليل الأدوات والأساليب التي إستخدمتها الدولتين في إدارة العلاقات بينهما.

منهجية الدراسة:

إعتمد الباحث في موضوع دراستة على المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

ويعتمد هذا المنهج على دراسة الأحداث والوقائع التاريخية بإعتبارها تمثل نتائج فعل سياسي أقدمت عليه دولة ما، أو مجموعة من الدول، وبالتالي، يتيح المنهج التاريخي للباحث القدرة على معرفة الأسباب والدوافع التي اسهمت في صياغة الأحداث والنتائج المترتبة عليها.

المنهج الواقعي:

يعتمد هذا المنهج على فكرة أن العلاقات الدولية ما هي إلا نتيجة لثنائية مركبة قوامها القوة – المصلحة. فالعلاقة بين أي وحدة من وحدات النظام الدولي مع غيرها تكون محكومة بعوامل القوة ودوافع القومية.

منهج التحليل النظمي:

ويذهب هذا المنهج إلى أن السلوك السياسي الخارجي للدولة ما هو إى نتاج تأثيرها بعوامل خارجية مدخلات (Inputs) تدخل في عملية تفاعل مع وسط نظامي مؤسسي ليترتب عليها (نتائج محددة يطلق عليها مخرجات عملية التفاعل (Out puts)).

منهج اتخاذ القرار:

ويذهب هذا المنهج إلى أن العلاقات ما بين وحدات النظام الدولي، ما هي إلا نتاج قرارت أقدم عليها شخص أو مجموعة أشخاص مخولون من الناحية القانونية والسياسية برسم السياسة العليا للدولة، بمعنى أن السلوك السياسي الخارجي للدولة وما يترتب عليه من علاقات متنوعة هو نتاج قرار أقدمت عليه النخبة الحاكمة.

الفصل الثانـي

الأزمة الدولية وطرائق إدارتـها

الفصل الثاني

الأزمة الدولية وطرائق إدارتها

تمهيد:

يشكل بروز خلافات وصراعات ومواجهات بين الدول، تحدياً حقيقياً يواجه أصحاب القرار ويعد أمراً طبيعياً نظراً لتضارب المصالح في المجتمع الدولي، وتأتي إدارة الأزمة كوسيلة لدرء وتلافي المواجهات العسكرية وخيمة العواقب، وهي تقنية قديمة اعتمدت على سبل تقليدية كالمفاوضات تم تطويرها لتعتمد طرقاً وتقنيات عالية الدقة والفاعلية، والغاية من إدارة الأزمة هو تجنب حدوث مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة.

في ضوء ما سبق ستتم معالجة موضوع الأزمة الدولية ضمن مبحثين، يختص الأول بتعريف الأزمة الدولية، أما الثاني فيختص بإدارة الأزمة الدولية.

المبحث الأول: التعريف بماهية الأزمة:

يعود اصطلاح الأزمة إلى الفكر اليوناني القديم الذي أشار إلى أنها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة والتي تؤدي عادة إلى الموت المحقق أو الشفاء التام (لكريني،2003 :30). كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين "Wet-ji"، حيث تُعبّر الأولى عن الخطر، والثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة (لكريني، 2006، 2-3).

ويعرف لسان العرب الأزمة بأن: الأزم: شدة العض بالفم كله، وقيل بالأناب، والانياب: هي الاوازم، وقيل: هو أن يعض ثم يكرر عليه ولا يرسله، وقيل هو أن يقبض عليه بفيه، أزمهُ، وأزم عليه، أزماً وأزوماً، فهو أزم وأزوم، وأزمت يد الرجل آزامها أزماً.(جاد الله، 2008: 7)

ويورد المعجم الوسيط هذا التعريف بقوله: أزم على الشيء أزماً: عض بالفم كله عضاً شديداً، يقال أزم الفرس على اللجام، وأزم فلان على كذا لزمه – وواظب عليه، وأزمت السنة: اشتد قحطها، وأزم الحبلُ: أحكم فتله، وأزم الباب: أغلقه، تأزم: أصابته أزمة، الأزمة: الشدة والقحط، جمع الأزمة (أوازم) الضيق والشدة، يقال أزمة مالية سياسية مرضية، وتُقصد الأزمة في المعجم الوسيط: الشدة والقحط، أما في المنجد فإن أصل الكلمة مشتق من: زأم زأما زؤوما أي مات سريعاً، هذا عن المعنى الاصطلاحي.(المعجم الوسيط، الجزء الاول: 17)

أما من حيث دلالاتها الدولية، فهناك مجموعة من التعريفات التي وردت في هذا الشأن، حيث يعتبر "تريكسا" الأزمة أنها ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي، فيما يعرفها كل من "وينر" و"كاهن" بأنها تشتمل على قدر من الخطورة المفاجئة وغير

المتوقعة، أما "بولدنج" فيرى بأنها بمثابة نقطة تحول أو حد فاصل بين وضعين.(نقلاً عن: عطية، 1996: 24)

أما "أمين هويدي" فيعرفها "سواء أكانت عالمية أو إقليمية، بأنها مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحياناً إلى احتمال عالٍ لنشوء الحرب ووقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقفاً يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتاً قصيراً للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية.(هويدي، 1997: 131)

أما "مايكل، س، لوند"Mikel s.lond ، فأنه يغلب الطابع العسكري على مفهوم الأزمة بقوله أنها: "مواجهة متوترة بين قوات مسلحة متعبة ومتأهبة، وقد تشتبك مع بعضها في تهديدات ومناوشات على مستوى منخفض، ولكنها لم تستخدم أي قدر كبير من القوة العسكرية" (lond,1999: 59).

كما تعرف الأزمة على أنها "مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية، بحيث يصبح أطراف تلك العلاقات قاب قوسين أو أدنى من الحرب".(عثمان، 1995: 14)

في حين يرى الطائي أن الأزمة الدولية، تعني تغيراً مفاجئاً في العلاقات الإعتيادية أو التصارعية بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي. وأن هذا التحول أو التغير المفاجيء يحمل معه عناصر اللا استقرار وينذر بالحرب، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحل المشكلة، أو المشاكل التي قادت إلى هذا التغير المفاجيء قبل أن تتفاقم عواقبه (فهمي، 2011 :224).

في حين هناك من يعتبرها "بمثابة حالة عصبية مفزعة مؤلمة تضغط على الأعصاب وتشل الفكر وتحجب الرؤيا، تتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الأحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج، وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته

وآثاره ونتائجه، فهي خلل يؤثر تأثيراً حيوياً يعرض المتعرض لها سواء أكان فرداً أو كياناً أو حتى دولة لحالة من الشتات والضياع، تهدد الثوابت التي يقوم عليها".(الشافعي، 1999: 5)

أما (كورال بيل Corral bill) فيذهب إلى تعريف الأزمة بأنها (وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقة، مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول، والتفسخ في علاقات التحالف والتصدي في تماسك المنظمة الدولية)(نقلاً عن Robert, 1988: 3-4) . ويرى (وليم كوانت William B.Quandt) في الأزمة أنها (مواقف تجمع بين المفاجأة والخطر وعدم اليقين) (Quandt,1977: 34).

يتضح مما تقدم، أن الأزمة تؤثر على الموقف الناجم عن تغيير في البيئة الخارجية، أو الداخلية لوحدة القرار السياسي، وتتشكل ملامح هذا الموقف لحظة حدوثه في مدركات صناع القرار، هذا الموقف يتسم بثلاث خصائص رئيسية هي (فهمي، 2011 :224):

1- قيام تهديد للقيم الأساسية لمجتمع على صناع القرار مواجهته.

2- إمكانية عالية للدخول في مواجهة عسكرية.

3- إدراك إن هناك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد.

وفي ضوء التداعيات الخطيرة للازمات الدولية على استقرار النظام الدولي والامن الدوليين لذا تسعى الدول والمنظمات الدولية الى ادارة الازمات الدولية وعدم تصعيدها الى مراحل يكون لها اثر مباشر على المجتمع الدولي إن ظهور الأزمة للوجود يضع الطرف الذي يواجهها أمام هدفين أو مطلبين: الأول، حماية المصالح والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، أما الثاني، فهو العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار مواجهة عسكرية مكلفة(Harvey,1996:15).

ويرى "تشارلز ماكليلاند Charles A. McClelland" أن الأزمة الدولية مرحلة حاسمة تتخذ عندها قرارات مصيرية، وأن هناك ثلاثة مواقف تخلق أزمة دولية وهي: (McClelland,1969: 96)

1- حالة سعي القادة إلى الحفاظ على موقفهم ووضعهم القيادي من خلال البحث عن مصدر خارجي للتهديد، وبالتالي الدخول في صراع خارجي لتحقيق الوحدة الداخلية.

2- أن تشهد الأطراف المشاركة في النظام الدولي تحولاً في مؤسساتها الاجتماعية نتيجة انضمامها لتحالفات أو انسحابها منها، مما قد يودي إلى خلق مواقف أزمة جديدة في ميادين تنافسية غير مألوفة.

3- حالة انهيار نظام القطبية الثنائية، الأمر الذي تنجم عنه صعوبة إعادة الأطراف الرئيسة تشكيل إستراتيجيتها وتكييفها وفقاً للأوضاع الجديدة. وهو ما حدث بالفعل في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث دخل العالم في مرحلة ضبابية تزايدت فيها عوامل عدم الاستقرار، مما أدى إلى اندلاع عدد كبير من الأزمة الدولية.

ففي هذه المواقف تزداد شدة الأزمة الحادة وتقل الثقة في إمكانية السيطرة على الموقف دون استخدام القوة أو اللجوء إلى الحرب.

كما يرى ماكليلاند أن هناك عوامل أخرى تساعد على تهدئة موقف الأزمة منها :(McClelland,1969:85)

1. الأفعال التي يتخذها طرف أو أكثر من أطراف أزمة حقيقية، أو تدخل أطراف أخرى لتهدئة موقف الأزمة.

2. تراجع حدة الأزمة المصطنعة بواسطة أطرافها، أو أطراف آخرين.

فيما يعرف "أوران يونج Oran R. Young" "الأزمة الدولية هي مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام، أو أي من نظمه الفرعية فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانيات وقوع العنف داخل النظام الدولي" .(Young,1968: 15)

لقد جعلت نهاية الحرب الباردة العالم في حالة من عدم الوضوح، أو غياب الاستقرار مقارنة بحقبة الحرب الباردة ، وقد أنذر هذا الوضع باندلاع عدد كبير من الصراعات التي تشكل أزمة دولية؛ فالتغييرات في تراتبية القوى على قمة النظام الدولي من شأنها أن تعقد الأمور، حيث أن صعود الصين والظهور التدريجي لليابان إلى مصاف القوى الكبرى، على سبيل المثال، قد يوسع من نطاق الصراعات التي قد تتورط فيها القوى الكبرى. كما أن الدخول في عصر مضطرب دون إرساء قواعد واضحة لإدارة العلاقات بين الدول يجعل من الأزمة الدولية خاصية أساسية ومتكررة في إطار العلاقات الدولية. وقد دفعت هذه التطورات نحو الهيمنة العالمية للولايات المتحدة بشكل عام، وترسيخ هيمنتها على دول العالم الثالث وقضاياه الإستراتيجية بشكل خاص، وأصبحت الإرادة الأمريكية أهم عوامل البيئة الدولية وأكثرها تأثيراً في القرارات الإستراتيجية التي تصدر عن دول العالم الثالث، أو تصدر بشأنها أو بشأن قضاياها من المجتمع الدولي.(Fuller,1992:15-16)

ويخلص الباحث إلى أن الأزمة الدولية هي مرحلة متقدمة من مراحل الصراع أو الخلاف بين دولتين أو أكثر، وذلك نتيجة سعي أحد الاطراف الى تحقيق اهداف ومصالح معينة مما يشكل تهديداً جوهرياً لقيم وأهداف ومصالح الطرف المقابل الذي يتجه الي المقاومة ويستمر هذا الموقف لفترة زمنية محددة نسبيا ويتخلله لجؤ الاطراف الى التهديد بإستخدام القوة العسكرية.

المبحث الثاني: إدارة الأزمة الدولية:

تناولت العديد من الدراسات موضوع إدارة الأزمة، كما وتنوعت في تناولها لمختلف أبعاد هذه الإدارة والوسائل أو الأدوات المستخدمة فيها. وكما يذهب (جيلن سنايدرGlenn H.Snyder) إلى أن هناك شيء من الغموض وعدم الاتفاق حول تحديد مدلولات المفهوم (مفهوم إدارة الأزمة)، وأن تطبيق المبادئ العامة على أزمة ما، قد يختلف بإختلاف الظروف والمحددات المؤثره على الأزمة. (Glenn H.Snyder,1972: 58-59)

ومن التعريفات التي جاءت لتحديد ما الذي تعنيه إدارة الأزمة، تعريف (وليام كوانت William B.Quandt) الذي يذهب فيه إلى أن إدارة الأزمة هي: سلسة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا يفلت زمامها، مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تتضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها (William B.Quandt,1977: 35).

ويذهب (جونثان روبرتس Jonathan M.Robet) إلى أن إدارة الأزمة تعني (قدرة أحد أطراف النزاع على إقناع خصمه أو خصومه، بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله (او لحملهم) على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنباً للمساس بمصالحه). (Robert, 1988:1)

أما (جيمس ريتشارسنJames.Richarson)، فيرى أن إدارة الأزمة تعني (احتواء الأزمة والتخفيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع). (Richarson,1988: 15)

ويرى (الكسندر جورج Alexander. L.Georg) أن إدارة الأزمة هي (تلك القواعد المنظمة لحركة الأطراف بهدف السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب) (Georg,1971:6).

ويذهب البعض في تعريفه لإدارة الأزمة بالقول:" أنها فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها"(يماني، 2013 :4).

وتستمد عملية إدارة الأزمة فاعليتها من قوة الطرف الذي يدير الأزمة ومدى تناسق إستراتيجيته من خلال (عثمان،1995: 24) :

- طرح الهدف ومحاولة السيطرة على الأفعال الصادرة عن الأطراف أو الطرف المعتدي وردود أفعال الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى.
- مرونة القرار السياسي وملائمته للأهداف البديلة المرسومة.
- توفير البدائل والخيارات، وتجنب العقبات التي قد تظهر.
- ترك هامش للتحركات السياسية تضمن "حفظ ماء الوجه" لدى الخصم.

من ناحية أخرى، يعتمد حل الأزمة ومعالجتها، على فن إدارتها، ويقصد بفن أدارة الأزمة، تلك القدرات المستندة إلى التجربة التاريخية والخبرة والمرونة في العمل السياسي، حيث يتم توظيفها للموائمة بين متطلبات الجهد السياسي– الدبلوماسي، وإظهار العزم والتصميم، حيث تكون القوة عاملاً مسانداً متى استدعت الضرورة ذلك.(الطائي، 1998: 241)

من جانب آخر، إذا كان الهدف الأساس من إدارة الأزمة هو العمل على تسويتها بما يضمن المصالح المشتركة لأطرافها بعيداً عن أجواء الحرب والمواجهة المسلحة، فعلى أطراف الأزمة أن تدرك بأن قواعد اللعبة الصفرية (الربح المطلق، مقابل الخسارة المطلقة للخصم)، لا تنسجم مع قواعد الإدارة الناجحة للأزمة. فالأطراف المعنية عليها أن تدرك، على نحو متبادل، أن لكل منها أهداف عُليا لا يمكن المساس بها، وأنها غير قابلة للتساوم، وأن هناك أهداف يمكن

المساومة عليها. بمعنى أن الإدارة الناجحة للأزمة تتضمن تنازلات محسوبة ومتبادلة من قبل الأطراف المعنية وصولاً إلى مواقف مقبولة ومتفق عليها، حيث لا تكون هناك خسارة حقيقية يمكن أن تقارن مع الخسائر الناجمة عن الاشتباك المسلح.(الطائي، 1998: 242)

وقد ربط "جون سبانير John Spanier" بين الأزمة الدولية وطبيعة النظام الدولي القائم، حيث يرى أن عالم الاستقطاب الثنائي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية قد اتسم بالردع وتكرار الأزمة، ويرجع ذلك إلى الشعور بالخوف وانعدام الأمن بين القوتين العظميين، مما جعل من الصعوبة بمكان تجنب حدوث الأزمة. ويرى "سبانير" أن الأزمة دليل على السعي للحفاظ على توازن القوى، فالأزمة تعكس الطبيعة العامة للسياسة الدولية؛ ففي حالة وجود دوافع متناقضة لا بد من إجبار أحد الخصوم على إعادة تقييم موقفه وتقديم تنازلات، وتكون هناك صعوبة في إجبار الخصم على وقف نشاطاته، كما كان الحال في أزمة برلين، وتزداد الصعوبة في حال إجباره على التنازل عن ميزة حصل عليها كما هو الحال في الأزمة الكوبية (Spanier,1972:197) .

وما تجدر الإشارة إليه، أن العلاقات الدولية المعاصرة تعيش أزمات متلاحقة على نحو جعل منها ظاهرة متكررة تفرض نفسها على كل من صناع السياسات الخارجية ومراقبي ومحللي العلاقات الدولية. فالاهتمام العلمي بالأزمة الدولية لا يعود إلى مجرد كونها ظاهرة متكررة في العلاقات الدولية المعاصرة فحسب، بل يعزى هذا الاهتمام أيضاً إلى النتائج والتداعيات الهامة والخطيرة التي تؤدي إليها مثل هذه الأزمة سواء على سياسات ومواقف الأطراف المشتركة فيها أو على بيئة النظام الدولي ووحداته الأخرى.

وكما سبقت الإشارة، تشتمل إدارة الأزمة صُنّاع القرار لدى كل من أطرافها، إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم أو سعيهم إلى التعايش والتوفيق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية، أو أن صنّاع القرار يسعون إلى المزاوجة بين أدوات الضغط وأدوات التوفيق

(المساومة) معاً، وهو الأسلوب الأكثر اقتراباً إلى الواقع عند معالجة أزمة ما، وبهذا فإن إدارة دولة ما لأزمة ما، تعني استخدام هذه الدولة لمختلف أدوات المساومة الضاغطة منها والتوفيقية على نحو يعزز سياستها.(فهمي، 2011: 234)

والأدوات الضاغطة في إدارة الأزمة هي تلك التحركات والتكتيكات التي ترمي إلى إظهار الحزم وتمسك طرف من الأطراف بمصالحة إزاء الخصم بالتهديد أو باستعمال القوة بأشكالها المختلفة لفرض إرادة طرف على طرف أخر. بمعنى أن الأدوات الضاغطة هي كل التحركات التي تقوم بها الدولة للضغط على الخصم كي يقبل مطالبها ويتمثل لإرادتها. والتحركات الضاغطة المباشرة هي التحركات الفعلية التي تختارها الدولة وتعني أنها بدأت فعلاً عملية تصعيد فعلية ومن أمثلتها؛ التحركات أو العمليات التصعيدية التي تزيد من درجة العنف في سلوك الدولة اتجاه الخصم، مثل الحصار البحري أو ضرب سفينة مدنية أو عسكرية للخصم أو توجيهه ضربات عسكرية محددة ضد بعض أهداف الخصم. وتوضح التحركات التصعيدية بهذا المعنى، المواقف الحازمة التي تأخذ بها الدولة وتعبر عن الالتزام بالتشديد وعدم الإذعان. وتعني هذه التحركات أيضاً، أن الطرف المبادر بها يكون قد مرر المبادرة إلى الخصم، أي أنه نقل عبء اتخاذ قرار بدء أعمال العنف إلى الخصم. ومن الأمثلة على هذا النوع من التحركات، الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا كرد فعل على إقدام السوفييت بوضع صواريخهم فيها عام 1962. فالتحركات الضاغطة المباشرة أساساً هي تحركات مادية ملموسة تتمثل بتحريك أدوات القوة العسكرية أو الاقتصادية أو الاثنتين معاً (فهمي، 2011: 235).

أما أدوات الضغط غير المباشرة فهي أيضاً تحركات تهدف الدولة من ورائها الضغط على الخصم لكي يقبل مطالبها، ولكن ليس عن طريق تحريك أدوات القوة على نحو فعلي، أي أنها ليست تحركات مادية، بل هي أساساً تتمثل في أعمال التهديد التي لا تعني تبني الدولة لخيار

معين وتنفيذه، ولكنها إشارات تنقل إلى الخصم نوايا الدولة في الأخذ بخيار ضاغط إكراهي وإشعاره بجدية هذه النوايا. وتهدف هذه التهديدات إلى التأثير على خيارات الخصم لتحركاته المباشرة ودفعه إلى خيار يتفق مع مصالح الدولة المهددة.

أما الأدوات التوفيقية، فهي التحركات التي تعبر عن رغبة الدولة منذ البداية في التخفيف من حدة الأزمة والاتجاه بها إلى التسوية ومن دون أن تلجأ إلى التصعيد أو الضغط على الطرف المقابل. وغالباً ما تشير مثل هذه التحركات إلى الاهتمام الجاد بالمصالح المشتركة في تفادي تفاقم الأزمة وتسويتها خشية أن يؤدي تفاقمها إلى كارثة. حيث تقسم تلك الأدوات إلى الأدوات التو فيقية المباشرة وهي التي تأخذ صيغة التنازل أو الإعلان عن موقف بحيث يكون محفزاً للخصم بعمل تنازلات هو الآخر من جانبه. ومثال على ذلك قرار خورشوف بسحب الصواريخ السوفيتية من كوبا عام 1962 وفي المقابل تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم عزو كوبا ومثال آخر تفكيك ليبيا لأسلحتها النووية مقبل فك الحصار عنها. أما الشكل الغير مباشر فإنه يأخذ شكل إشارات أو تلميحات توضع نية الدولة وإستعدادها للتنازل عن طريق تقديم إقتراحات بتسوية الأزمة (فهمي، 2011: 236).

وفي العديد من الأزمة، فإن الأطراف، وبسبب سياسة التصعيد، والتصعيد المقابل، تسير بخطى ثابتة نحو الخيار العسكري وبالشكل الذي يبدو فيه أن كارثة الحرب واقعة لا محال، في حين أن الذي يدور في أذهان صناع القرار، وما يتبعونه من وسائل، يعمل باتجاه مغاير. فالتصعيد المنضبط والمدروس هو أحد اشتراطات قواعد اللعبة عند إدارة الأزمة بهدف تهديد الطرف الآخر وتخويفه وإجباره على التراجع وتقديم التنازلات. فالجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة أزمة ما، إذا لم تكن مستندة على قدر معلوم من القوة بهدف إظهارها، أو التهديد باستخدامها، فإنها تثبت غالباً عدم فعاليتها، أو أنها لا تحقق الأهداف التي تتوخاها وترمي إليها، وكما ذكر (جون فوستر دالاس)

(أن القدرة على الوصول إلى حافة الحرب هي فن ضروري في إدارة الأزمة) (Azar,1972:183).

وتكمن المعضلة الأساسية التي يواجهها صناع القرار في كيفية التوفيق والموازنة بين الحاجة إلى حماية المصالح المعرضة للخطر، والطريقة التي يمارس بها التصعيد. وتشير التجارب التاريخية في إدارة الأزمة إلى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات أو الأعمال العسكرية المحدودة للضغط على الخصم، أو لردعه أو أثنائه عن تصعيد الأزمة، أو زيادة درجة استعداد القوات لمواجهة عمليات هجومية إذا حدثت الحرب، على أن يكون هناك ما يقابله من تنسيق بين هذه العمليات من جهة، والتحركات الدبلوماسية من جهة أخرى، مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لأعمال قتالية، مما قد يفجر دورة متبادلة من التحركات والاستعدادات وتحريك القوات العسكرية وغير ذلك من ردود الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الجهود المتبادلة لإدارة الأزمة بنجاح (فهمي، 2011: 241).

والنتائج التي تقود إليها أي أزمة هي الحرب أو التسوية السلمية، وهذه النتائج لا تستند إلى مصادفات بقدر ما ترتكز سلباً أو إيجاباً إلى المقومات الشخصية لمدير الأزمة من ناحية وإرادته ومدى كفاءة أو رداءة إستراتيجية المتبعة في إدارة هذه الأزمة (جاد الله، 2008: 106).

ان الغرض الأساسي لإدارة الأزمات الدولية، هو تجنّب وصولها إلى مرحلة الصراع المسلح؛ تطوُّرها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية ، كوسيلة للردع ؛ وتتعدد إستراتيجيات مواجهة الأزمات. ويحدَّد اختيار أيٍّ منها، وفقاً للإمكانيات المتوافرة والمتاحة، والتحديد الدقيق لمسارات الأزمة، والتحولات التي قد تطرأ عليها. والنجاح في التعامل معها، هو رهين الاختيار السليم لإستراتيجية المواجهة ومنهجها، والذي يجب أن يحقق القدرة على التكامل، بين مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والإدارية؛ ويوفر مناخ التفاهم والمشاركة الفعالة، لجميع المستويات

والاختصاصات الوظيفية، في الكيان الإداري أو المؤسسة أو الدولة. وتستند الكفاءة، والفعالية في استقراء المستقبل، وبالقدر الذي يحقق الإدراك الكامل بطبيعة الأزمة، فإن ذلك يتوقف أساساً إلى الاستنتاج الدقيق لشتّى الخيارات الممكنة، في مواجهة أخطارها (النعمة، 2015).

والإدارة الناجحة في إدارة الأزمة تكون قادرة على إتخاذ موافق حازمة وقوية عند حدوث الأزمة لكن مع توافر قدر ملائم من المرونة وعدم الجمود سواء كان ذلك على مستوى السلوك غير المباشر (التهديد) مثلما كان المطلب الأمريكي بإنسحاب العراق من الكويت دون أي قيد أو شرط أعلى مستوى السلوك الفعلي المباشر (التحركات المادية) بشقيه المتشدد التي تظهر صاحبها بمظهر الحزم وقوة الإرادة الأمر الذي يترك إنطباعاً لدى الخصم أنه لاسبيل أمامه إلا الإنصياع. أو التحركات غير المتشددة والذي ينقل للخصم وبفعالية ملحوظة درجة الحزم التي سوف يضمنها سلوك الدولة المقبل. ومثال على ذلك السلوك الحصار البحري الأمريكي في الأزمة الكوبية حيث كان للتحرك الأمريكي غير المتشدد الأثر الإيجابي في ممارسة الضغط على الإتحاد السوفيتي وبطريقة أدت إلى سحب الصواريخ وتجنب كارثة تحيق بالطرفين معاً (الطائي، 2013 : 237-239)

أما الادارة الرشيدة للأزمات فهي : "تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة، ومفهوم الحاكمية (الحوكمة الرشيدة ، الحكمانية، الحكم الرشيد) وكلها مصطلحات معربة لكلمة Governance على الرغم من اختلاف المسميات إلا إنها ترمز لمعنى واحد وهو الطرق والأساليب التي تدار بها شؤون دولة ما، بوضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل الأطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الإفصاح عن المعلومات وأسلوب قياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم (البسام،2014)، ويؤكد هذا ما توصل إليه

نايدو Naidoo (2011) في دراسته بأن الرقابة والتقييم يسهمان في تعزيز مبادئ الحاكمية ودحض الافتراض القائل بأن الرقابة والتقييم لايسهمان في تعزيز الحاكمية، إذ تم التأكد من مساهمة الرقابة والتقييم في تحسين مستويات الأداء والشفافية وضمان المساءلة فيهما وفق مبادئ الحاكمية.

ويلخص الباحث الى انه يتطلب إنجاح عملية إدارة الأزمة، دراسة الأزمة في ضوء عناصرها الموضوعية وأسبابها الحقيقية، وعدم الاكتفاء بإلقاء مسؤولية بروزها على عاتق الخصم، ومحاولة تبرئة الذات من ذلك، لأن نجاح هذه الإدارة لا يتحقق بالدفاع عن الذات وتبرئتها وتحميل الخصم المسؤولية كاملة، حيث يمكن أن يزيد ذلك من تعنت الطرف الآخر ويؤدي بالطبع إلى طريق مسدود.

الفصل الثالث

طبيعة العلاقات العراقية الأمريكية

الفصل الثالث

طبيعة العلاقات العراقية الأمريكية

لاشك في أن الدولة العراقية التي تأسست عام 1921 كان لها علاقات مع الولايات المتحدة، كما كان لها علاقات مع بقية دول العالم في تلك الفترة. إلا أن هذه العلاقات أصابها إنعطاف واضح منذ عام 1968، عندما إستلم حزب البعث العربي الإشتراكي السلطة في العراق، وظهرت معها شكوك متبادلة حول نوايا كل طرق في مواجهة، الطرف الآخر. إلا أن الطبيعة المتوترة التي حملت معها نوايا أكثر تعقيداً وعلى نحو مباشر بين الولايات المتحدة والعراق لم تظهر على أشدها، وأكثر من أي وقت مضى إلا عام 1990 عندما إحتل العراق الكويت في الثاني من آب من ذلك العام، وعلى هذا سيعالج هذا الفصل طبيعة العلاقات بين الطرفيين العراقي والأمريكي، وأسلوب إدارتهما للأزمة التي إنتابت العلاقات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية – العراقية خلال الفترة 1990–1992

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية – العراقية خلال الفترة 1992–2000

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية – العراقية خلال الفترة 2001–2003

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية- العراقية خلال الفترة 1990-1992:

قبل معالجة العلاقات العراقية – الأمريكية خلال الفترة 1990 وحتى عام 2003 وما شابها من أزمات متعددة، لابد من إعطاء فكرة عن طبيعة هذه العلاقات قبل المرحلة التاريخية التي تختص الدراسة بمعالجتها.

تاريخياً، بدأت العلاقات الأمريكية- العراقية بعد فتح قناة السويس عام 1869، حيث تزايد التبادل التجاري بين الطرفين، وذلك من خلال وكلاء شركتي (فوري وأندرويز) للتجارة والشحن في بغداد والبصرة عام 1879، وبعد أن تأسست المملكة العراقية عام 1921 شهد هذا العهد تطوراً في العلاقات الأمريكية العراقية. وتم توقيع معاهدة عام 1930 والتي اعترفت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق، وعلى أثر هذا التطور أولت الدبلوماسية الأمريكية قضايا العراق اهتماماً كبيراً من خلال تقاريرها إلى واشنطن والتي تحدثت فيها عن الأوضاع السياسية الداخلية وسياسة الحكومة الخارجية مستفيدين مما تكتبه الصحافة العراقية إضافة إلى الاتصالات الشخصية للمسئولين العراقيين (الفضلي، 2006 :2).

ومع بداية الحرب العالمية الثانية، وزيادة الاهتمام الامريكي بالمنطقة العربية وبالتحديد في العراق لما يمتلكه من ثروة نفطية هائلة، اضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به، كل ذلك دفع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin D Roosevelit,(1933-1945) إلى إرسال برقية إلى الحكومة العراقية في 15 تشرين الأول 1939 تضمنت دعوة العراق للمشاركة في المؤتمر العالمي الذي أنعقد في واشنطن للنظر في القضايا الدولية عام 1940 (العكيدي، 2009 :4).

وكرد على السياسة الأمريكية تجاه العراق، قام العراق من جانبه بالطلب من الوزير المفوض الأمريكي في العراق بول نابنشو (Paul Knabnshue) بفتح قنصلية عراقية في

واشنطن، وبعد سلسلة مراسلات بين الطرفين تمت الموافقة على تأسيس القنصلية في آذار 1942، وصدر كتاب بتعيين علي جودت بدرجة قنصل عام في واشنطن وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في نيسان 1942، في ضوء موقف الولايات المتحدة المؤيد لثورة 1941 (ثورة رشيد عالي الكيلاني) (ابو عيسى، 2015 :2).

إلا أن العلاقات العراقية- الأمريكية طرأ عليها تحسن ملموس خلال الفترة 1945 -1958 بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وصعود الولايات المتحدة الأميركية وقيادتها المعسكر الغربي الذي سمح لها بلعب دور كبير في العلاقات الدولية. وفي أواسط عقد الخمسينات من القرن العشرين، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي (السابق) بسلسلة من الأحلاف العسكرية. وقد عبرّ جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية عن ذلك بالقول انه لابد من إقامة حلف عسكري للدفاع عن الشرق الأوسط ضد السوفييت (نعمة، 1987). وأخذت الولايات المتحدة تعمل لترشيح العراق لكي يكون حلقة مهمة في منظومة أحلاف الغربية، وقد وقعت مع العراق عام 1954 اتفاقية تعاون عسكري (الجميل، 1968 :35-38).

كما أعدت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً متكاملاً لتقديم مساعدات للعراق، وتسارعت الأحداث بقوة، ليوقع العراق اتفاقية مع تركيا في شباط 1955 واتفاق مع البريطانيين بعد شهرين، وقد انضمت الباكستان إلى الاتفاق في تموز 1955. وفي 3 تشرين الثاني 1955 التحقت به إيران كذلك، فأصبح الحلف يدعى بحلف بغداد، ولم تشأ الولايات المتحدة، الانضمام إلى الحلف، لكنها رغبت في تأسيس لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمة لها معه (الجميل، 1968: 35 - 38). وقد حاولت الولايات المتحدة اتخاذ العراق قاعدة لمواجهة (المد القومي) الذي قاده الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر خلال الفترة (1952 - 1970) خاصة بعد نجاحه في إقامة

كتلة عدم الانحياز اثر مؤتمر باندونغ في نيسان 1955 وبعدها الإعلان عن الوحدة بين مصر وسوريا في شباط 1958 (العلاف، 2011 :3).

وأعلنت الحكومة الأمريكية اعترافها بالحكومة العراقية الجديدة حكومة عبد الكريم قاسم، وفي 11/شباط/1963 وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في استغلال الخلافات والحملات الإعلامية بين العراق والاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث جرت بعض الاتصالات بين الحكومتين العراقية والامريكية وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها بتقديم ما يحتاجه العراق من خبراء وفنيين واستعداد الشركات الأميركية الاقتصادية، كمنظمة التنمية والاستيراد والتصدير والبنك الدولي، لتمويل بعض المشاريع المهمة في العراق (الفضلي، 2006: 3).

وفي 26/أيار/1963 وافق مجلس الوزراء العراقي على المشاركة في معرض نيويورك الدولي، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق علاقات دبلوماسية جديدة في نهاية حزيران 1963، حيث وصل السفير الجديد للولايات المتحدة الأمريكية إلى بغداد لاستلام مهامه، وقد وافق مجلس الوزراء في 10/تموز/1963 على تصديق الاتفاقية الثقافية بين البلدين الموقّع عليها في بغداد في 23/كانون الثاني1961 (سيف، 2003: 3) .

حيث تطورت العلاقات العراقية- الأمريكية خلال الفترة 1964-1968 نتيجة رغبة مشتركة بين البلدين، مما دفع للعمل على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بينهما. ففي مطلع عام 1964 دعت غرفة تجارة بغداد في الحكومة العراقية إلى تنظيم سياسة الاستيراد، حيث زارت بعثة تجارية أميركية العراق في نيسان 1965 بهدف تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، كما أعفى العراق بموجب قانون رقم 164 لسنة 1964 البضائع الأميركية من الرسوم الكمركية بصفتها أداة للتخطيط الإنمائي (خماس، 2011 :5).

وفي تموز عام 1968 كان الحدث الأهم في العراق هو قيام حزب البعث بالسيطرة على مقاليد السلطة لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث والتي كانت مليئة بالأحداث الخطيرة والمصيرية، حيث جاءت هذه الثورة بمبادئ أساسية استندت عليها في سياستها الخارجية من بينها مناهضة القوى الاستعمارية وفي مقدمتها السياسة والنفوذ الأمريكي في المنطقة وكذلك إعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية في سياسة العراق الخارجية (السامرائي،2013 :142).

وقد ركز حزب البعث في العراق في عقد السبعينيات من القرن العشرين على ترسيخ الاستقرار السياسي في العراق وتوسيع قاعدته الجماهيرية حتى تمكن من تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية من خلال قانون الإصلاح الزراعي الجديد عام 1970، و تأميم صناعة النفط خلال الفترة بين 1972-1975. وفي المجال السياسي قام الحزب بمنح الأكراد حكماً ذاتياً، بموجب قانون الحكم الذاتي الصادر في 11 آذار 1971 والتعاون السياسي مع الأحزاب الأخرى خاصة الحزب الشيوعي في إطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي تم تشكيلها في 1972 عن طريق وضع ميثاق مسودة العمل الوطني في تشرين الثاني 1971 وقدمته للأحزاب الأخرى للمناقشة لوضع إطار عام للدستور الدائم والتي على أثرها تأسست الجبهة التقدمية عام 1973 (خماس، 2011 :6).

ولتثبيت دعائم الدولة عمل حزب البعث الحاكم على تطوير القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها، واستخدم العراق عائداته النفطية المتزايدة لتوسيع تجارته مع الغرب خاصة أوروبا واليابان. (قصاب، 2007: 74).

وعلى المستوى الإقليمي استطاع العراق بعد توقيع اتفاقية الجزائر مع إيران 1975، والتي أنهت التمرد الكردي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشاه إيران، أن يمارس دوراً اكبر في منطقة الخليج العربي، حيث أنهت اتفاقية الجزائر عزلة العراق في المنطقة، فأصبحت العلاقات

مع إيران في تحسن مستمر. وكذلك اتفق مع المملكة العربية السعودية على تثبيت حدود المنطقة المحايدة. ودخل أيضاً في مفاوضات خاصة بالحدود مع الكويت. كما كان للعراق دوراً رئيسياً في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني 1978 في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية حول أفضل السبل لمواجهة الموقف الناتج عن خروج مصر عن الصف العربي نتيجة لسياسات الرئيس المصري السابق "أنور السادات"، بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل (كامب ديفيد)(كوانت، 1989: 11).

ومع نهاية عقد السبعينات بدأت العلاقات العراقية – الأمريكية تشهد تنامياً بوتائر متصاعدة، خاصة قبيل فترة الحرب العراقية– الايرانية فقد كانت هنالك اتفاقية تسهيلات من مجلس القمح الأمريكي بعدة مليارات من الدولارات سنوياً، وهنالك دعم دبلوماسي امريكي لا يمكن انكاره للعراق في الأمم المتحدة. كما ظهرت إشارة قوية على رغبة ادارة الرئيس ريغان بتحسين علاقتها مع العراق عندما رفعته من قائمة الارهاب الدولي وكان ذلك في شباط عام 1982 (العاني، 1998:18).

وفي تشرين أول عام 1983، وأبان فترة الحرب العراقية الإيرانية، ظهرت أولى المؤشرات الفعلية من الجانب العراقي حول امكانية إعادة العلاقات بين البلدين، حيث أعلن الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" أن العراق سيعيد العلاقات مع أمريكا عندما يشعر أن الوقت مناسب سواء كان ذلك بعد الحرب أو خلال فترة الحرب، وفي العام ذاته بدأت الولايات المتحدة دعمها المادي للعراق خلال حربه مع ايران وذلك من خلال توفير ضمانات مالية بقيمة مليار دولار لتأمين إجتياحات العراق من المواد الغذائية.(Kenneth M. Pollack,2002 :18).

وقد حرصت واشنطن خلال تلك الفترة على اجراء لقاءات رفيعة المستوى مع المسؤولين العراقيين لتبادل وجهات النظر بشأن القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية التي كانت العقبة

الأساسية في تلك العلاقات، ذات الاهتمام المشترك، فقد أعلن البيت الأبيض عن ترحيبه بزيارة وزير الخارجية العراقي إلى البيت الأبيض عام 1984 وخلال هذه الزيارة التقى "طارق عزيز" بالرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان" وقد أعلن عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. (العلي، 1993 :46).

وبناءً على ذلك كانت علاقات البلدين تجري في اتجاهها الصحيح نحو التعاون في المجالات كافة لولا الهزة العنيفة التي تعرضت لها عندما كشفت الأنباء عن فضيحة إيران غيت عام 1986*. فتلك الفضيحة جعلت القادة العراقيين يشككون كثيراً في نوايا الإدارة الأمريكية إزاء القيادة العراقية.(عزمي، 2001 :162).

ومع ذلك كان رد فعل العراق على تلك الفضيحة محدوداً إلى حد كبير، فقد قرر العراق أن يحد من ردة فعله على تلك الفضيحة حتى يحافظ على علاقته غير المتماسكة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث هدف الانتقاد العراقي إلى حث الإدارة الأمريكية للتدخل بنفسها وبقوة عن طريق الوسائل الدبلوماسية ومبادرات حظر تصدير الأسلحة لإيران لإيقاف الحرب وهو ما قامت به الولايات المتحدة بالفعل فيما بعد. (السامرائي، 2013 :65).

من هذا المنطلق، سعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الشهور الأولى من عام 1987 إلى المحاولة لاستعادة مصداقيتها وعلاقاتها الجيدة في المنطقة العربية بشكل عام، وأمام العراق بشكل خاص، وذلك عن طريق إصدار قرار من الأمم المتحدة بوقف حرب الخليج رقم (598) في 20 تموز 1987 والخاص بوقف أطلاق النار في الحرب العراقية – الإيرانية، وقد عملت الولايات

---

* هي فضيحة لصفقة الأسلحة التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكي ريغان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها أثناء حربها مع العراق وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان، حيث كان الاتفاق يقضي ببيع إيران عن طريق الملياردير السعودي عدنان خاشقجي ما يقارب 3,000 صاروخ "تاو" مضادة للدروع وصواريخ هوك أرض جو مضادة للطائرات مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكان المحتجزين في لبنان (الفاعوري، 2016 :2).

المتحدة أيضاً على الضغط لقبول القرار، ألا أن إيران قد رفضت القرار.(أبو غزالة، 2001 :218).

ونتيجة لرفض إيران قرار وقف إطلاق النار تطورت الأحداث في الحرب بعد التدخل الأمريكي عسكرياً لحل النزاع، حيث وقعت اشتباكات بينها وبين إيران بدأت في 8 تشرين الأوَّل 1987 بضرب طائرات الهليكوبتر الأمريكية للسفن الإيرانية، بالإضافة الى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط طائرة ركاب أمريكية من نوع ايرباص 300 في مضيق هرمز عام 1983 بعد إشتباهها فيها بأنها طائرة عسكرية معادية وكان على متنها (398) شخص. وبالمقابل حققت القوات العراقية عدة انتصارات خاصة تحرير شبه جزيرة الفاو، في 17 نيسان 1988، بعد معارك طاحنة مع الجيش الايراني. ونتيجة للتفوق العسكري العراقي والضغوط الدولية وافقت ايران على وقف اطلاق النار وقبولها بقرار مجلس الأمن رقم (598) في 20 تموز 1987، والخاص بوقف الحرب بين العراق وإيران وفي 8 آب 1988 أبدا الخميني قبولة بالقرار وقد وصف قبولة به كونه أشد وطئة من تجرع السم وبذلك انتهت الحرب بعد أن يئس العالم من وضع حد لنهايتها بسبب الرفض الايراني المستمر لجميع الجهود الدولية لانهائها.(السامرائي، 2013 :68)

إلا أن السياسة الأمريكية حيال العراق، طرأ عليها تغير واضح بعد انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية. فقد خلص "المتخصصون" في الوكالات والإدارات الحكومية المختلفة إلى أن العراق أصبح في وضع يبعث على القلق لأسباب عديدة. فأولاً: تقديم المساندة لبعض التنظيمات الفلسطينية، التي يصنفها أولئك المتخصصون على أنها "إرهابية" مثل: (حماس والجهاد الإسلامي)*، ثانياً: أصبح العراق يملك أسلحة كيميائية وجرثومية، كما أنه استخدم الأسلحة الكيميائية أثناء الحرب العراقية– الإيرانية. ثالثاً، أصبح العراق ممتلكاً للصواريخ المتوسطة المدى

---

* تأسست حركة حماس في 14 كانون الأول 1987 وتعتبر إمتداد للنهضة الإسلامية وحركة الإخوان المسلمين. وتأسست حركة الجهاد الإسلامي في أواخر السبعيات وبداية الثمانيينات.

ذاتية الدفع والتي بقدورها أصابت أهداف اسرئيلية داخل فلسطين المحتلة. رابعاً: محاولة العراق لبناء قدرات للحصول على الأسلحة النووية التي بمقدورها إصابة الأهداف داخل الأراضي الفلسطينية (النجار، 2007 :151).

وفي شباط 1989، أكد "وليم وبستر" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على (أن العراق قد أنتج عدة آلاف من الأطنان من المواد التي تستخدم في القنابل الكيماوية) (العلاف، 2011 :12).

وتضمن كتاب ستود تيركل نص تقرير موثق يرمز إليه بـ (F.S.CIA) صادر عن (لجنة المعلومات الخاصة)، في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، مؤرخ في 13 ايلول 1989، جاء فيه: (إن الجيش العراقي الذي يتألف من أكثر من مليون جندي، والمدرب تدريباً قاسياً خلال حرب الثمان سنوات مع ايران، قد بدأ يهيمن على الساحة العربية، ويهدد أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في الخليج العربي وقريباً منه) (العلاف، 2011 :15). ويختم المؤلف كتابه بتحذير ورد على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" كان قد نصح به نائبه الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" بأن يأخذ نيات وأفكار الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين على محمل من الجد مشدداً على وقفه والتحرك ضد ترسانته الحربية وفي وقت مناسب للولايات المتحدة، مع استخدام جميع الوسائل المختلفة بما فيها القوة العسكرية (العلاف، 2011 :5).

في 21 شباط 1989 قامت وزارة الخارجية الامريكية بنشر تقريراً عن حقوق الانسان في اثنتي عشرة صفحة واصفا العراق على أنه الاسوأ في انتهاك حقوق الانسان، مما زاد من شكوك العراقيين من مصداقية الولايات المتحدة، فبعد التقرير مباشرة قدمت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي مسودة قرار يدين العراق لانتهاكه حقوق الانسان (Salinger,1991:4). غير ان ادارة بوش سارعت لإيقاف المسودة ومنع التصويت عليها وقد وصف رامزي كلارك وزير

العدل الامريكي الاسبق هذه التناقضات بالقول "هجوم وزارة الدفاع الامريكية على العراق كان بداية حرب اعلامية ضد العراق امتدت لقرابة سنتين وركزت على قيام العراق بإنتاج اسلحة غير شرعية" (Salinger,1991:4 – 5).

ومع ذلك في عام 1989 ، كان العراق من اكثر البلدان في العالم افادة من برنامج القروض الامريكي المخصص لبيع منتجات زراعية لدول العالم وكانت الولايات المتحدة تصدر الحنطة ومواد غذائية اخرى الى العراق بأسعار تفضيلية ممتازة.

أربكت المواقف الامريكية صانع القرار العراقي في تحليل طبيعة توجه السياسة الامريكية حيال العراق، فكل تلك التقارير والتصريحات اعطت صورة سلبية عن الموقف الامريكي تجاه العراق بعد حرب ايران، في حين ان استفادة العراق من برنامج القروض الامريكي ولقاء عزيز وبيكر اعطى صورة مغايرة لتلك التقارير والتصريحات. حيث في 6 تشرين أول 1989، تقابل وزير الخارجية الأميركي (جيمس بيكر) مع وزير الخارجية العراقي (طارق عزيز) من أجل الحصول على مساندته لخطة الرئيس مبارك للوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن طارق عزيز امتنع عن ذلك واشتكى من محاولات أميركية لزعزعة الاستقرار في العراق (النجار،2007 :155). وعلى إثر ذلك، قام جيمس بيكر بمراجعة كل من الرئيس بوش ومستشاره لشئون الأمن القومي (برنت سكوكروفت) في شكوى طارق عزيز، فنفى الاثنان ذلك. وطلب بوش من بيكر أن يكتب رسالة إلى طارق عزيز، في نهاية تشرين أول، يخبره فيها بأن "الولايات المتحدة غير متورطة في أية محاولة لإضعاف العراق أو لزعزعة استقراره ، وكل ذلك دفع الحكومة العراقية للتفكير بوجود مؤامرة محاكة ضد العراق وقيادته من اجل اضعافه وتدميره بعد خروجه منتصراً من حرب الثمان سنوات مع ايران (السامرائي، 2013 :72).

أعدت وزارة الخارجية الأمريكية في أواخر كانون أول 1988 مراجعة لوزير الخارجية جورج شولتر فيما يتعلق بضمانات الولايات المتحدة لقرض متوسط الأجل للعراق من بنك الإستيراد والتصدير، وكان البنك راغباً في تمويل قرض قصير الأجل. لكن "ريتشارد مورفي" من مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا و "آلين واليس" من مكتب الشؤون الإقتصادية والأعمال كلاهما كان ممع التمويل طويل الأجل بإعتباره ضرورياً لتمكين الشركات الأمريكية من المنافسة على عقود ومشاريع إعادة البناء في العراق ما بعد الحرب، ولكت عارض "ريتشارد شيفتر" من مكتب حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، زيادة تسهيلات الضمان للعراق بعد أشهر من إستخدامه الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد، ووجه إنتقادات عنيفة للحكومة العراقية، ولكن مورفي إعترض وعلق بإن هذا التوصيف للسلوك العراقي يستند إلى مصادر متحيزة وأن الهجوم العراقي ضد أكراد تحالفوا مع إيران عدو العراق، وأوصى بضمانات إئتمانية متوسط الأجل للعراق، وقد وافق مكتب الشؤون الإقتصادية، ولكن شولتز إتخذ قراراً بترحيل المسألة إلى إدارة بوش المقبلة (سلامة، 2007).

بالرغم من توقف جميع البنوك الدولية في 2 تشرين أول 1989 عن منح القروض للعراق، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي "بوش" وقعت توجيهاً للأمن القومي في 26 تشرين أول 1989 يؤسس لروابط أوثق مع العراق ويمنح 1 بليون دولار على شكل ضمانات قرض زراعي للحكومة، وإتبعت وسائل متعددة لضمان عدم إعتراض الكونجرس وضمان حصول العراق في النهاية على القرض، بيد أنه كانت هناك شكوك في الأوساط الأمريكية حول قدرة العراق على تسديد الديون، ولهذا لم تستطيع الإدارة إقناع البنوك إلا بمبلغ 500 مليون دولار فقط، وقد أعد "جون كيلي" معاون وزير الخارجية لشؤون الأمن القومي عام 1990، مذكرة طالب فيها بفرض الحظر على القرض المقدم للعراق وقيمته 500 مليون دولار وقفت إدارة بوش ضد المذكرة، معللة موقفها بأن

هذا الحظر يمكن أن يشير إستياء وحفيظة الرئيس العراقي "صدام حسين" وسيعمل على دفعه لإتخاذ خطوات ضد الولايات المتحدة الأمريكية (سلامة، 2009)

في نيسان 1990، استدعت وزارة الدفاع الأمريكية مئة ألف من جنودها لإخضاعهم للتدريب الأساسي ومن ثم إلحاقهم بالسعودية. وفي شهر تموز 1990 قامت الطائرات الأمريكية بتدريب عملي لردع هجوم مفترض تقوم به إحدى دول جنوب غرب آسيا وقد سميت هذه الدولة في التدريبات بأنها العراق (العلاف،2011 :7).

وفي 12 شباط 1990، قام "جون كيلي" مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط بزيارة إلى العراق التقى خلالها الرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين"، وكان هذا اللقاء هو الأول من نوعه لمسؤول أمريكي يزور العراق منذ فترة طويلة. وقد ذكر كيلي للرئيس العراقي صدام "ان العراق قوة اعتدال في المنطقة وأن الولايات المتحدة تتطلع إلى تحسين علاقتها مع العراق". اعتبر الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" من جانبه أن كلام كيلي يعد تعبيراً صريحاً إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى تطمين العراقيين إلى عدم وجود نوايا امريكية سيئة ضد العراق(السامرائي، 2013 :71).

وبعد ثلاثة أيام من هذا اللقاء أذاع راديو " صوت امريكا " برنامجا وصفه المراقبون بأنه يمثل وجهة نظر الحكومة الامريكية، حيث تطرق البرنامج إلى الأنظمة الدكتاتورية التي ما زالت تحكم العديد من الدول في العالم ودور الولايات المتحدة في إدانة تلك الانظمة. وكان العراق من الدول التي ذكرت في البرنامج، واعتبار الرئيس العراقي السابق"صدام حسين" من اسوأ الطغاة في العالم، وقد سارعت الحكومة الامريكية بعد البرنامج الى تقديم اعتذار رسمي إلى "صدام" عبر سفارتها في بغداد لتفادي نشوب خلاف بين الحكومتين(Amatzia, 1996:323-324).

وبدلاً من أن تقوم السياسة العراقية باستيعاب خطورة تلك المرحلة، اتجهت نحو التصعيد في تصريحات مسؤوليها. ففي 24 شباط 1990 صرح الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي، في عمّان "ان البلد الذي سوف يمارس نفوذاً حاسماً على الخليج وبتروله، سوف يعمل ايضاً على زرع الخلاف والفتنة بين دول المنطقة، أما في حالة عدم تنبه شعوب الخليج والعالم العربي فستسير المنطقة حسب مشيئة الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، سوف يتم تحديد سعر البترول بشكل يؤمن المصالح الامريكية ويتجاهل مصالح الآخرين" (عصاصة، 1994 :134). وقال أيضاً إن على الزعماء العرب أن يتفقوا لتحرير فلسطين بقيادة العراق وبأن على أغنياء العرب أن يعطوه أموالاً وأن يسامحوه على الدين الذي بلغ 30 مليار دولار. كما طالب العراق أيضا بسحب الأرصدة العربية من بنوك الولايات المتحدة والغرب. خاصاً لأن العراق دافع عن الدول الخليجية الصغيرة والتي كان إيران تهدد بابتلاعهم إبان الثورة (ديب، 2013 :200). حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال تعليمات للسفراء الأميركيين في العواصم العربية للتركيز على أوجه الخلافات العراقية– الأميركية (النجار، 2007 :162)

من ناحية أخرى، احتج العراق رسمياً على قيام الكويت والإمارات برفع الإنتاج النفطي وذلك خلال الإجتماع الدوري لمجلس التعاون العربي والذي عقد في الأردن في 24 فبراير 1990 (pelletiere,1991:216). وفي 26 شباط 1990 بدأ الملك الراحل "حسين بن طلال" جولته في المنطقة حاملاً معه العديد من الحلول المناسبة والتي ترضي المطالب العراقية من الكويت، وخلال جولته حاول الملك إيجاد مخرج للأزمة لكنه لم يجد أي إستجابة من الكويت مما عقد الأزمة أكثر، وقام الرئيس العراقي صدام حسين بزيارة إلى منطقة حفر الباطن على الحدود العراقية السعودية لمقابلة الملك الراحل "فهد بن عبد العزيز"، وخلال اللقاء إشتكى الرئيس العراقي السابق " صدام

حسين" من أن زيارة ضخ البترول ستؤثر بشكل كبير على العراق في الوقت الذي يواجه البلد ضغوطاً مالية كبيرة (هيكل، 1992 :240).

وخلال تلك الفترة بدأ التصعيد العراقي يأخذ وجهاً آخر حيث بدأت الحكومة العراقية تطلق شكواها إلى العلن عن طريق التصريحات ومن خلال وسائل الإعلام، ففي الثالث من حزيران 1990 قدم طارق عزيز شكوى ضد الكويت والإمارات خلال إجتماع منظمة أوبك في جنيف، وقد ذكر عزيز أن إرتفاع الأسعار فوق الحصص المقررة يؤذي العراق وطالب الكويت والإمارات بتخفيض الإنتاج لكي تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي، وقال طارق عزيز (أن إنخفاض الأسعار لدولار واحد للبرميل يؤدي إلى خسارة العراق مليار دولار سنوياً) (حمدان، 1993 :185).

وجاءت الفرصة للرئيس العراقي للحديث عن هذه المشكلة وذلك خلال إجتماعات القمة التي عقدت في بغداد من 28–29 آيار 1990، وذكر الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" في خطابه أثناء الإجتماع أن بعض القادة الذين جاءوا للإجتماع يحاولون إشعال الحرب ضد العراق، حيث قال "عندما يتم إغراق السوق بالنفط فإن ذلك يؤدي إلى خفض الأسعار 7 دولارات للبرميل الواحد، وكل مرة يخفض السعر دولار واحد فإن العراق يخسر مليار دولار سنوياً" (غازي، محمد، 2016 :3).

وشجب الرئيس العراقي صدام حسين في 30 أيار 1990 ما تقوم به الكويت من حرب اقتصادية ضد العراق، لقد مارست الكويت، وبالتفاهم مع الإدارة الأمريكية سياسة هدفها محاصرة العراق وخنقه إقتصادياً عن طريق رفع سقف الإنتاج النفطي وإنخفاض أسعار النفط. ففي الوثيقة التي كشف عنها (بوب وود ورد) في مؤلفة (القادة أسرار ما قبل وما بعد حرب الخليج، 1991) وأكدها محمد حسنين هيكل في مؤلفه (حرب الخليج أوهام القوة والنصر) جاء في البند الخامس منها والذي أشار "أنه تم عقد لقاء بين رئيس المخابرات الكويتية فهد احمد الفهد ورئيس وكالة

المخابرات الأمريكية وليام ويبستر في تشرين ثاني 1989 وتم التداول في كيفية زعزعة الإقتصاد العراقي لممارسة الضغط على العراق لحل المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين"(هيكل، 1992 :42-43). وقد رافق ذلك سياسة تصعيدية كان الغرض منها استفزاز العراق وإشعاره بالوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي. وقد أشار الرئيس الأسبق صدام حسين، في معرض لقائه مع السفيرة الأميركية "غلاسبي" في 25 حزيران/تموز من العام 1990، ليحتج على المناورات العسكرية الأميركية- الإماراتية، وأوضح لها أن تلك المناورات من شأنها أن تشجع الكويت والإمارات على تجاهل الدبلوماسية التقليدية والضغط عليه بإشعاره بالوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وقد أكد لها بألاَّ يفعل شيئاً فيما يتعلق بقرارات اجتماع جدة*، أو بعده إذا ما أعطاه الكويتيون بصيصاً من الأمل، وعندما سألها عن الموقف الأميركي تجاه المنازعات العراقية- الكويتية، أجابته قائلة: "كما تعلم، إننا لا نأخذ موقفاً من المنازعات الحدودية على الأراضي". (النجار،2007 :159)

يستند بعض المحليين إلى الولايات المتحدة الامريكية على أنها السبب في حرب الخليج الثانية، ويتمثل ذلك في موضوع (الضوء الأخضر) إلى أحداث وقعت في الأيام التي سبقت دخول العراق إلى الكويت، وبالتحديد قول السفيرة الأمريكية في بغداد كلاسبي للرئيس العراقي السابق " صدام حسين" عند لقائها به يوم 25 تموز 1990 أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست لها علاقة بموضوع النزاع الحدودي والنزاعات الأخرى بين العراق والكويت، وتصريح جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط في 31 تموز 1990 أنه لا توجد إلتزامات رسمية للولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن الكويت (الأدهمي، 1997 : 73-74).

---

* وهو الاجتماع الذي عقد في يوليو من عام 1990 في مدينة جدة بين وفد كويتي يرأسه الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد الكويتي، ووفد عراقي برئاسة عزة الدوري. ونتج عن هذا الاجتماع الموافقة على تقديم الكويت منحة 9 مليارات دولار وتبرع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بعشرة مليارات دولار بشرط أن يتم ترسيم الحدود بين الكويت والعراق دولياً قبل دفع أي مبلغ.

وعند دراسة المحضر الرسمي للقاء الرئيس صدام حسين مع السفيرة الامريكية كلاسبي نلاحظ ان الرئيس صدام حسين هو الذي طلب لقاءها ليخبرها منذ البداية ان حديثه معها هو رسالة موجهة الى الرئيس الامريكي بوش. ولم يكن لدى السفيرة الامريكية كلاسبي ما تقولة بعد سماع الرسالة سوى الاعراب، بناء على طلب حكومتها، عن قلق الولايات المتحدة الامريكية من تصاعد الازمة مع الكويت الى الدرجة التي اعتبرها العراق من حيث التحليل النهائي موازية لعدوان عسكري عليه، وكذلك سماع وجهة نظر العراق، وكان لابد للسفيرة الامريكية من أن تمهد لحديثها بعبارات تخفف من حساسية السؤال بالقول بان الهدف هو ليس التدخل في الشؤون الداخلية او النزاعات العربية، والاعراب عن الامل لحلها عن طريق الجامعة العربية او الرؤساء العرب، وقد طلب الرئيس العراقي (صدام حسين) من السفيرة الأمريكية (غلاسبي) الضغط على الكويت لوقف أعمالها الإستفزازية تجاه العراق وتخفيف إنتاجها من النفط. (محضر استقبال الرئيس صدام حسين للسفيرة الامريكية غلاسبي، 1990/7/25).

وكان الرئيس صدام حسين على قناعة تامة ان موقف الولايات المتحدة الاميريكية معاد للعراق منذ الحراب العراقية–الايرانية ويدعم الكويت ضد العراق، ولذلك قال للسفيرة:– "ماذا يعني قول اميركا اننا ملتزمون بحماية اصدقائنا بصورة فردية وجماعية؟ انه يعني بوضوح ، انحيازا واضحا ليس الى جانب الجهة الفلانية من دون الجهة الفلانية الاخرى، وانما انحياز واضح ضد العراق في هذه المرحلة. هذا الموقف فيه تشجيع واضح للكويت وللامارات، ومع التصريحات الاخرى والمناورات، لكي لا تحترم دولتا الامارات والكويت حقوق العراق "(هيكل، 1992 :241).

ويمكن وصف حديث الرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" للسفيرة الأميركية "غلاسبي" بانه كان إتهاماً للولايات المتحدة بعدائها للعراق وتعاونها مع اعدائه ضده وفي مقدمتهم اسرائيل . كما ان الحديث كان توجيها للإدارة الأمريكية حول الطريقة التي يجب أن تسير عليها في تعاملها

مع العراق الراغب بصداقتها، لكي لا يعتبرها عدوا له، واخيرا كان التحدي العراقي واضحاً في حديث الرئيس السابق "صدام حسين" عندما قال للسفيرة الأميركية " غلاسبي": " انتم تستطيعون أن تأتوا إلى العراق بطائرات وصواريخ نحن نعرف هذا، لكن لاتوصلوننا إلى أن نستخف بكل هذا !!! متى نستخف بهذا؟ عندما نشعر انكم تريدون ان تذلوننا وان تنتزعوا فرصة العراقيين في العيش بكرامة وسعادة، عند ذلك الموت يكون هو الافضل. وعند ذلك لا نأبه اذا وجهتم علينا مقابل الصاروخ الواحد،مائة صاروخ، لانه من غير هذه، لا كرامة للانسان ولا حياة ذات قيمة ليس من المعقول ان نطلب من شعبنا ان ينزف كل انهار الدماء طيلة 8 سنوات ، ثم نقول له الان عليك ان تقبل العدوانية الكويتية او الاماراتية او من الولايات المتحدة او من اسرائيل، نحن لا نريد الحرب لاننا نعرف معناها، ولكن لا تدفعونا الى ان نعتبرها هي الطريق الوحيد امامنا"(هيكل، 1992 : 554).

ولمحاولة الخروج من الأزمة فقد عقدت إجتماعات وإتصالات عدة على أعلى المستويات بين المسؤولين العراقيين والقادة العرب بهدف إيجاد حل للأزمة القائمة بين العراق والكويت (الأدهمي، 1997 :135). ففي 1990/7/22 عقد إجتماعاً في الإسكندرية بين وزير خارجية العراق طارق عزيز والرئيس المصري الاسبق حسني مبارك والملك الراحل حسين بن طلال تم فيه مناقشة عقد إجتماع عالي المستوى بين العراق والكويت، وجرى إتصال هاتفي بين صدام حسين والرئيس علي عبد الله صالح فيما أرسل العراق مبعوث إلى أميري قطر والبحرين لإطلاعهم على آخر المستجدات في الأزمة مع الكويت. وفي هذه الأثناء وصل الرئيس المصري الأسبق مبارك إلى بغداد في أيار 1990 وذلك لإجراء مباحثات مع الرئيس صدام حسين وعقد الرئيسان إجتماعاً في غرفة مغلقة من دون حضور أي من المستشارين والوزراء، وأثناء اللقاء فهم الرئيس مبارك أن صدام أخبره أنه لاينوي إستخدام القوة ضد الكويت، وأن تهديداته هي لإخافة الكويتيين فقط، فيما

كانت وجهة النظر العراقية والتي نقلها الكاتب سعد البزاز مختلفة. أشار البزاز أن الرئيس مبارك إستفسر عن الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت وإذا ما كان العراق ينوي إستخدام القوة العسكرية ضد دولة الكويت، وقد كان جواب صدام على التسأل أن العراق سوف لن تستخدم القوة حتى يرى نتائج الإجتماع المرتقب في جدة وطلب صدام من مبارك عدم تطمين الكويتيين حتى لايتخذوا موقفاً مشدداً في إجتماع جدة المرتقب (البزاز،1992 :62).

وتأكيداً على ما أورده البزاز فإننا نلحظ أن هناك نصاً في اللقاء الذي جرى بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية في بغداد يشير إلى أن العراقيين لاينوون إستخدام القوة بإنتظار ما يتمخض عنه إجتماع جدة وذلك في معرض رده على طلب السفيرة الأمريكية (كلاسبي) أن لايستخدم العراق القوة في الكويت أو أي مكان آخر ثم إنقطع الحديث لوقوف صدام حسين لإستقبال شخص دخل عليه وجلس الجميع وبعد ذلك غادر صدام الجلسة وعاد بعد لحظات وأبلغ كلاسبي أن الرئيس المصري حسني مبارك إتصل معه وأن يتعامل (صدام) مع الأمور دون إثارة مشاكل. وفي نفس اليوم وصل الرئيس المصري إلى الكويت واجتمع بأميرها، وأثناء الإجتماع أخبر الرئيس المصري الأمير أن العراق لاينوي إستخدام القوو ضد الكويت على وفق ما فهمه من الرئيس العراقي ولم يذكر أن اللجوء إلى القوة مرتبط بالإجتماع المرتقب في جدة (هيكل، 1992: 179).

في هذا الظرف الصعب إقترح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عقد إجتماع مصغر في جدة بين العراق والكويت وبعد مناقشة الإقتراح مع الحكومة العراقية والحكومة الكويتية تم تحديد الأول من أب 1990 موعداً لعقد الإجتماع. الملك فهد بن عبد العزيز بدوره أرسل برقيتي دعوة للرئيس صدام والشيخ جابر لحضور الإجتماع. ووصل الوفدان إلى جدة بتاريخ 31 حزيران، الوفد العراقي ضم عزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي وسعدون حمادي، وعلي حسن المجيد، أما الوفد

الكويتي فضم الشيخ سعد العبد الله الصباح ووزير الخارجية صباح الأحمد الصباح وزير العدل (عصاصة، 1994 :140).

ثم بدأت وتيرة النقاشات تأخذ أكثر حدة حتى وصلت إلى التهديد، وقد قال ولي العهد الكويتي أن الكويت تلقت تأكيدات من الحكومة البريطانية بأن العراق سوف لن يهاجم الكويت ولدينا شك في ذلك (سالينجر، ولوران، 1991 :65). وهنا قال عزت إبراهيم "نحن نعرف جيداً كيف نحصل على المبالغ التي نحتاجها منكم ومن السعودية" وأجاب الشيخ سعد "لاتهددونا فالكويت لديها أصدقاء أقوياء وعندنا حلفاء أيضاً وسوف نجبركم وبالقوة على دفع المبالغ المستحقة لنا عليكم". وبهذه التهديدات المتبادلة إنتهى الإجتماع وغادر الوفدان إلى مقر إقامتهما (Salinger&Eric,1991:72-76).

وفي 30 حزيران كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتابع تحرك القطاعات الحربية العراقية على الحدود مع الكويت، ورصدت أن هناك 100 ألف جندي عراقي بضمنهم قطعات من الحرس الجمهوري العراق إضافة إلى 300 دبابة و200 قطعة مدفعية، ومع كل تلك الحشود لم يصدر أي تصريح من الحكومة الأمريكية.

بينما كان العراق يسعى إلى:

1. خلق واقع تفاوضي جديد لحل النزاع الحدودي بين الدولتين والقائم منذ مؤتمر العقير عام 1922م(*).
2. السيطرة على منابع النفط في الكويت وضمان عدم تخفيض الاسعار (غالي، 1992: 152).

كانت قوات التحالف على المستوى السياسي مسلحة بقرارات الامم المتحدة والتي تم تأييدها من قبل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن والدول الصناعية الكبرى وذلك أدى إلى

(*)هي معاهدة حدودية وقعت في العقير في 2 ديسمبر عام 1922 بين سلطنة نجد بحضور سلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وصبيح بك وزير الموصلات والأشغال ممثلا عن الملك فيصل الأول ملك مملكة العراق وجون مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلا عن الكويت.

مشاركة العديد من دول العالم في هذه الحملة سواء بقوات رمزية أو بمشاركة مادية لتمويل الحملة العسكرية. بينما لم يحضى العراق على المستوى الدولي إلا بتأييد عدد قليل من الدول الصغيرة والتي لم يكن لها تأثير أو قدرة على تقديم أي دعم من أي نوع.

وقد قبل وزير الخارجبة العراقي طارق عزيز الإجتماع مع وزير الخارجية الأمريكة جيمس بيكر في جنيف في التاسع من كانون ثاني 1990، في إيجاد مخرج للأزمة بين العراق والكويت والمجتمع الدولي، وتنبأ غالبية الخبراء أن الاجتماع لن يكون للتفاوض بل لكي يطلع كل من الطرفين الطرف الآخر على موقفه الذي يتمسك به، وقد انتهى الاجتماع بالفشل دون الوصول الى الاتفاق ينهي الازمة، ويعود ذلك إلى أن الإدارة الأمريكية السابقة "جورج بوش الإبن" كان يسعى إلى الحرب مع العراق ويظهر ذلك من خلال قوله "لن تكون هناك مفاوضات ولا حلول وسط ولا محاولات لإنقاض ماء الوجه، ولاثمار للعدوان"، حيث كان هذا نص الرسالة من قبل بوش لصدام حسين والتي كانت تتعهد أيضاً لتدمير العراق اذا بقي في الكويت. وأنهى الريس بوش رسالته ب "إن الخيار لك أن العراق بدأ يشعر بالعقوبات التي نصت اليها الأمم المتحدة وإذا وقعت الحرب فستكون مأساة أعظم لك ولبلدك..." أكتب هذه الرسالة لا لأهدد وإنما لأبلغ. وكما أراد بوش أن الإجتماع لم يتوصل الى شيء (كلارك، 1993 :44-45).

بعد انتهاء المدة التي حددها الرئيس الأمريكي لانسحاب القوات العراقية من الكويت، صدرت الأوامر إلى قائد قوات التحالف (شوارزكوف) باستخدام القوة لتحرير الكويت، وفي17 كانون الثاني 1991 بدأت العمليات الجوية بهجمة جوية ضخمة مركزة على مراكز ومنظومات الدفاع الجوي وكان الهدف الأول هو الحصول على السيطرة الجوية، وبلغ مجموع الطائرات في القوات الجوية لدول التحالف اكثر من 2251 طائرة من شتى الانواع والاصناف بهدف تحطيم القدرات العسكرية والقدرة الصناعية ومهاجمة الأهداف الحيوية والبنية التحتية الاستراتيجية، كما تم

تنفيذ ما يزيد عن 110.000 طلعة جوية وتم القاء 85.000 طن من المتفجرات منها حوالي 7500 طن من القنابل الموجهة والتي كان لها التأثير الكبير في تدمير اهداف مختارة محددة ومراكز القيادة والسيطرة (بيومي، 1998 :163).

لم تنجح السياسة العراقية في تبرير الغزو للدول العربية والدول المؤثرة على القرار الدولي، وحاولت بث الفرقة بين دول التحالف، وطرحت ضرورة تزامن حل الصراع العربي الإسرائيلي مع الانسحاب من الكويت. بينما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها على ضرورة إدانة غزو العراق للكويت، وإعادة الشرعية لها، مع المحافظة على صلابة التحالف بالحيلولة دون إشراك إسرائيل به (القصاب، 2007 :102).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى تحقيق شيء اكثر طموحاً من تحرير الكويت وتدمير العراق، وقد وجدت الفرصة مواتية لها بالكامل لتعيد ترتيب المنطقة على هوى مصالحها.(هيكل،1992 :586)

ومع أن مجمل التطورات التي طرأت وتداعت منذ 2 آب عام 1990 (حين وقع الغزو العراقي للكويت) – إلى شباط 1991 (حين سرى وقف إطلاق النار في حرب الخليج) – أصبح للولايات المتحدة حق أو سلطة رسم خريطة جديدة للمنطقة.(هيكل،1992 :586)

ادعت الحكومة الأمريكية أن العراق تسبب في حرب الخليج بغزوه الكويت، وجادلت إدارة بوش بأن الولايات المتحدة كانت ترد فقط على أعمال الرئيس السابق "صدام حسين" الذي كما قيل للأمريكيين" غزا جاره الصغير دون استفزاز أو تحذير"، ولكن نظرة متأنية للتورط الأميركي في المنطقة العربية تكشف أن الحكومة الأميركية، وليس العراق، هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية لنشوب الحرب، التي تم التخطيط لها في واشنطن قبل وقت طويل من دخول أول جندي عراقي للكويت(كلارك، 1993 :46). ويظهر ذلك من خلال تشجيع الإدارة الأمريكية للحكومة الكويتية

بإتخاذ سياسات عدوانية تجاه العراق من خلال تخفيض أسعار البترول نتيجة رفع صادراتها من البترول حيث وصل سعر برميل النفط (12) دولار مما ساهم في زيادة المصاعب التي تواجه الإقتصاد العراقي، كذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتضليل الراي العام الأمريكي والعالمي من خلال تلفيق قصص وأحداث عن الجيش العراقي في الكويت وأهمها (قصة الحاضنات) حيث شهدت فتاة كويتية في الخامسة عشرة من عمرها عرفت ب(نيرة) أمام لجنة حقوق الإنسان في الكونغرس في 10تشرين الأول عام 1990 أنها رأت جنوداً عراقيين يأخذون أطفالاً من الحاضنات "ويتركونهم على الأرض الباردة ليموتوا" (al-nasrawi,1994 :151-153).

وأستخدمت إدارة بوش هذه القصة بسرعة لتدعيم إندفاعها نحو الحرب. وقد كررها بوش في عدة خطابات، مدعياً أن (312) طفلاً ماتوا بهذه الطريقة. ونقلت منظمة العفو الدولية "أمنستي" القصة بإعتبارها حقيقة في تقرير لها في 19 كانون الثاني عام 1991، وتبين كذب القصة تماماً مع إنتهاء الصراع، حيث ظهر أن الشهود الذين تحدثوا أمام مجلس الأمن والكونغرس فعلوا ذلك تحت أسماء وهويات مستعارة، وتبين مثلاً أن "عيسى إبراهيم ، الجراح" ليس إلا إبراهيم بهبهاني خبير تقويم الأسنان، وأن "نيرة" التي قالت أنها كانت تعمل متطوعة في المستشفى عندما وقعت الفظائع المزعومة، لم تكن إلا إبنة السفير الكويتي لدى الولايات المتحدة.. وهي حقيقة كان يعرفها منظمو جلسة الإستماع في 10 تشرين الأول. وفي نيسان عام 1991 سحبت منظمة العفو الدولية تبنيها للقصة وفي شباط 1992، أصدرت منظمة "ميدل إيست ووتش" بياناً قالت فيه أن القصة كانت "دعاية حربية" شأنها شأن قصص أخرى حول عمليات إغتصاب وتعذيب بالجملة نسبت للعراقيين (كلارك، 1993: 41).

ويرى وزير العدل الأمريكي الأسبق (رامزي كلارك) أن الولايات المتحدة لم تشن حرب الخليج لاستعادة الكويت، كما يدعي الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، وإنما لتأسيس سلطة أميركية

على المنطقة ونفطها(كلارك، 1993: 23)، وكما قال الملك الراحل "الحسين بن طلال" في رسالة إلى الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" في أيلول 1990: " لقد رأت الدول الصناعية الكبرى في أزمة الخليج فرصة ذهبية لإعادة تنظيم المنطقة طبقاً لمخططات تنسجم مع طموحاتها ومصالحها، وعلى حساب تطلعات ومصالح الشعوب العربية ولتثبيت نظام عالمي جديد"(توقه، 2014 :3).

بعد انتهاء الحرب التي شنتها الولايات المتحدة باسم الدول المتحالفة مع الكويت بموجب قرار مجلس الأمن 1991/687، وبعد إعلان وقف العمليات العسكرية من قبل الولايات المتحدة في 28 شباط 1991، اعتمد مجلس الأمن أطول قرار في تاريخه، وهو في حقيقته كما أطلق عليه معاهدة سلام مفروضة على العراق، حيث جاءت المادة (25) في ديباجة القرار رقم (687/ 1991) لتنص على (قرار مجلس الأمن رقم 1991/687): يؤكد العراق من جديد من دون أي شرط التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف الموقع عليه في 17 حزيران 1925م والمتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات السامة أو ما شابهها، ولوسائل الحرب البيولوجية، وأن يصدّق على الإتفاقية المؤرخة في 10 نيسان 1972م والمتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتيرية والجرثومية، وتدمير تلك الأسلحة. ويقرر أن يقبل العراق، من دون أي شرط، القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر(إبراهيم، 2005 :37):

أ. جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

ب. جميع القذائف البالستية التي يزيد مداها عن (150) كم والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها(الدوري، 2004 :111).

يقرر أيضاً تنفيذاً للفقرة (8) ما يلي:

أ. يقدم العراق إلى الأمين العام في غضون (15) يوماً من اعتماد هذا القرار بياناً موقعاً بكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة 8 ويوافق على إجراء تفتيش عاجل على الموقع .

ب. يقوم الأمين العام، بالتشاور مع حكومات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في غضون خمسة وأربعين يوماً من اتخاذ هذا القرار، بوضع خطة وتقديمها إلى المجلس للموافقة عليها تدعو إلى إنجاز الأعمال التالية في غضون خمسة وأربعين يوماً من هذه الموافقة(قرار مجلس الأمن رقم 1991/687):

1. تشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف استناداً إلى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الإضافية.

2. تخلي العراق للجنة الخاصة عن حيازة جميع المواد المحددة بموجب الفقرة 8 (أ) من القرار بما في ذلك المواقع الإضافية التي تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة (11) من القرار لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة، وقيام العراق بإشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما في ذلك منصات إطلاقها على النحو المحدد بموجب الفقرة 8 (ب) من القرار.

3. قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب في الفقرتين (12 و 13) من القرار.

ونص القرار كذلك على أن يتعهد العراق تعهداً غير مشروط بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أي من المواد المحددة في الفقرتين (8 و 9)، ويطلب من الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع

اللجنة الخاصة بإعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل، وأن يؤكد من جديد من دون أي شرط التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في 1 تموز 1968(رضوان، 1999 :29-41)، وأن يوافق من دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة أو أي منظومات فرعية أو ثكنات وأي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه، وأن يقدم إلى الأمين العام، وإلى المدير العام للوكالة الدولية الذرية في غضون خمسة عشر يوماً من اتخاذ هذا القرار، إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه، وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة لكي تحتفظ بما لديها وتزيلها، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها، حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التي نوقشت في الفقرة 9 (ب)، وأن يقبل وفقاً للترتيبات المنصوص عليها أعلاه أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، وأن يقبل الخطة التي ترد مناقشتها في الفقرة (13) من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منه بشكل مستمر مستقبلاً(بجك، 2002 :25)، وأن يقوم المدير العام للوكالة الذرية وعن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، بتفتيش في المواقع وعلى القدرات النووية للعراق إستناداً إلى تصريحات العراق وأي مواقع إضافية تعينها اللجنة الخاصة، وأن يضع خطة لتقديمها إلى المجلس في غضون خمسة وأربعين يوماً، وأن يضع خطة تراعي حقوق العراق والتزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لرصد امتثال العراق لأحكام الفقرة (12) والتحقق منه باستمرار في المستقبل (شبر، 2002 :11).

ومن الواضح، عبر صياغة فقرات الديباجة والفقرات العاملة السابقة، أنها تسعى لهدفين (إبراهيم، 2005 :37):

الأول: القضاء على التطور العلمي والتقني في مختلف أرجاء العراق وذلك بقرارات ملزمة للعراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لإبقاء العراق دولة ضعيفة ومتخلفة وتعتمد على المصادر الخارجية من الدول الطامعة بخيرات هذا البلد.

الثاني: الحفاظ على أمن إسرائيل وعدم شمولها بأي تدبير للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك لإبقاء إسرائيل دولة متفوقة من الناحية النوعية والعسكرية على كافة الأقطار العربية.

وهذان الهدفان بارزان في فقرات الديباجة والفقرات العاملة السابقة عبر الجانبين التاليين(شمس الدين، 1998 :26):

الجانب الأول: ورد في الفقرة العاملة 8 (ب) أن يقبل العراق تدمير أسلحته تحت إشراف دولي وبينها جميع القذائف التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها. وإذا ربطنا بين ما ورد في هذه الفقرة وما ورد في الديباجة حولها والتي تنص على: "وإذ يعلم باستعمال العراق قذائف طويلة المدى في هجمات استفزاز، فيجب اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة في العراق" (شمس الدين،2008 :8)، يتبين تماماً أن المقصود من هذه الفقرة حماية أمن "إسرائيل" التي قصفت من قبل العراق خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، وهذا ما يؤيده تحديد الحد الأقصى لمدى الصواريخ بمائة وخمسين كيلومتراً، بحيث لا يمكنها الوصول إلى "إسرائيل"، والمدى المحدد للصواريخ العراقية يمكنه الوصول إلى بعض دول الجوار مما يؤكد على أن النص جاء لحماية "إسرائيل"، إضافة إلى ذلك يتعارض مع الحق الطبيعي للدول في تسليح نفسها والدفاع عن نفسها في حال تعرضها للعدوان، ويعطي في ذات الوقت للدول الأخرى في المنطقة الحق في تسليح نفسها كما تريد كما في إسرائيل مثلاً.

الجانب الثاني: تطرح الولايات المتحدة، كونها الدولة التي تولت صياغة مشروع القرار 1991/687(قرار مجلس الأمن رقم (1991/687))، مقاربة مفادها أن نزع أسلحة العراق للتدمير الشامل هو خطوة على طريق إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمقصود شمول إسرائيل(رضوان، 1999 :44).

ولدى التدقيق في صياغة الجزء (ج) من القرار، أي الفقرات (8) إلى (13)، يلاحظ أنها تستخدم تعبيراً يقرر في الفقرات تجاه العراق وهي الفقرات (8) إلى (12) بهدف إضفاء الصفة الإلزامية على هذه الفقرات كونها ضمن قرار صادر بموجب الفصل السابع من الميثاق. أما الفقرة (14)* المتعلقة بنزع أسلحة منطقة الشرق الأوسط، فإن صياغتها مختلفة تمام الاختلاف، فقد ابتدأت الفقرة بتعبير " يلاحظ" وهي تعني أي شيء ولا تلزم المجلس، ويضاف إلى ذلك أن صياغة الفقرة (14) بأكملها مشوبة بالغموض، إذ أنها لا تتحدث عن تحويل منطقة الشرق الأوسط بكاملها إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، وإنما تتحدث عن إنشاء منطقة ليست معرفة بأل التعريف وبالتالي غير محددة، أي أنه يجوز إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ولا تضم بالضرورة جميع الدول. وتحدث القرار أيضاً عن مسؤولية العراق كاملة عن التعويضات والخسائر التي تسبب فيها نتجية إحتلاله الكويت، ولأول مرة يفرض مجلس الأمن كسلطة قضائية تفصل في قضايا التعويضات بالإضافة الى ذلك تم إتخاذ قرار بترسيم الحدود بين العراق والكويت والتي تعتبر خطوة غير مألوفة في العلاقات الدولية. وتم أيضاً فرض تشكيل قوة عسكرية لمراقبة الحدود تحت الفصل السابع وبدون موافقة العراق كما هو متبع دولياً (عبد المحسن، 2001 :55).

---

* نص الفقرة (14) من قرار مجلس الأمن رقم (1991/687): "يلاحظ أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات 8 إلى 12 تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية".

بعد الأضرار الجسيمة التي تكبدتها القوات العراقية أثر إنسحابها من الكويت، والإعلان عن وقف العمليات العسكرية في نهاية شباط 1991، دخلت العلاقات العراقية – الأمريكية في مرحلة جديدة كانت هي الأخرى مليئة بالأزمات، وخصوصاً بعد أن تولى (بيل كلينتون) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن، وقبل تولي (كلينتون)، الرئاسة الأمريكية، وجد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب)، وقبل إنتهاء رئاسته، أمام حالتين في العراق: (هيكل،1992 :580)

- العراق دولة لم ينفرط عقده، وإنما بقي جهاز الدولة، كما بقيت له كفاية من قوة يستطيع أن يمارس بها سلطته، ولم يكن الرئيس "بوش" يمانع في ذلك كثيراً.
- إن الرئيس العراقي السابق" صدام حسين" خرج من عاصفة النار وهو ما زال على رأس السلطة في العراق، بل إنه نتيجة لتماسك الدولة وتنامي قدرتها على السيطرة استطاع تدعيم سلطته بسرعة (وهذا كان بالضد من رغبة بوش).

ففي الخامس من نيسان 1991 تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أعلنت منطقة حظر الطيران شمال خط عرض 36 درجة، بأنها تسعى إلى خلق ملاذ آمن للسكان العراقيين من الكورد النازحين الى تركيا من شمال البلاد في اعقاب قيام الجيش العراقي بعملياته العسكرية هناك، وقد وضعت قوات امريكية وبريطانية محمولة جوا في قاعدة أنجرليك التركية أول الأمر باسم (قوات المطرقة) ثم باسم (قوات مراقبة الشمال) (العلاف، 2011 :7).

وفي توقيت متزامن، قدمت بعثة الأمم المتحدة التي رأسها الأمير"صدر الدين أغاخان"، في 17 حزيران 1991 تقريراً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، رسمت فيه صورة إنسانية مؤثرة لما يواجهه الشعب العراقي(الراوي،1990 :6). ومع ذلك، فإن كل ما أمكن لمجلس الأمن أن يفعله هو أن يصرح للعراق ببيع بترول تصل قيمته إلى قرابة 2 بليون دولار، ثم ألحقت بذلك شروط وجدها العراق مستحيلة بالنسبة له، فقد كان قرار مجلس الأمة ينص على "الاحتفاظ بجزء من مبيعات

البترول العراقي لصالح التعويض عن أضرار الحرب" (هيكل،1992 :581)، كما قرر مجلس الأمن بأن يكون شراء احتياجات العراق بمعرفة الأمم المتحدة، وأن يكون توزيع ما يشتريه من احتياجات أهله خاضعاً لإشرافها. وكانت الوسيلة الثانية للضغط على العراق، هي تدمير ما بقي من إمكانياته العسكرية غير التقليدية وبطريقة مستفزة. وفي هذا دلالة واضحة تعبر عن عدم نية الأدارة الأمريكية إنهاء أزمتها مع العراق، إنما البدء بخطوات جديدة لأزمة جديدة تحمل في بدايتها مظاهر التصعيد.

من ناحية أخرى، وما يؤكد صحة هذا الإعتقاد، حاولت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التخلص من الرئيس العراقي "صدام حسين"، مع التأكيد المتواصل للولايات المتحدة على الحفاظ على التكامل الإقليمي ووحدة الدولة العراقية، وهي سياسة اتبعتها الإدارة الأمريكية منذ 1991، فعندما بدأ الشيعة في جنوبي العراق على استعداد لإنهاء المهمة بالتمرد والعصيان ضد صدام حسين في عام 1991، اختارت إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أن تبقى جانباً، وتجاوزت عن قيام القوات العراقية بإعادة التجمع وسحق المتمردين بطائرات الهيلكوبتر، فالبديل كما يراه البيت الأبيض هو إضعاف العراق وإبقائه ضعيفاً يواجه تحديات داخلية.

وتمثلت أهداف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب على العراق بالاتي(هيكل،1992 :554):

1. ازالة خطر القوة العراقية من المنطقة، وتدمير امكانات العراق الكيماوية والبيولوجية والنووية.
2. ضرب الرئيس العراقي صدام حسين شخصيا وقتله .
3. اثارة اعصاب الشعب والجيش العراقي مما يؤدي إلى المواجهات بين الشعب والجيش والقيادة السياسية.
4. السيطرة على منابع النفط في الخليج .
5. ضمان الامن والاستقرار في المنطقة خاصة بما يتعلق باسرائيل .

6. تنفيذ قرارات مجلس الامن والمتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت.

وقد تمثلت الخطوط العامة للسياسة الأمريكية في إدارتها لأزمة وحرب الخليج الثانية فيما يلي: (فهمي، 2011)

- إدارة الأزمة بهدف الوصول إلى الحرب.
- إدارة الحرب بشكل ينتهي إلى تدمير القدرات الإستراتيجية للجيش العراقي.
- الإدارة بالأزمة المستمرة ما بعد الحرب.
- ضمان استمرار بقاء نظام العقوبات وتطبيق قرارات مجلس الأمن كلها دون أدنى اختراق.
- الضربات العسكرية المتواصلة لمواقع القوة الإستراتيجية العراقية وبما تجعل العراق في استنزاف مستمر لقدراته.
- فرض منطقتي حظر الطيران في الشمال والجنوب تغطي 62% تقريباً من مساحة العراق تؤهل لتنامي حكم فيدرالي في المستقبل.

لقد صاحب خروج الجيش العراقي من الكويت استجابة لقرارات مجلس الأمن الدولي، تدمير العراق. ولم يكن التدمير قاصراً على المنشآت العسكرية فقط، وإنما كان تدميراً شاملاً مقصوداً في حد ذاته لخلق واقع جديد ينشغل به حكام العراق لفترة طويلة لإصلاح ما أفسدته الحرب، كما يتيح للقوى العظمى التحكم في مستقبل العراق ونفطه عن طريق إعطاء حكم ذاتي لأكراد يخولهم حق السيطرة على منابع النفط في الموصل وكركوك ويضمن التواجد المستمر لأمريكا وبريطانيا وفرنسا في المنطقة لتوفير الأمن للأقلية الكردية، هذا عدا إتاحة الفرصة لوجود عسكري دائم للقوى الاستعمارية العظمى وفقا لخطط سبق إعدادها للإجهاز على العراق كونه يمثل تهديد واضح ضد إسرائيل والذي أصبح منتهياً سياسياً وعسكرياً بعد حرب الخليج، ونظامه محاصراً إقليمياً ومعزولاً دولياً (فولر، 2002: 123).

ونخلص مما سبق ان أهم المؤشرات على تراجع العلاقات الامريكية العراقية قيام الولايات المتحدة بالغاء صفقة للحبوب مع العراق في آذار سنة 1990. بالإضافة الى تشجيع الحكومة الأمريكية للحكومة الكويتية بزيادة إنتاج النفط فوق المقرر لها من أجل خفض أسعار البيرول والذي ساهم في زيادة المصاعب الإقتصادية التي تواجه العراق خاصة بعد خروجها من حرب إيران بالإضافة إلى إرسال جنود أمريكان إلى السعودية والذي كان الغرض منه إستفزاز للعراق وإشعاره بالوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي. وبناءً عليه أخذت العراق تصعد من سياستها الاعلامية خاصة بعد مطالبة العراق في قمة عمان بالأردن (24 شباط 1990)، بخروج القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية العراقية خلال الفترة 1992-2000

أستمرت العلاقات العراقية – الأمريكية متوترة ويشوبها الشك وعدم الثقة المتبادلة حتى نهاية إدارة بوش (الأب) مع نهاية عام 1991. ومع مطلع عام 1992م وعندما استلم الرئيس الجديد (بيل كلينتون) مهام الإدارة الأمريكية بإعتباره رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، لم يطرأ، وخلافاً لما توقعه البعض، أي تغيير نوعي في طبيعة العلاقات بين الطرفين أمريكي والعراقي. إذ لم تبدل الإدارة الجديدة في صفة موقفها من ضرورة تغيير النظام السياسي في العراق كما لم تخفف من حدة القيود التي فرضها الحصار الإقتصادي فضلاً عن أنها لم تجري أية مراجعة لقرارات مجلس الأمن الخاصة بتحقيق الحصار وثم إستجابة العراق للعديد منها. وما أن جاء عام 1995 حتى مارست إدارة (بيل كلينتون) أنماط من السياسات لتضبيق الخناق على صدام حسين. ففي بداية آذار 1995، اتبعت وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية إستراتيجيتين متوازيتين ولكنهما غير مختلفتين بالضرورة لإزاحة صدام حسين. حيث دعمت في البداية المؤتمر الوطني العراقي، وهو الجماعة المعارضة التي كان يقودها أحمد الجلبي. وبدت جماعة "أحمد الجلبي" متحمسة في تجنيد المعارضة والأكراد (سلامة، 2009 :4).

كما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلنتون"، من ناحية أخرى، عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على مناطق الحظر، ضمن سياسة معلنة سميت بسياسة احتواء العراق، وتحجيم قدرة الرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" على استخدام القوة الجوية لقمع شعبه، بعد أن تمكنت قوات الحرس الجمهوري العراقي من الدخول إلى المناطق الشمالية وخصوصاً مدينة اربيل التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، ومدينة السليمانية التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، ودخلت القوات العراقية بكامل معداتها وعتادها في الثامن من حزيران 1996. وكان الهدف المعلن تعديل ميزان القوى في الصراع بين الفصيلين

الكرديين الرئيسين المتصارعين: الحزب الديمقراطي الكردستاني بقياددة مسعود البرزاني الذي طلب المساعدة من حكومة بغداد، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني .(القصاب، 2007: 168)

وهكذا، وخلال الفترة الممتدة من 1993 – 1998، قامت الولايات المتحدة بثلاث حملات كبرى على العراق:

الأولى: في 14 كانون الثاني 1993 بعد انتهاء فترة الرئيس بوش الأب وتسلم كلينتون الإدارة، حيث تم قصف العراق بصواريخ توماهوك وضربات بالطائرات.

الثانية: في أيلول 1996 حين أصدر الرئيس كلينتون أمرا بتوجيه ضربة للعراق بالصواريخ والقنابل على أعتاب الانتخابات وإدارته الثانية.

الثالثة: حين شنت عملية "ثعلب الصحراء" في منتصف كانون أول 1998 والتي استمرت 70 ساعة وكانت تهدف إلى التغطية على الوضع المتأزم للرئيس كلينتون في مسألة مونيكا لوينسكي. وإن حرب الإستنزاف الأميريكية ضد العراق والتي امتدت من 1990 إلى 2003، هي الأطول من نوعها منذ حرب فيتنام. وكانت فوائدها لأمريكا عديدة (ديب، 2013 :286–287):

أولاً: استنزاف قدرات العراق العسكرية والإقتصادية والبشرية وإنهاؤه كدولة ودفع شعبة إلى حافة الجوع.

ثانياً: إبقاء الخيارات مفتوحة للإدارة الأمريكية حول مستقبل العراق والمنطقة.

ثالثاً: المحافظة على الوجود العسكري في المنطقة وخصوصاً في تركيا والخليج والسعودية.

رابعاً: الإبقاء على ميدان تدريب حقيقي لطياري وجنود الجيش الأميركي وميدان تجارب لصناعة الأسلحة الأميركية.

خامساً: تحقيق غاية إسرائيل ي القضاء على عمق سورية العربي الذي يمثله العراق القومي العربي.

ومن ناحية أخرى، ومنذ عام 1998 بدأ المسئولون الأمريكيون يتحدثون، وبشكل لا لبس فيه، عن أن السياسة الأمريكية تجاه العراق هدفها هي "الاحتواء مع تغيير النظام"، ولقد تقررت سياسة تغيير النظام العراقي، وكما سبقت الإشارة، في قانون "تحرير العراق" الذي مرره مجلس النواب في 5 تشرين الأول 1998 ومجلس الشيوخ في 7 تشرين أول من نفس العام. القانون يمنح الرئيس حرية التصرف كيفما يشاء في إنفاق مبلغ 97 مليون دولار في شكل مواد عسكرية وخدمات لمنظمات المعارضة العراقية التي تحددها الإدارة الأمريكية. وقد تم التوقيع على المذكرة بالقانون في 31 تشرين الأول 1998 (ظهران، 1998 : 32- 36).

في ضوء ذلك حدد "صمويل بيرجر" مستشار الأمن القومي إستراتيجية الإدارة تجاه العراق في 8 كانون الأول 1998 بقوله: "أن الولايات المتحدة ستعمل بطريقة عملية وفعالة لتقوض ثم تطيح بصدام حسين باستخدام القوة الفاعلة عند الضرورة"(سلامة،2009 :25)، وترافق تصريحه مع دعوات أمريكية لمن هم في مركز القوة في بغداد للإطاحة بالرئيس العراقي "صدام حسين"، ووعود بتخفيف العقوبات الاقتصادية على النظام العراقي الجديد، والعمل على تخفيف الديون الاقتصادية الكبيرة للعراق.

كما أكد "بيرجر" على "أن هناك نتيجتين محتملتين للسياسة الأمريكية نحو العراق: التزام عراقي كامل بقرارات الأمم المتحدة وهو غير محتمل، أو سقوط الرئيس العراقي "صدام حسين" والذي لا مفر منه. وأن الولايات المتحدة لديها سياسة ذات نهاية مفتوحة باستخدام القوة العسكرية للحيلولة دون إعادة العراق بناء قدراته من أسلحة الدمار" (سلامة،2009 :35). ومنذ عملية "ثعلب الصحراء" بين 16 و19 كانون الأول 1998، دخلت الولايات المتحدة في سياسة استنزاف للقدرات العراقية من خلال شرعنة الاستباحة الدائمة و"روتنة" الضربات للقدرات العراقية، وهو مؤشر يؤكد أن هذه السياسات لاتريد إنهاء الأزمة مع العراق بالوسائل السلمية، إنما الأخذ بها إلى حافة

الهاوية، أما بوسيلة الضغط الإقتصادي لأنهاك شعب العراق أو بالأداة العسكرية عن طريق توجيه ضربات جوية لتصيب رأس النظام العراقي، أو مرتكزاته وبنية المؤسسية. ولكن رغم سعي إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "كلينتون" للإطاحة بالرئيس العراقي "صدام حسين"، إلا أنها لم تطرحه كهدف في سياستها العلنية ينبغي تحقيقه بالتدخل العسكري على نحو ما طرحته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" إنما هذا الهدف تحققه ضمنياً.(هيكل، 2003 :36)

كما دعمت الإدارة الأمريكية جهودها من خلال رعاية المؤتمرات التي عقدتها (احزاب المعارضة العراقية) ومنها على سبيل المثال، المؤتمر الذي انعقد بين 29 تشرين الأول إلى الأول من تشرين الثاني 1999 في نيويورك برعاية وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين اولبرايت"(العلاف، 2011: 41)، وكان الغرض من عقد هذه المؤامرات دعم أركان المعارضة العراقية فيها، كما أكد ذلك عضو الكونغرس الأمريكي (بوب كاري): ((هو ليس إحتواء العراق، بعد فشل هذه السياسة، إنما العمل على تغيير نظام الحكم في العراق، والاتيان بنظام جديد)). (العلاف، 2000 :7)

يتضح مما سبق أن العلاقات العراقية – الأمريكية، وخلال فترة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" و الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" تميزت بالتوتر الشديد، وإن السياسة الأمريكية، وكما سنعالج ذلك، كانت تسير بإتجاه التصعيد، وترى أن حل الأزمة لا يكون إلا بانحياز للحل العسكري، وإن كان عمل عسكري محدود، وهذا المطلب يمثل خروجاً عن المباديء والقواعد المتبعة في إدارة الأزمة والتي تقتضي بتقديم تنازلات للوصول إلى حلول دون اللجوء إلى الخيار العسكري. أما تطبيق الخيار العسكري والضربات الجوية، فإنه يعني الأخذ بالأزمة إلى مستوى المواجهة العسكرية ثم إملاء الشروط على الطرف الأخرى.

المبحث الثالث: العلاقات العراقية الأمريكية خلال الفترة 2001-2003

قبل إستلام (بوش الإبن) مهامه الدستورية كرئيس للولايات المتحدة ونهاية فترة حكم (بيل كلينون) عُقدت في ربيع سنة 2000 المجموعة الرئاسية الأمريكية للدراسات، والتي تتألف من أعضاء في الحزبين الامريكيين الرئيسيين (الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي)، وهم من رجال الدولة وكبار دبلوماسييها ومشرعيها القانونيين وعلمائها ومثقفيها وخبرائها، وذلك لكي تنظر في حالة الشرق الأوسط.

وكان الجهد المنبثق عن هذا الاجتماع هو الرابع من نوعه تحت رعاية (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى)، وجاء في دراسة عنوانها: ((السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط)) والتي قدمت إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، قبل احداث الحادي عشر من أيلول 2001، أن هناك ثلاث مقومات لردع الحرب الاقليمية لعل من ابرزها التأكيد على الشراكة الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية، والتعامل مع الدول العربية المؤيدة للغرب، وردع خصوم الولايات المتحدة وفي مقدمتهم: العراق الذي ينبغي أن تدرك ((بأن الولايات المتحدة قادرة على قيادة ردود الافعال السياسية والعسكرية اذا حاول تهديد الأطراف الإقليمية أو ابتزازها أو إذا استغل الاوضاع الراهنة لكي يحصل على مكاسب عسكرية في الشمال)) (فريدون،2002 :5-19)

ويصف التقرير العراق وايران على أنهما يمثلان ((التهديدان الرئيسيان ضد المصالح الامريكية في المنطقة)) (العربي، 2013 :29) وقال واضعو التقرير وابرزهم انطوني ليك، وجوزيف ليبرمان، والكساندر هيغ وماكس كابلمان: أن أفضل مطمح لمصالح الولايات المتحدة ومصالح الشعبين في هذين البلدين (العراق وايران) هو التغيير السياسي العميق، وأن التغيير في العراق سيحصل بشكل شبه مؤكد ولكن عن طريق العنف، ولإضعاف النظام وجعله اقل مناعة، يتعين تطوير استراتيجية شاملة ذات خطوات فعالة للضغط على نظام صدام حسين على عدة

جبهات، ويتعين توضيح التهديد الذي يمثله هذا النظام ضد المصالح الأمريكية، ويتوجب تنوير الأصدقاء والحلفاء بخطورة التهديد العراقي، ويمكن أن تكون مجموعات المعارضة العراقية عنصراً إضافياً في احتواء صدام، وقد تساهم هذه المعارضة في إسقاطه، ويتوجب تزويد المعارضة بدعم مالي وعسكري واعلامي كافٍ بدءاً بالمعارضة الكردية في الشمال (فريدون، 2002 :5-19)

كانت الإدارة الأمريكية في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول سنة 2001، تقوم على أساس القضاء على نظام الرئيس العراقي السابق (صدام حسين)، وليس إتباع قواعد إدارة الأزمة لإنهاء الإشكاليات التي تعيق العلاقات العراقية الأمريكية. وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 أيلول 2002، إن الأمم المتحدة إذا لم تتحرك ضد العراق فإن أمريكا مستعدة للتحرك، فالعراق يمثل خطراً كبيراً على حياة الملايين من البشر والعراق يخفي معلومات مهمة عن برنامجه النووي والعراق التف على العقوبات، واشترى تقنية متقدمة واسلحة بالستية. (جريدة الثورة العراقية، 4 كانون الأول 2002)

ونتيجة لذلك فقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أحداث 11 أيلول 2001 لإحداث تطوير عميق في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والذي يتمثل جوهره في الانتقال من تبني إستراتيجية الردع والاحتواء إلى إستراتيجية العمل الوقائي باعتباره مفهوم مركزي في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة (أحمد، 2003 :112-117).

ولا تعتبر إستراتيجية العمل الوقائي العسكري جديدة في الفكر العسكري الأمريكي، فقد أشار الرئيس الأسبق "جورج بوش الإبن" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد مخاطر مصدرها جماعات إرهابية تؤيدها دول وتدعمها ومن ثم فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقف ساكتة في مواجهة الأخطار الماثلة وإنما تحتفظ لنفسها بخيار الضربات الوقائية لمواجهة أي تهديد جسيم

لأمنها القومي" (أحمد، 2003 :115) وهذا ما يؤكد أن الضربات الوقائية هي نتيجة للإحساس المفرط بالقوة من جانب الإدارة الأمريكية.

ومن جهة النظر العسكرية الأمريكية تتحدد أهداف الحرب على العراق فيما يلي:

1. تأكيد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد.
2. اختيار قدرة الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع الدولة المناوئة.
3. تأكيد السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج العربي، حيث أن العراق يمثل دولة مركزية في هذه المنطقة.
4. امتلاك العراق لاحتياطي نفط معتبر.
5. قطع الطريق أمام القوى العالمية الأخرى التي ترغب في السيطرة على المنطقة.
6. إشعار المواطن الأمريكي بأن أمريكا قادرة على الدفاع عن مصالحه.
7. ضغط المجّمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أنتج كم هائل من الأسلحة، ولا بد له من تصريفها حتى يواصل تطوير التكنولوجيا العسكرية (اسماعيل، 2010 :50-51).

هذا التوجه الجديد في إدارة العلاقات الأمريكية دفع الكثير من الخبراء الاستراتيجيين إلى الإعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف أساساً من احتلال العراق بأعادة هيكلة دول المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وبإضعاف وتشتيت دول المنطقة تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت التفوق لإسرائيل، وذلك بتأييد واضح من المحافظين الجدد المتواجدين في مؤسسات صنع القرار الأمريكية (الشكرجي، 2004 :28). فقد أعلن ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، أن العراق يسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل وقد يتحول مجدداً إلى مصدر للخطر، وقام في آذار 2002، بجولة في الشرق الأوسط زار خلالها عدة دول عربية إضافة إلى إسرائيل وتركيا سعياً من أجل تحالف دولي ضد العراق، وأعلن في أيلول/أيلول من نفس السنة أن عودة

المفتشين إلى العراق لن تثني واشنطن من القيام بعمل عسكري ضد نظام الرئيس صدام حسين(عبد الشافي، 2003: 96).

ويتضح مما تقدم، أن هذه التوكيدات، المدعمة بالإدعاءات المفبركة حول إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وعلاقته بتنظيم القاعدة الإرهابي، والتي إتضح زيف الإدعاء بها فيما بعد، يتضح من كل ذلك، أن الإدارة الأمريكية جعلت من الخيار العسكري في التعامل مع العراق هو الخيار الوحيد، ووضعت جانباً الخيار السياسي والعمل الدبلوماسي في حل الإشكاليات التي كانت تعتري العلاقات العراقية – الأمريكية، وهذا يوضح أيضاً كيف أفتعلت الأزمة بين العراق والكويت لتتحول إلى أزمة بين العراق والولايات المتحدة. ولقد لعب "دونالد رامسفيلد" كونه وزير الدفاع دوراً كبيراً بالضربات الوقائية، حيث أعلن في أيلول 2002، أن النظام العراقي يتعامل بالنظام مع القاعدة، وبذلك يستوجب للتغيير وقد تم ذلك، بدعم كبير من ريتشارد بيرل وهو مستشاره وبول وولفويتز نائبه (عبد الشافي، 2003: 97)، وفي حين يعتبر موقف "كولين باول" كوزير للخارجية محدوداً مقارنة بدور الرئاسة ووزارة الدفاع، حيث كان "كولين باول" أحد أهم المؤيدين لصدور قرار رسمى لاسقاط النظام في العراق(عبد الشافي، 2003: 98).

حيث برز داخل إدارة الرئيس الأمريكي السابق"جورج بوش الأبن" فريقان، أحدهما يتزعمه ديك تشني نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع وكوندوليزا رايس مستشارة الرئيس للأمن القومي وبول وولفوويتز نائب وزير الدفاع، والثاني يتزعمه وزير الخارجية كولن باول. ولا يختلف الفريقان حول الموقف النهائي وإنما بشأن إدارة الموقف. فالأول يرفع لواء الحرب والتشدد وإطاحة النظام العراقي بغض النظر عن الموقف الدولي، أما الآخر فإنه يؤيد منهجاً وطريقاً يوصل إلى نفس الهدف ليس بالطريق القمعي للمجتمع الدولي، وإنما من خلال الطريق السياسي الذي يمكن أن يتطلب فترة أطول من الوقت ولكنه ينتهي إلى التغيير في العراق عبر الحرب. ومع ذلك، أصدر

الكونجرس قراره بمنح الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأبن" صلاحيات شن الحرب عام 2003، وبدت مؤسسات صناعة القرار الأمريكي نفسها تضغط على مؤسسات صناعة القرار الدولي الموجودة في الولايات المتحدة، وكان الرأي الدولي مشدوداً إلى جلسات الكونجرس بأكثر من انشداده إلى جلسات مجلس الأمن، ولا شك أن استخدام الإدارة لكل أدوات الضغط على العراق وعلى المنظمة الدولية أثر في النهاية في صدور القرار رقم 1441 *بالشكل الصارم الذي صدر به. (سلامة، 2009 :12)

وما شجع الفريق المتشدد في إدارة (جورج بوش الإبن)، على تفضيل الخيار العسكري ضد العراق والتأكد عليه، التقرير الذي أعده معهد (جون ب كروك) و(منتدى الحرية الرابع) والصادر عام 2001 واللذان يؤكدان فيه على أن نظام العقوبات المتبع من قبل الأمم المتحدة لم يكن ناجحاً في إقناع حكومة بغداد بالإلتزام بقرارات الأمم المتحدة، ما يوحي أن الخيار العسكري ضد العراق هو الخيار الوحيد لأستئصال كابوس النظام العراقي (قدوري، 2001 :48)، وعلى هذا، ورغم كل الجهود الدبلوماسية لمنع إقدام الولايات المتحدحة الأمريكية على الحرب ضد العراق، إلا أن الإدارة الأمريكية كانت قد عقدت العزم على إسقاط النظام، ولو من دون أي قرار أممي. فبعد عمليات نقل السلاح إلى الخليج العربي من حاملات الطائرات إلى آلاف الجنود والمعدات والوسائل العسكرية بدأت الحملة العسكرية ضد العراق في 20 آذار 2003 ومع هذه البداية تكون العلاقات بين العراق والولايات المتحدة قد إنتهت إلى منزلق خطير، كمفهوم وأسلوب في إدارة الأزمة، لتبدء صفحة

---

* اعتبر قرار مجلس الأمن رقم 1441 الصادر عام 2002 من أخطر القرارات الدولية في الأزمة العراقية، فهو يتيح للجنة الرصد والتحقق والتفتيش استئناف عملها، ويحدد لها سلطات واسعة تتمثل في تفتيش أي منشأة في أي مكان وفي أي وقت داخل العراق بما فيها القصور الرئاسية، كذلك يتيح للجنة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية استجواب أي عراقي داخل أو خارج العراق دون حضور مندوب عن الحكومة العراقية في ما يتعلق ببرنامج التسلح العراقي، كما يمنح هاتين الجهتين الحق في تأكيد أو نفي امتلاك العراق أسلحة دمار شامل

جديدة خارج موضوع إدارة الأزمة وهي آليى أرادت بها الإدارة الأمريكية إدارة الأزمة بتباع إستراتيجية لبتصعيد المحدود المقترن بالعمل الرادع.

وعمدت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في الحرب لإسقاط النظام العراقي إلى تطبيق ما يعرف بإستراتيجية الصدمة. والتي تعني استعمال درجة عالية من الرعب والتهديد بما يؤدي إلى إقناع الخصم وإرغامه أو إفزاعه حتى يقبل الظروف الميدانية المفروضة عليه (بكري، 2003 :14-15). وهذا في إطار تحديث وتنظيم طرق واساليب جديدة في القتال في إطار ما يعرف بالثورة الجديدة في الشؤون العسكرية. حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على قدرات تكنولوجية متطورة ومنظومات تسليحية متكاملة وقادرة على تحقيق التأثير المستهدف من اجل التأثير في إرادة الخصم وإدراكه، ومن أجل تطبيق أمثلة لهذه الاستراتيجية اعتمدت القوات الأمريكية على(محمد، 2003 :54):

1. تشكيل هيكل القوة العسكرية الأمريكية المخصصة لغزوة العراق بصورة أساسية على عنصر السرعة وخفة الحركة والقدرة النارية العالية.
2. التزامن ما بين الهجوم الجوي والهجوم البري في إجتياح العراق.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت إلى العودة من جديد إلى إستخدام أسلوب القوة الحاسمة والتي تقوم على الاستفادة من كثافة النيران الهائلة للقوات الأمريكية من أجل ضرب الأهداف الحيوية، ولا سيما مراكز القيادة والسيطرة ومناطق التجمع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية وكافة الأهداف العراقية (محمد، 2003 :55). ورغم الإستراتيجية الدفاعية للقوات المسلحة العراقية، إلا أنها لم تكن كافية لصد الهجوم البري والجوي لقوات التحالف. فالقوات الأمريكية نشرت حاملات الطائرات في الخليج العربي وتحمل كل واحدة أكثر من 5 طائرات مقاتلة وقاذفة من طراز F14 وF18 كما شاركت طائرات قتالية من طراز F15و F16و F17 في العمليات الهجومية

بدون إهمال الدور الأساسي للقاذفات الإستراتيجية B52. ومع إستمرار العمليات العسكرية الأمريكية تم في يوم الأربعاء 2003/4/9 سيطرة القوات الأمريكية على بغداد معلنة بذلك سقوط النظام العراقي.

وعليه يتضح لنا، إن الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار علاقاتها المؤثره مع العراق قد بذلت قبل غزوها للعراق، والذي ابتدأ في 20 آذار 2003، واسقاط النظام السياسي القائم فيه في التاسع من نيسان 2003، جهوداً حثيثة في مجلس الأمن للحصول على غطاء شرعي لما كانت تنوي فعله، ولكنها فشلت فقررت خوض الحرب بدون ذلك وتحالفت مع بريطانيا وبعض الدول الاخرى الموالية لها. وكانت خطة الحرب هي الجزء الثاني من خطة (عاصفة الصحراء التي طبقتها في حرب الخليج الثانية 1991)، وقد أشار "بوب وودوارد" Bob woodward في كتابه: (خطة الهجوم) Plan Attack الذي أصدره سنة 2004 إلى أن الخطة مكتوبة في 20 صفحة بعنوان ((خطة العمليات 1003)) مضافاً إليها 20 ملحقاً مكوناً من 600 صفحة تتضمن الأمور اللوجستية والاستخبارات والعمليات البرية والجوية، وقال: أنه بعد الحادي عشر من أيلول 2001، ربط الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" بين الإرهاب وغزو العراق وأضاف: ((انه ليس من الضرورة أن نعثر أولاً في العراق على أسلحة الدمار الشامل، لكننا نفهم طبيعة صدام حسين وقدرته على إيذاء أمريكا))(العلاف، 2011 :9).

وكما قال الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأبن" ((فإننا خلقنا عراقاً حراً ديمقراطياً مزدهراً، وكانت الحملة على العراق رائعة، اذ تم انجازها، بأقل قدر من الخسائر البشرية الأمريكية، كما أن الحرب جرت دون تدخل اسرائيلي، ولم يتم استخدام اسلحة دمار شامل، ولم يحدث تدمير لحقول النفط العراقية، ولم يحدث تدخل خارجي من قبل إيران أو تركيا، ولم تقع اضطرابات عرقية هذا هو الجانب الايجابي من الحرب ضد العراق... ان الحرية هي طموح إنساني في العالم كله))، وبعد انتهاء العمليات العسكرية الكبرى وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام مشكلتين: أولاهما أنها لم

تكن تمتلك خطة واضحة تساعد في السيطرة على الاوضاع في العراق خاصة بعد قرار سلطة الائتلاف(Coalition Provision Authority CPA) التي شكلتها لإدارة العراق برئاسة السفير "بول برايمر"، بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية والاستخباراتية وفتح الحدود العراقية على مصراعيها، وقد أدى ذلك الى خلق حالة من الفوضى والارتباك وعدم الاستقرار. (العلاف، 2005 :2-5)

والمشكلة الثانية التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق، هي أنها أصبحت وجهاً لوجه أمام عمليات مقاومة وطنية كان بعضها يقاوم بطريقة سلمية وبعضها الآخر لجأ إلى إستخدام العنف في مقومة الإحتلال الأمريكي للعراق. لذلك اتجهت إلى مجلس الأمن، وتمكنت من الحصول على القرار 1483 لعام 2003، الذي أعدتها دولة محتلة تترتب عليها تبعات وواجبات متعددة، ولعل في مقدمتها السعي باتجاه تشكيل سلطة أو حكومة وطنية. وفي 13 تموز 2003 اقدمت سلطة الإحتلال على تشكيل مجلس الحكم من ممثلي الاحزاب السياسية العراقية التي كانت على صلة بها بشكل أو بآخر قبل سقوط النظام السابق، وهي حركة الوفاق الوطني وحزب المؤتمر الوطني العراقي، والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية، وحزب الدعوة الاسلامية والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديموقراطي الكردستاني والحزب الإسلامي العراقي، وفي الأول من ايلول 2003، تشكلت الحكومة العراقية الانتقالية (العلاف، 2004 : 7 – 23).

وفي معرض الأخطاء التي ارتكبتها سلطة الإحتلال، أصدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في 23 كانون الاول 2003 تقرير وضعه الخبير الاستراتيجي الامريكي (انطوني كورد سمان)، أشار فيه إلى الأخطاء الكبيرة التي وقعت فيها الادارة الامريكية في العراق بعد الاحتلال وأبرزها (حل الجيش العراقي) و(الفشل في ايجاد توازن بين القوى السياسية) و(التشجيع على مبدأ المحاصصة الطائفية) و(الفشل في ضبط الامن وتحقيق الاستقرار) و (الفشل في ايجاد موازنات جديدة في العلاقات مع جيران العراق تكفل عدم تهديدهم له أو تدخلهم في شؤونه، و (عدم القدرة

على اعادة الاعمار) و(الفشل في تفعيل الخدمات الضرورية للمواطنين كالماء والكهرباء والتعليم والصحة) (جريدة الصباح، 2005).

وخلاصة لكل ما تقدم يمكن القول، أن حيثيات حرب الخليج الثالثة عام 2003 تعود جذورها إلى عام 1990- 1991، فمنذ ذلك التاريخ الذي يشير الى اندلاع حرب الخليج الثالثة، التي تسببت بها القيادة السياسية العراقية في غزوها دولة الكويت والأحداث الدولية اللاحقة التي أعقبت دخول الكويت وإجماع المجتمع الدولي على إخراج العراق من الكويت بالقوة عن طريق المواجهة العسكرية مع دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام 1991م في عاصفة الصحراء، وأعقبها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على العراق وبقرار من مجلس الأمن الدولي ويستثنى من ذلك برنامج النفط مقابل الغذاء، منذ ذلك التاريخ، دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها الحيوية ضمن منطقة الشرق الأوسط ورسمت سياسات بعيدة المدى لتحقيق هذه المصالح سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية وقد أعدت استراتيجياتها الملائمة لتنفيذ هذه السياسات، فمنذ أن انتهت حرب الخليج الثانية عام 1991م بتحرير الكويت فرضت شروط قاسية على العراق أدت إلى حظر جوي في ثلثه الشمالي ثم الجنوبي ثم تدمير أسلحة الدمار الشامل والقوة الصاروخية، وذلك عن طريق الشرعية الدولية التي حشدتها أمريكا، استثمرت هذه الشروط لتبقي جميع الاحتمالات مفتوحة للتعامل مع النظام العراقي السابق ففرضت حصار صارم غير مسبوق دام 13 عاماً على العراق. تخلله تفتيش دقيق على أسلحة الدمار الشامل حتى جاءت أحداث 11 أيلول 2001 م والتي أعطت أمريكا الضوء الأخضر بالقضاء على الإرهاب، كما سمته، فغزت أفغانستان عام 2001 وطردت طالبان والقاعدة من سدّة الحكم، ولم تكاد تثبت حكومة أفغانية جديدة حتى ظهر الملف العراقي من جديد، وقامت بتضليل الملف العراقي وإظهار رغبة في تقييد النظام العراقي السابق "صدام حسين" وذلك من خلال إظهار بعض الوثائق التي تشير إلى أن النظام العراقي على علاقة بتنظيم القاعدة، ثم وصفت العراق بأنه من دول محور الشر مع إيران وكوريا الشمالية وأخذت تعد العدة لغزوه ثم إحتلالة.

الفصل الرابع

أدوات ووسائل إدارة أزمة العلاقات العراقية –الأمريكية 1990–2003

الفصل الرابع

أدوات ووسائل إدارة أزمة العلاقات العراقية -الأمريكية 1990-2003

بعد أن عالجنا طبيعة العلاقات العراقية – الأمريكية قبل وبعد غزو العراق للكويت في 2 آب 1990، إتخذت تلك العلاقات مساراً يختلف تماماً عن المسار المتبع قبل الحرب، وقد إتضح ذلك من خلال الطرائق والأدوات التي إتبعتها الولايات المتحدة والعراق في إدارة الأزمة بينهما، والتي وصلت بكل من الطرفين إلى المواجهة العسكرية بدلاً من الحلول السلمية، خلافاً لما أشرنا إليه في مقدمة هذه الدراسة عن القواعد الواجب إتباعها لحل الأزمة بعيداً عن الوسائل العسكرية. وعلى هذا سيعالج هذا الفصل الأدوات والطرائق التي لجأ إليها الطرفان لإدارة الأزمة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأدوات والسياسات الإجرائية 1990-1992 (السياسات والإجراءات)

المبحث الثاني: الأدوات والسياسات الإجرائية 1992-2000 (الاستمرارية في التصعيد)

المبحث الثالث: الأدوات والسياسات الإجرائية 2000-2003 (الأخذ بالخيار العسكري)

المبحث الأول: الأدوات والسياسات الإجرائية 1990-1992

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق جملة من الأهداف تجاه المنطقة العربية من أبرزها؛ محاربة النفوذ السوفيتي، حماية إسرائيل وضمان أمنها، المحافظة على مصالحها البترولية والتي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة. وبالرغم من تغير الادارات الأمريكية إلا أن هذه الأهداف بقيت ثابتة ولم تخضع لأي مراجعة جوهرية. ومنذ بداية الأزمة بين العراق والكويت كان الواقع يشير إلا أن الولايات المتحدة انخرطت فيها بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية سواء للضغط على البعض أو إغراء البعض الآخر أو الاستفادة من أخطاء الجميع، الأصدقاء والأعداء، لكي تنفرد وحدها بإدارة الأزمة وتوجيه الأزمة وفقاً لرؤيتها ومصالحها. وقد نجحت في ذلك نجاحاً فاق كل تصور (نافعة، 1995 :479).

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع على الحدود العراقية أول بأول، حيث قامت واشنطن ببدء انطلاق العمليات العسكرية، وبعد ساعة من بدء الغزو تلقى ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي مكالمة هاتفية من العميد بيل اونزي تعلمه باختراق القوات العراقية للحدود بتحركات الدبابات اتجاه الكويت. وبعد ثلاث ساعات من بدء الغزو وصلت إلى الرئيس بوش معلومات كاملة من خلال أجهزة مخابراته عن حجم الغزو وعن اجتياح العراق لمناطق الكويت كافة(عصاصة، 1994 :178).

وبالرغم من معرفة الإدارة الأمريكية بتحركات القوات العراقية اتجاه الكويت، إلا أنها لم تقم بأية خطوة من خلال سفارتها في بغداد تستفسر من العراقيين عن الذي حصل، كما لم تقم إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" بتهديد العراق، وقد يكون الصمت الأمريكي بسبب الصدمة التي عاشها العالم نتيجة الغزو المفاجيء، ففي 7 أب 1990 أشارت مارلين فيتزووتر الناطقة

الصحفية بلسان البيت الأبيض إلى: "أن هناك تهديداً وشيكاً جديداً للسعودية، وذلك من الطريقة التي تتمركز فيها القوات العراقية في الكويت". كما ذكر الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش في خطاب متلفز بتاريخ 8 آب 1990 أن: "بعد التشاور مع الملك فهد، أوفدت وزير الدفاع ديك تشيني لمناقشة الإجراءات التي يمكن أن نتعاون فيها، وبعد الإجتماعات طلبت الحكومة السعودية مساعدتنا". وفي مسعى منها لزيادة مخاوف السعودية من الجانب العراقي، أشارت الإدارة الأمريكية في 11 أيلول 1990إلى أن 120 ألف جندي عراقي و850 دبابة تدفقت على دولة الكويت وتحركت جنوباً لتهدد السعودية(كلارك، 1993 :39).

مبادرة الملك حسين:

وفي سبيل معالجة الأزمة وإنهائها حاولت بعض الدول تقديم مبادرات لحل الأزمة، ومنها مبادرة الملك الراحل حسين بن طلال والتي كلف فيها شقيقه الأمير الحسن بن طلال في 6 أيلول 1990 برئاسة مجموعة مستشارين، تضع تصوراً لإمكانية عمل عربي، وتمثل الاقتراح بتوجه عدد من الملوك والرؤساء العرب، بنداء إلى مجلس الأمن، بهدف تجميد خطط وإجراءات المواجَهة العسكرية وإجراءاتها بين أطراف الأزمة، لمدة شهر، وذلك بقصد إعطاء التسوية السلمية لأزمة الخليج، فرصة لوضع خطوط عريضة لحلها. ثم اقترح فريق المستشارين، برئاسة الأمير الحسن، الخطوط العريضة التالية (الراوي، 1990 :4):

1. انسحاب القوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من منطقة الخليج العربي واستبدالها بقوات عربية.
2. فك الحصار الاقتصادي عن دولة العراق.
3. بقاء القوات العسكرية العراقية في جزيرتَي وربة وبوبيان، وفي منطقة حقل الرميلة إلى أن تتم تسوية الأزمة تسوية نهائية.

بناء على طلب من الكويت فقد عقدت الجامعة العربية اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية في 3 آب 1990 لمناقشة الإجتياح العراقي للكويت وقد صدر عن الإجتماع قرار تضمن: "إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أي آثار مترتبة عنه وعدم الإعتراف بتبعاته"، وقامت مصر بدعوة لعقد قمة عربية طارئة في مصر للتباحث في إحتلاله دولة عربية أخرى. بدأ مؤتمر القمة العربي الإستثنائي أعماله في القاهرة بتاريخ 9 أب 1990، وقد كان الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات) ما زال في بغداد محاولاً إقناع الرئيس العراقي (صدام حسين) الحضور إلى المؤتمر ولم يوافق صدام على الحضور بنفسه وأرسل نائبه طه ياسين رمضان (السامرائي، 2013 :121). حيث تفاجأ الرئيس المصري بحضورهما وأثناء الجلسة الملك الراحل حسين جدد الدعوة لحل عربي معقول يقبله العراق ويؤدي الى إعادة الأمور كما كانت عليها قبل الأول من آب 1990. لكن الرئيس مبارك الذي كان يدير الجلسة قمع الملك بقوة والذي بدورة إنفجر غاضباً وهاجم الرئيس المصري الذي تعهد له قبل الإجتماع بحل عربي للأزمة. ولكنه في الحقيقة يمثل المخططات الأجنبية. إذ قام الوفد المصري بتقديم ورقة تم تنسيقها مع واشنطن حيث كانت تنص على إرسال قوات عربية للدفاع عن السعودية ضد العراق وبهذه الطريقة يتم الحصول على شرعية دولية لضرب العراق. فوافقت (12) دولة عربية على هذا القرار فقط. مع العلم بان وحسب ميثاق جامعة الدول العربية فإن قراراتها يجي أن تصدر بالإجماع وليس بالأغلبية مما يشير إلى حدوث تجاوز على ميثاق الجامعة الدول العربية حيث اشار محمد حسنين هيكل إلى الدور الذي لعبه الرئيس المصري السابق حسني مبارك في الإسراع في إرسال قوات أمريكية الى منطقة الخليج لمواجهة محاولات العراق لغزوها (ديب، 2013 :210).

المبادرة العراقية:

بينما طرح الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في 12 أب 1990مبادرة عراقية، تربط بين قضية الكويت والصراع العربي – الإسرائيلي، وهو الربط الذي أكد عليه قبْل اندلاع الحرب، وأكدت هذه المبادرة على مجموعة من النقاط من أهمها ما يلي (النجار، 2007 :175):

1. حل قضايا الاحتلال، أو التي صورت بأنها احتلال، في المنطقة كلها، وفق أسس ومبادئ، يضعها مجلس الأمن، وهذه القضايا هي:
   أ. انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.
   ب. انسحاب سورية من لبنان.
   ج. الانسحاب المتبادل بين العراق وإيران.
   د. وضع ترتيبات لحالة الكويت.
2. انسحاب القوات الأمريكية، والقوات الأخرى، من أراضي المملكة العربية السعودية. وتحل محلها قوات عربية، شرط أن لا يكون من بينها قوات مصرية.
3. تجميد قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق.
4. تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي، في التعامل، الاقتصادي والسياسي والعلمي، بين العراق ودول العالم.

رفضت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل هذه الأفكار، حيث وصف رئيس حكومة إسرائيل، إسحاق شامير، بأن هذه المبادرة "مناورة لإضعاف التحالف الدولي القائم ضده " (السامرائي، 2013 :148). بينما استقبلت الضفة الغربية وغزة، اقتراح الرئيس العراقي بحماسة شديدة. أما في موسكو، فقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفيتية، يوري جريميتسكيخ (Yuri Gremitskikh)، بأن الاتحاد السوفيتي، لا يرى واقعية بهذه الاقتراحات، وأن

الحكومة السوفيتية، ستواصل اتصالاتها، على جميع المستويات، لإقناع العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن (شوفنمان، 1992 :45).

وحول رفض الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل، مبادرة الرئيس صدام حسين، أدلى طارق عزيز، في اليوم التالي، بتعقيب، جاء فيه: "إن هذا الموقف السريع، الذي اتخذته الولايات المتحدة وبريطانيا والكيان الصهيوني، من المبادرة التاريخية العادلة، التي أعلنها الرئيس القائد، صدام حسين، والتي تنطلق من مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة في المقاييس، يعزِّز وعي الجماهير العربية بحقيقة المؤامرة، ويدفعها إلى مواصلة النضال الباسل، من أجْل مقاومة المخطط الإمبريالي الصهيوني، الذي يطبق، الآن، في المنطقة ... إننا نناشد الدول والشعوب والقوى الحرة في العالم، التي طالما رفضت المقاييس المزدوجة والسياسة الانتقائية، التي سعت الولايات المتحدة إلى فرضها على المنظمة الدولية والمجتمع الدولي، أن تدرك المغزى الحقيقي للموقف في المنطقة، والدوافع الحقيقية للقرارات، التي دفعت بها الولايات المتحدة ضد العراق، في مجلس الأمن، في الأيام الماضية. وأن تعيد النظر في المواقف، التي اتخذتها سابقاً، في إطار حملة التضليل، التي دبّرتها الولايات المتحدة، واتخاذ الموقف المنصف، الذي تحتمه مبادئ العدالة والإنصاف والمسؤولية، تجاه الأمن والسلام في العالم ..." (ديب، 2013:210). لقد اتكأ النظام العراقي، في مبادرته، على موطن الألم الرئيسي، في الوطن العربي. وبدا أمام الرأي العام، أن هناك حلاً جذرياً، وثورياً مفاجئاً للمسألة الفلسطينية، يتمثل في الضغط على المصالح، الأمريكية والغربية، في الكويت والخليج. وعُدّ هذا الموقف استمراراً لخط المتشددين من الراديكاليين العرب، في الدعوة إلى القضاء على المصالح الغربية، والأمريكية منها خاصة، في الوطن العربي، رداً على الدعم الأمريكي الكامل لإسرائيل، والإذلال المتواصل للكرامة العربية.

وقد أعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني في 23 أب 1990 أن بريطانيا سترسل قوات إضافية إلى الخليج، بينما أعلن توم كنج (Tom King) وزير الدفاع عن إرسال طائرات "تورنيدو"الهجومية جديدة معدة لمهام القصف عن بعد، وكان أحد مظاهر التصعيد العسكري هو تعبئة ما يراوح بين 40 و65 ألف جندي احتياطي أمريكي، وإرسال أربع كاسحات ألغام إلى المنطقة، ووحدات أمريكية متميزة، ونشر طائرات F-117 "ستيلث" الأمريكية (السامرائي، 2013: 129). وقد رفعت القوات الأمريكية مستوى استعداداتها في شرقي المملكة في 24 أب 1990، وزادت أيضاً عمليات الاستطلاع في شمالي الخليج العربي.

ففي 25 أب 1990 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 665 والذي تضمن السماح لبعض الدول فرض الحظر بالقوة لإجبار العراق بتنفيذ القرار الخاص بهذا الشأن بتاريخ 6 أب 1990، وقد تم الموافقة على هذا القرار من قِبل 13 دولة من أصل 15 دولة، وامتنع كل من اليمن وكوبا عن التصويت، بينما كانت الصين والاتحاد السوفيتي من الدول المؤيدة لهذا القرار. وأشار "بوب ودوورد" تعليقاً على القرار إلى أنه: " وفي يوم السبت، 25 أب 1990، أصدر مجلس الأمن قراراً، يعطي أساطيل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان، الحق في استخدام القوة في منع التجارة مع العراق. كانت هذه هي المرة الأولى، في 45 عاماً من حياة الأمم المتحدة، التي يرخص فيها لدول أعضاء فيها، وخارج مظلة قيادة الأمم المتحدة، بفرض الحصار الدولي. وكان هذا انتصاراً دبلوماسياً غير عادي للإدارة الأمريكية، بدّد قلق الرئيس جورج بوش في شأن قرار الأمم المتحدة".

قمة هلسنكي 9 أيلول 1990

حيث عقدت هذه القمة بين الرئيس بوش وغوربتشوف وبوجه عام توصل الزعيمان الى حل وسط حول الخيار العسكري غطته صيغة مرنه، وأنه في حال فشل الإجراءات المتخذة ضد العراق فإن

الدولتين العظمتين ستعملان على إتخاذ إجراءات إضافية أخرى من قبل الأمم المتحدة لإرغام الرئيس العراقي صدام حسين على سحب قواته من الكويت. وعلى أثر المؤتمر قام البرلمان الروسي بالتصويت على سحب الخبراء العسكريين الروس من العراق (كمال، 1993: 73).

المبادرة الفرنسية:

إستغل الرئيس الفرنسي فرصة حضوره إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 24 أيلول 1990، لطرح مبادرته الخاصة بالأزمة في الخليج وذلك خلال الكلمة التي ألقاها أثناء الإجتماعات واقترح الرئيس الفرنسي ميتران أربع نقاط (السامرائي، 2013: 157-158):

1. على العراق أن يخلي الكويت ويسحب قواته ويطلق كل الرعايا الغربيين وبعد إنجاز هذه النقطة يصبح كل شيء ممكناً.
2. تقوم الأمم المتحدة بالتحقيق من الإنسحاب العراقي وتتأكد من عودة السيادة إليها ومن عودة الإدارة الديمقراطية.
3. يتعاون المجتمع الدولي مع الدول العربية لتسوية نقاط النزاع الأخرى في المنطقة مثل وجود القوات الأجنبية في لبنان، وسعي الفلسطينين نحو دولة لهم، وحق إسرائيل بالعبيش في أمان.
4. خفض الأسلحة في الشرق الأوسط وبدء تعاون واسع في كل الوطن العربي من حدود إيران حتى المغرب.

المبادرة الروسية:

أرسل ميخائيل جورباتشوف رئيس دولة الاتحاد السوفيتي في 24 أب رسالة إلى الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، مشيراً إلى ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت، والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة (الأدهمي، 1992: 189). إلاّ أن العراق وفي ضوء

إدراكه للسياسة الخارجية للإتحاد السوفيتي سابقاً والذي كان يواجه مشاكل داخلية كبيرة لذا أصبح يركز على تحقيق مصالحه ولأهدافه الداخلية والذي إستطاعت من خلال موقفها من العراق الحصول على مليارات الدولارات مقابل تصويتها على إدانة العراق وقدم إستخدام حق النقض (الفيتو) (شوفنمان، 1992 :49).

لقد قضت الولايات المتحدة على الجهود العربية المبكرة للتوصل إلى تسوية متفاوض عليها بين الدول العربية، وقامت الكويت بتخصيص مبلغ (22) مليار دولار لدفع تكاليف التحرير، كما أن السعودية أكدت لواشنطن مساعدتها بالمساهمة المالية وحصلت أمريكا أيضاً على أموال من دول عديدة كألمانيا واليابان لإتقاض العالم من الرئيس العراقي. وبالإضافو الى ذلك قامت الولايات المتحدة بدفع مبلغ 7 مليلرات دولار لمصر وقامت الدول الصناعية أيضاً بشطب ديون مصر الخارجية البالغ عشرة مليارات دولار، عدا المعونات التي قدمت الى كل من مصر وسوريا من قبل مجلس التعاون الخليجي بقيمة خمس مليارات دولار (ديب، 2013: 211). ومع ذلك فقد واصل العراق سعيه للتفاوض. كما سبقت الإشارة، إقترح العراق في 12 آب 1990 إجراء محادثات تربط الإنسحاب من الكويت بمناقشات شاملة حول الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وغير ذلك من مشاكل المنطقة، وتضمن الإقتراح إلغاء العقوبات، واستبدال القوات الأمريكية في الخليج بقوات عربية تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد سخرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورش بوش" من الإقتراح ونددت به علناً. وأشتملت المقترحات الجديدة التي لم تشر إلى عملية الربط، على إنسحاب العراق من الكويت وإطلاق سراح الأمريكيين والأوروبيين الذين لم يكن مسموحاً لهم بمغادرة العراق. وبالمقابل أراد العراق رفع العقوبات عنه، وضمان وصوله إلى مرفأ في الخليج، والسيطرة على حقل الرميلة. وفي 10 أيلول 1990، نشرت مجلة "النيوزيك" "أن مسؤولا أميركياً سابقاً وعالي المستوى سلم برنت سكوكروفت مستشار بوش للأمن القومي خطة سلام عراقية، وأن الإقتراح رفض بسرعة

بإعتبار أن هذا الإقتراح غير قابل للبناء عليه، ولكن لم يكن الجميع مؤمنين بهذا الرأي"(الأدهمي، 1992 :192).

فقد جاء في ملخص للكونغرس حول الإقتراح العراقي أعده في كانون الثاني 1991 أحد الموظفين الديموقراطيين لأجهزة المخابرات، أن نظرة أمريكة جدية إلى الإقتراح كان يمكن أن تنقذ العالم من الحرب. وقال الملخص: "أعتقد العراقيون كما يبدو، أنهم وقد غزوا الكويت، سيثيرون إنتباه الجميع، ويتفاوضون حول وضعهم الإقتصادي وحول الإنسحاب، وكان يمكن في الأيام الأولى من الغزو التوصل إلى حل دبلوماسي مرض لمصالح الولايات المتحدة"(العاني، 1998 :136-137).

طبيعة السياسة الأمريكية بعد الإنسحاب / سياسات التصعيد:

كان لاجتياح العراق للكويت ردود فعل سريعة من قبل مجلس الأمن الدولي ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فقد سارع مجلس الأمن الانعقاد في نفس يوم الاجتياح، وأصدر في نفس اليوم قراره رقم 660 والذي أدان الاجتياح العراقي للكويت وإلزامه بالانسحاب الفوري وبدون شروط، وفي نفس اليوم اتخذ الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" أمرين تنفيذيين بتجميد جميع الأرصدة الحكومية العراقية والكويتية في الولايات المتحدة.(القصاب، 2007 :170)

وفي 6 آب 1990 اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 661 والذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه العقوبات الاقتصادية الصارمة ضد العراق، وألزم القرار المذكور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوقف أي تعامل تجاري ومالي مع العراق أو مع الكويت المحتلة وتم استثناء التجهيزات المستخدمة للأغراض الطبية والغذاء في الحالات الإنسانية. وتضمن القرار أيضاً الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن التقدم في تنفيذ القرار على أن يُقدّم التقرير الأول خلال ثلاثين يوماً. كما تم تشكيل لجنة تضم أعضاء مجلس الأمن كافة للنظر في تقارير

الأمين العام والطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تقديم معلومات إضافية بالإجراءات التي اتخذتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعّال للأحكام المنصوص عليها، وأصبحت اللجنة بعد ذلك تعرف بلجنة العقوبات (عصاصة، 1994 :180).

وقد أقر مجلس الأمن في 10 آب 1990 القرار 665، والذي دعا فيه الدول الأعضاء كافة إلى استخدام الإجراءات الضرورية ومنها، نشر قوات عسكرية في المنطقة لوقف سفن الشحن البحري القادمة والخارجة لغرض تفتيش حمولتها والتحقق منها ومن الأمكنة التي تقصدها (القصاب، 2007 :171). وفي نهاية آب 1990 بدأ الحظر الشامل يحدث تأثيره الفعّال، حيث أصبح العراق معزولاً عن العالم الخارجي بحراً وبراً وتوقف تصدير النفط العراقي الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل، كما حُرم العراق من إيرادات العملة الأجنبية البالغة 15 مليار دولار عام 1990. وفي 13 أيلول 1990 صدر قرار آخر يحمل الرقم 666 والذي تم فيه تحديد الشروط التي يمكن بموجبها تزويد، العراق بالأدوية والحالات الإنسانية التي تبرر تزويده بالمواد الغذائية وتقرر أن لا تزود المواد الغذائية إلا عبر الأمم المتحدة وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الوكالات الإنسانية المناسبة أو تقوم بتوزيعها أو أن يتم التوزيع بأشرافها(القصاب، 2007 :164-166).

وبغرض منع وسائل النقل كافة بما فيها الطائرات من الدخول إلى العراق، فقد اقر مجلس الأمن في 25 أيلول 1990 القرار 670 والذي أمرت الدول الأعضاء بموجبه برفض الإذن لأي طائرات تحلق من أراضيها إذا كانت تحمل شحنة من العراق والكويت غير الغذاء في الظروف الإنسانية أو المواد المخصصة لأغراض طبية، وفي حالة المواد الغذائية لابد من الحصول على الإذن من لجنة العقوبات قبل التحليق وعليه (الربيعي، 1992 :186). فقد بلغ عدد القرارات المتعلقة بالعراق والتي صدرت من قبل مجلس الأمن (53) قرار، مثلث أطول واكبر واعقد عقوبات اقتصادية تم اتخاذها في تاريخ الأمم المتحدة. وقد خلفت هذه العقوبات بمجموعها آثاراً سلبية كبيرة

على الاقتصاد العراقي. وكان تأثير ذلك واضحاً على الشعب العراقي، حيث كانت تُرى طوابير المواطنين أمام الأفران ومحطات الوقود، وأصبح ظاهراً للعيان أن العقوبات الاقتصادية قد أحدثت تأثيراً خطيراً على الحالة المعيشية للشعب العراقي. وبغرض تخفيف وطأة تلك العقوبات عن كاهل الشعب، قامت الحكومة العراقية بتطبيق نظام توزيع الحصص بالبطاقة التموينية وذلك في 1 أيلول 1990، وأمنت هذه البطاقة بعض المواد الأساسية للعيش مثل الطحين والرز والسكر والشاي والزيت بأسعار مدعومة (سايمونز، 1998:75-76).

ومن أجل التخفيف من عبء المقاطعة الإقتصادية فقد إتخذ العراق جملة من المواقف ومنها إعادة العلاقات مع إيران ففي 9 أيلول 1990 قام وزير الخارجية العراقي بزيارة إيران وتم الإتفاق على إعادة العلاقات الإقتصادية بين البلدين ومساعدة العراق إبران بتصدير نفطها عن طريق خط أنابيب النفط الإيراني بالإضافة الى إرسال إيران مساعدات طبية وغذائية. وقد طرح الرئيس العراقي السابق صدام حسين في العاشر من أيلول 1990 مبادرته النفطية والتي تتضمن بتزويد العراق لدول العالم الثالث النفط مجاناً على أن لاتقوم تلك الدول ببيعها. بالإضافة الى إرسال الرئيس العراقي برسائل الى الشعب الأمريكي لتوضيح موقفه من غزو الكويت.

استمر فرض الحظر الشامل بصورة فعالة، مما أدى ذلك إلى ظهور خلافات داخل الولايات المتحدة بخصوص مدى تأثير تلك العقوبات على استجابة صدام حسين للانسحاب من الكويت، وكان هناك شبه إجماع على أن تلك العقوبات لا تضمن إخراج القوات العراقية من الكويت في المدى القريب. ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة ببذل جهود كبيرة من أجل استصدار القرار 678 والذي خوّل قوات التحالف استخدام جميع الوسائل الضرورية لإخراج القوات العراقية من الكويت بعد تاريخ 15 كانون الثاني 1991. كان هناك من يرى وجوب منح العقوبات الاقتصادية فترة أطول لتحدث مفعولها، فقد ذكر "وليام وبستر" مدير وكالة الاستخبارات المركزية في شهادته أمام الكونغرس، بأن العقوبات قد أدت إلى تخفيض صادرات العراق إلى 97%

والاستيراد إلى 90% (المراكبي، 2001 :76)، أما الجنرال "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق فقد أشار إلى إن الحظر يحدث التأثير المطلوب، بقوله " إن المعلومات الاستخبارية أظهرت أن العقوبات الاقتصادية منعت ما يقرب من 95% من استيرادات العراق ومعظم صادراته وأصبح الرئيس العراقي محاصراً عملياً في بغداد والكويت وأنه لا يمكن قياس التأثير بالأسابيع وقد يستغرق أشهراً"(سايمونز، 1998 :77).

لقد وقفت الولايات المتحدة منذ عام 1991 بصلابة في وجه مساعي القوى الدولية الراغبة في رفع الحظر المفروض على العراق، وأفضل ما أمكن الوصول إليه بسبب ضغوط تلك القوى الدولية لم يتجاوز اتفاق "النفط مقابل الغذاء" الذي تم العمل به بموجب قرار مجلس الأمن رقم 986 لعام 1995، والذي سمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط كل ستة أشهر لا تتجاوز قيمتها ملياري دولار. وقد تناول هذا القرار مسائل عدة منها، مسألة الحدود مع الكويت ونشر وحدة من مراقبي الأمم المتحدة ومسألة الأسلحة العراقية ودفع التعويضات المترتبة على الغزو العراقي للكويت. كما نص القرار على الشروط التي ستؤثر على السيطرة على نظام العقوبات وتضمن ايضاً استمرار منع وتجهيز العراق بالسلع والمنتجات على الرغم من استثناء المواد الغذائية التي تبلغ بها لجنة العقوبات (ديب، 2013 :225). وأشار القرار أيضاً على إبقاء حظر المعاملات المالية، وأوجب أن يراجع المجلس مدى امتثال العراق إلى الشروط المحدودة كل ستين يوماً، ولن ينتهي مفعول الحظر على التجارة والمعاملات المالية إلا بعد أن يعد العراق ملتزماً بالشروط كافة الواردة في القرار 687 والذي تضمن في ديباجته 12 قراراً سابقاً. واختتم القرار بإعلان وقف إطلاق النار الرسمي بشرط قبول العراق الشروط المنصوص عليها بين العراق والكويت والدول المتعاونة مع الكويت وفقاً للقرار 678 سنة 1990.(بيومي،1998 :220)

أشارت بعض فقرات القرار 687 بأن في وسع العراق التطلع إلى تخفيف سريع للعقوبات الاقتصادية التي اخضع لها، وقد ذكرت الفقرة 21 من القرار ترتيبات العقوبات التي ستراجع كل

60 يوماً في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق لغرض تحديد ما إذا كان الحظر سيخفف أو يرفع. كما خولت الفقرة 23 لجنة العقوبات الموافقة على استثناء حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي مصدرها العراق، عندما تكون لازمة، لضمان توفر موارد كافية لدى العراق. ولكن من الناحية العملية لم تؤد مراجعات ترتيبات العقوبات إلى إلغاء أو تخفيف لتلك العقوبات واختار مجلس الأمن عدم السماح للعراق بالاستفادة المهمة من أحكام الفقرة 23 من القرار.(السامرائي، 2013 :251)

مثّل ذلك القرار فصلاً جديداً من فصول استمرار العقوبات الاقتصادية وشكلاً من أشكال التصعيد في إدارة الأزمة من قبل الولايات المتحدة مع العراق. كما أنه يكشف عن نوع آخر وجديد من الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت متحكمة في صياغة وإستصدار القرارات التي من شأنها أنهاك العراق والإستمرار بوضعه تحت الحصار الإقتصادي، في الوقت الذي كان يفترض فيه أن ترفع العقوبات الإقتصادية بعد إنتهاء مهمة عاصفة الصحراء 1991 لإخراج العراق من الكويت ورجوع نظامها السياسي. فقد ربط هذا القرار عملية رفع العقوبات بإجراءات معقدة وطويلة ينبغي على العراق الوفاء بها، وقيد القرار رفع تلك العقوبات بموافقة لجنة مكونة من مندوبين للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لجنة العقوبات. وذلك يعني أن لأي مندوب من هؤلاء المندوبين حق استخدام الفيتو ضد أي محاولة لرفع العقوبات، وقد لعبت تلك اللجنة دوراً بارزاً في الاعتراض على طلبات العراق شراء الكثير من المواد الضرورية بحجة استخدامها للأغراض العسكرية ما يعني بداية التصعيد في أزمة جديدة إفتعلتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يكن في مقدور الرئيس الأسبق "بوش" أن يقنع العالم بأنه سيعود إلى ميدان القتال لمجرد الخلاص من شخص الرئيس العراقي السابق" صدام حسين" رغم أن ذلك كان من أهم

أهدافه، ولقد اقتنع بأن الأيام كفيلة بأن تحقق له ما يريد شريطة أن يواصل تشديد الضغط على العراق وذلك بوسيلتين وهما:(هيكل،1992 : 580)

- الأولى: تشديد الحصار الاقتصادي على العراق.
- والثانية: تدمير إمكانياته العسكرية الباقية، وبأسلوب قصد أن يكون مستفزاً.

وهذان المؤشران يدلان على أن الإدارة الأمريكية لم تكن تريد إنهاء أزمة علاقاتها مع العراق بطريقة هادئة، أو وفق ما تقتضيه قواعد إدارة الأزمة، والتي كان يفترض فيها أن تكون بعيده عن التوتر والعودة التدريجية إلى نمط من العلاقات المقبولة، وأن لم تكن ودية.

وهنا لابد من الإشارة، إلى أن الحرب لم يكن ميدانها الكويت فقط، كما لم تكن من أهدافها إخراج القوات العراقية المحتلة للأراضي الكويتية، إنما أصابت الحرب البنية الأساسية للعراق، ووصل تأثيرها إلى إحتياجات الغذاء والدواء وغيرها من الاحتياجات الحيوية للناس. وربما كان العراق يتوقع رفع العقوبات الاقتصادية عنه، ما دامت أهداف التحالف قد تحققت، وأهمها انسحابه من الكويت، وتقليص قواته العسكرية، وقد رحبت بغداد بكل البعثات الدولية التي جاءت تتقصى أحوال البلد وأحوال أهله، وكان الظن أن تقارير هذه البعثات سوف تكون نزيهة وعادلة ومنصفة ومؤثرة على ضمير العالم بما يجعل رفع العقوبات عنه ممكناً حتى يستطيع تصدير بتروله واستيراد احتياجاته، لكل ما من شأنه أن يخفف من حدة الضغوط على كاهل العراق ما جعل الولايات المتحدة وقفت بالمرصاد، لكل ما من شانه أن يخفف من حدة الضغوط على كاهل العراق ما جعل مسار الأحداث يتخذ إتجاه مغايير .

المبحث الثاني: الأدوات والسياسات الإجرائية 1992-2000 والاستمرارية في التصعيد:

رغم كل التوقعات التي كان في تاريخ 28 شباط 1991 نهاية الصراع بين العراق والولايات المتحدة، إلا أن نهاية الحرب فتحت الأبواب لصراع جديد وطويل بين الدولتين. ففي السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية قامت الولايات المتحدة وحلفائها بعمليات عسكرية محددة ضد العراق، وعملت أيضاً على أبقاء العقوبات الصارمة والسعي لاستمرار عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بالإضافة إلى اعتماد دعم المعارضة العراقية في الخارج. وطوال السنين التي أعقبت حرب الخليج الثانية ظلت أسلحة الدمار الشامل موضع خلاف بين العراق والولايات المتحدة، وأدى ذلك الخلاف بشأن ملف أسلحة العراق إلى تكرار تهديد الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم استجابته لقبول تفتيش جميع المواقع العراقية المشتبه بها بدون استثناء.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية مصرّة على عدم السماح لصدام حسين بامتلاك أسلحة دمار شامل أو السعي لامتلاكها بحجة أنه سوف يبقى يهدد جيرانه ودول كثيرة إذا ما امتلك تلك الأسلحة. وكانت قيادة التحالف في حرب الخليج قد أصدرت تقارير عن نجاح حملة القصف الجوي ضد أهداف ومواقع لها مساس ببرنامج الأسلحة العراقية المحظورة. وللتأكد من عدم امتلاك العراق لتلك الأسلحة، فقد أصرت الولايات المتحدة بأن قرار وقف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن في الثالث نيسان يجب أن يحتوي على فقرة تؤكد على استمرار فرض العقوبات الاقتصادية حتى يكون هناك تقديراً شاملاً لجميع الأسلحة التي يمتلكها العراق تقليدية أو غير تقليدية (Cockburn& cockborn,1999:170-171).

وفيما يخص أسلحة العراق فقد صدرت عدة قرارات فرعية لاحقة تصب في ذات السياق الذي ذهب إليه القرار 678 ومنها القرار 689 في 29 نيسان 1991 الداعي إلى إنشاء قوة المراقبين الدوليين، والقرار 699 الذي يحمل العراق كلفة القسم ج من القرار 687 الخاص بتدمير الأسلحة. ويشكل هذا القرار دليلاً على تعامل مجلس الأمن مع العراق كونها دولة منهزمة في الحرب وتتحمل جميع الآثار المالية المترتبة على ذلك(بجك،2002 :288). والقرار 700 في 17 حزيران 1991 والذي اعتمد على إجماع تقرير الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية لحظر بيع السلاح للعراق وتوريده.

وفي الفترة التي تلت الموافقة على القرار 687 حدثت عدة أزمات بين العراق وفرق التفتيش الدولية (بجك، 2002 :173)، حيث كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة من بين أعضاء مجلس الأمن التي اختارت الوقوف إلى جانب لجان التفتيش في أزمتها مع العراق، وتمثل ذلك أثناء مناقشة مجلس الأمن لإدعاءات اللجنة بأن العراق لا يسعى للتعاون مع اللجنة في مهامها التفتيشية بل أنه يعرقلها. وبناء على ذلك فقد صدر قراران لمجلس الأمن يمثلان شكلاً من أشكال التصعيد، القرار الأول رقم 707 الصادر بتاريخ 17 أيلول 1991 والذي يشير إلى ضرورة تعاون العراق تعاوناً كاملاً وفورياً في تفتيش المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة والكشف بصورة تامة عن جميع برامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل بموجب القرار 1999/687 (بجك،2002: 289)، أما القرار الثاني رقم 715 الصادر بتاريخ 11 تشرين أول 1991 فيعتمد خطة الأمين العام ومدير الطاقة الذرية لرصد امتثال العراق المستقبلي للقسم ج من القرار 687. وأيد ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن ما ذهب إليه القرار بأن هناك شواهد على إعاقة العراق للتعاون الذي وعد تقديمه للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (العاني،1998 :114-116).

وفيما يخص تعاون العراق مع لجان التفتيش، وكشكل من أشكال جهوده الرامية لحل الأزمة مع الولايات المتحدة من ناحية، ومجلس الأمن من ناحية أخرى، فقد قدم الكثير من المعلومات عن برامجه التسليحية ومواقع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والمنشآت التي كان يسعى العراق فيها لإنتاج السلاح النووي، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أن العراق كان في بعض الأحيان يعرقل دخول لجان التفتيش إلى بعض المواقع ويخفي بعض المعلومات عن تلك اللجان (العاني، 2002 :114-116). إلا أن الحكومة العراقية كانت تسلم لجان التفتيش أغلب المعلومات والوثائق المهمة وتخفي الشيء اليسير من تلك المعلومات، كما وتسمح للجان التفتيش بزيارة أغلب المواقع المشتبه بها وتفتيشها وأحيانا تعرقل عمليات تفتيش مواقع قليلة مما يولد أزمات مع تلك اللجان، وبالنتيجة تأخير إنهاء عمل التفتيش وتأخير رفع العقوبات عن العراق. ومن جهة أخرى فقد استثمر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأزمات التي حدثت بين العراق واللجنة الخاصة للتأكيد بين الحين والآخر على اتهامه للحكومة العراقية بعدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة وتوجيه التهديدات باستمرار الحصار على العراق وإزالة نظامه (العاني، 2002 :117). وصدرت عدة تحذيرات إلى الحكومة العراقية من قبل الولايات المتحدة ولجان التفتيش الخاصة، فقد حثت الولايات المتحدة العراق في 26 حزيران 1991 على الإعلان بلا تأخير عن أية معدات نووية بحيازته كما قدم رولف أيكيوس رئيس اللجنة الخاصة وهانز بليكس رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة صارمة في 29 حزيران إلى العراق بأنه ملزم بإعلان ما يمتلكه من معدات للأسلحه النووية. واستمر الوضع المتسم بالتهديدات الأمريكية على ما عليه. ففي 12 آذار 1992 قدم وزير الخارجية العراقية الأسبق طارق عزيز بياناً إلى مجلس الأمن فند فيه الاتهامات الأمريكية بعدم امتثال العراق وطالب باظهار الإحترام لسيادة العراق (Cockburn& Cockburn,1999:180).

وفي تموز 1993، وفي رد على تردد العراق في قبول المراقبة الطويلة الأمد، كادت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تشن هجوماً جوياً واسعا على العراق، ولكن تراجع العراق عن رفضه في اللحظات الأخيرة حال دون ذلك. ومرة أخرى راح النظام العراقي يمارس لعبته المألوفة مع الغرب وهي المراوغة والتراجع. ومع ذلك، وافق العراق في 19 تموز على السماح لمفتشي الأمم المتحدة بوضع برنامج مراقبة دائم على المواقع التي يتم تفتيشها.

وفي خطوة أقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توظيف مجلس الأمن للإيحاء باتخاذ مواقف إنسانية في إدارة الأزمة والانتهاء منها، ونظراً لتفاقم الضغوط الدولية التي يراد بها إيهام المجتمع الدولي في الرغبة لتخفيف معاناة الشعب العراقي من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 986 في 14 نيسان 1995 والذي عرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وكان القرار محاولة أخرى من مجلس الأمن لخلق إطار يمكن للعراق عبره بيع بعض النفط لاستعمال عائداته في تمويل عمليات الأمم المتحدة في العراق ودفع مبالغ التعويضات والسماح باستيراد المنتجات المسموح بها بموجب القرار رقم 687 والذي لا يختلف مضمونه عن مضمون القرار رقم 706 في آب 1991. إلا أن القرار الجديد صيغ بأسلوب روعي فيه بعض الاعتراضات العراقية على القرارات السابقة. فهناك اعتراف صريح بالسيادة العراقية وسلامته الإقليمية. كما أشار القرار إلى المناطق الكردية كونها ضمن سيادة العراق الإقليمية، وعبّر القرار عن اقتناع مجلس الأمن بضرورة تأمين الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.(المختار، 2001 :2)

رفضت الحكومة العراقية القرار في بادئ الأمر استناداً إلى الحجج نفسها المتعلقة بالسيادة، حيث جاء في بيانٍ للحكومة العراقية أن هذا القرار غير منصف وأنه انتهاك خطير لسيادة العراق ووحدته الوطنية، وأدان المجلس الوطني العراقي هذه القرارات الذي وجد فيها إعتداء على سيادة

العراق وكرامته (بيومي، 1998: 220). أما الرئيس العراقي فقد اعتبرها " انتهاكاً للسيادة العراقية ومن الأفضل الموت واقفين على الرضوخ لها"، وقد أشار "بطرس غالي" الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة إلى أن المفاوضات كانت تواجه عقبتين: (العزاوي، 2001 :3)

الأولى: الرفض العراقي للقرار عند إصداره بحجة انتهاكه للسيادة وأنه سوف يؤخر الرفع التام للحظر الدولي عن العراق.

الثانية: الرفض الأمريكي والبريطاني لإصدار أي قرار يخفف العقوبات عن العراق بحجة أن قرارات كهذه قد تؤدي إلى إعطاء فرصة لنظام صدام لإعادة بناء جيشه واستيراد أسلحة محظورة، وأكد غالي على أن الشعب العراقي كان هو الخاسر الأكبر بين صدام والقوى العظمى.(غالي، 2005: 114)

واستمر التصعيد بين العراق والولايات المتحدة بشأن التفتيش عن الأسلحة بسبب عدم وجود أي احتمال لرفع العقوبات عن العراق نتيجة تعامله مع لجان التفتيش. فقد توقف العراق في 5 أب 1998 عن التعامل مع يونسكوم بعد أن رفض بتلر رئيس يونسكوم أن يشهد بان العراق قد دمر أسلحته المحظورة، حيث صدر بيان عن مجلس قيادة الثورة في العراق أشار فيه إلى أن العراق يعلق تعليقاً تاما تعاونه مع يونسكوم (اليحى، 1999 :232). وفي نهاية عام 1999، أصدر مجلس الأمن القرار 1284 لغرض حث العراق على عودة المفتشين وإجراء مراجعة شاملة لتعاون العراق مع لجان التفتيش، وتضمن القرار المذكور تغييرين رئيسين في الإطار الذي رسمه القرار 687 (united nation, s/res. 1284. 17dec1999). تضمن التغيير الأول استبدال يونسكوم بهيئة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (UNMOVIC يونموفك). حيث أشار القرار على أنه إذا قدمت يونموفك والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرين ايجابيين يؤكدان تعاون العراق معهما في إكمال برنامج عمل يشمل بقية شروط نزع السلاح والمراقبة في القرار

687، وبعد عمل نظام المراقبة والتحقيق المستمر ما لا يقل عن مئة وعشرين يوماً، يرفع مجلس الأمن الحظر على استيراد السلع والمنتجات المدنية أو تجهيزها أو إيصالها إلى العراق. غير أن هناك غموضا يتعلق بما ينطوي عليه تعليق العقوبات فلم يحدد النص إن كانت عائدات النفط العراقي ستبقى تدفع إلى الحساب الخاص التابع للأمم المتحدة واستمرار تخويل الأمم المتحدة الإنفاق عليه. أما التغيير الثاني فقد تضمن تعديلات في نظام العقوبات يمكن تنفيذها فوراً وتؤدي إلى تحسين الظروف الإنسانية للشعب العراقي، وسمح القرار للعراق بشراء فئات معينة من المواد الإنسانية بحيث لا توجد حاجة إلى طلب موافقة لجنة العقوبات عليه، وتشمل هذه السلع (المواد الغذائية، والمواد الصيدلانية، والتجهيزات الطبية علاوة على المعدات الطبية والزراعية القياسية والمواد التعليمية الأساسية أو القياسية) (united nation, s/res. 1284. 17dec1999).

وفي خطوة توفيقية، وبعد تفاقم معاناة الشعب العراقي، وافق العراق على إجراء محادثات رسمية مع الأمم المتحدة بخصوص القرار 986 والتي بدأت في 6 شباط 1996، وبعد مفاوضات دامت ما يقارب خمسة شهور وافق العراق على توقيع مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في 20 أيار 1996 بشأن تنفيذ القرار، حيث بدأ العراق بضخ النفط بموجب القرار 986 في 10 كانون الأول 1996، وأودعت عائدات بيع النفط في حساب العراق الخاص بإشراف الأمم المتحدة في 15 كانون ثاني 1997، وعبرت أول شحنة من السلع المرسلة إلى العراق بموجب القرار986 الحدود التركية في 20 آذار 1997 وبدأ توزيع السلع على المواطنين بإشراف الأمم المتحدة في نيسان 1997 (الأمير، 2004 :221).

وفي نهاية عام 1998 كانت القيادة في العراق أكثر تشدداً في قبول التعامل مع الأمم المتحدة بخصوص أسلحته المحظورة، وقبول عودة المفتشين، وذلك بسبب يقين العراقيين باستحالة رفع العقوبات عنهم مهما فعلوا ومهما تعاونوا مع اللجان التفتيشية، ذلك أن الولايات المتحدة

تستطيع إفشال أي محاولة لرفع العقوبات باستخدامها حق الفيتو ضد أي مشروع لرفع العقوبات، ولذا فضل العراقيين عدم التعاون مع المنظمة الدولية لأن النتيجة واحدة، سواء تعاونوا أم لم يتعاونوا، فيما كان الأمريكان يرون أن فرض نظام عقوبات صارم هو أفضل وسيلة لمنع الرئيس العراقي من الحصول على أسلحة محظورة يهدد بها مصالح الولايات المتحدة في المنطقة (الأمير، 2004 :222). ومن بين المؤشرات التي تؤكد عدم رغبة الولايات المتحدة في حل أزمتها مع العراق وسياسات التصعيدية لزيارة التوتر اللقاء مع سكوت رايتر أحد مفتشي الأسلحة في العراق في نهاية 2000، والذي ذكر فيه أن العراق لا يمتلك أي أسلحة دمار شامل وأشار إلى أنه استقال من اليونسكوم كمفتش بسبب أن الولايات المتحدة كانت تتدخل في عمل فرق التفتيش وأن لديها أهداف مختلفة ترمي إلى إزالة الرئيس صدام حسين، وإلى استخدام عدم تعاون العراق في تطبيق القرارات كحجة وذريعة لاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية عليه، وقال "استقلت لأننا لا نعمل كمفتشي أسلحة لصالح الولايات المتحدة بل لصالح مجلس الأمن"(السامرائي، 2013 :263-264).

يرى العراقيون أن هدف الولايات المتحدة من حرب الخليج الثانية يتمثل في ضرب القوة العسكرية العراقية وتدميرها، وإسقاط نظام الحكم في بغداد. وقد تحقق الهدف الأول بتدمير قوة العراق العسكرية أثناء العمليات العسكرية ومن خلال العقوبات الدولية الخانقة، أما الهدف الثاني، فإنه لم يتحقق بعد الحرب، ولذا فإن العراقيين يرون أن حرب الخليج الثانية لم تنته بوقف العمليات العسكرية، وإنما هي مستمرة حتى يتم رفع العقوبات أو سقوط نظام بغداد، وهي وجهة نظر صحيحة إلى حدً ما، لأن الصراع العراقي الأمريكي استمر بعد وقف العمليات في حرب الخليج إلى أن تم سقوط بغداد في 9 نيسان 2003 (السامرائي، 2013 :267).

هذه الرؤية عبرت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "مادلين اولبرايت" عن سياسة الولايات المتحدة المعلنة تجاه العراق في محاضرة لها في جامعة جورج تاون في 26 آذار 1997،

حيث أكدت (أن أي تغيير في حكومة العراق من شأنه أن يقود إلى تغيير في سياسة الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي ينظم فيه العراق إلى الأسرة الدولية كعضو مسئول وملتزم بالقانون وأن سياسة الاحتواء يجب أن تستمر حتى حين ذلك الوقت، وأنه إذا ما حدث تغيير في حكومة العراق، فإن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لحوار مع النظام الخلف) (Woodward,2002:41)

وقد عملت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلنتون" من أجل إضعاف النظام العراقي على تحديد أساليب لاحتواء قدرات العراق العسكرية تتمثل في العمل على منع العراق من شراء مواد تساهم في جعله قوة نووية محتملة أو الحصول عليها أو إنتاجها، واستمرار العقوبات الاقتصادية، وتخصيص موارد مالية ضمن الإدارة الأمريكية لمواصلة تطوير العمل بخصوص تفكيك قدرات العراق على إنتاج أسلحة دمار شامل بشكل تام ويمكن التحقق منه، كما عملت على تنمية القياسات الدولية الجديدة لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية واستمرار النشاطات الاستخباراتية في العراق.(Woodward,2002:100)

ومن مظاهر التصعيد الأخرى في إدارة الأزمة وفي عهد الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) هو التوتر الشديد بين العراق والولايات المتحدة، وبالشكل الذي دفع بالرئيس الأمريكي توجيه ضربات عسكرية جوية في 16 كانون الأول 1998 ضد أهداف مختارة، كان الغرض منها إضعاف قدرة العراق العسكرية والاقتصادية والمدنية، وكان الإعتقاد الأمريكي يذهب إلى أن هذه الضربات سوف تسهم في زيادة النقمة الشعبية ضد نظام صدام حسين وتطور إلى إسقاطه، أو استهدافه شخصياً. والواقع، وحسب الإدعاء الأمريكي لم تستهدف عمليات القصف الجوي إضعاف قدرة الرئيس العراقي صدام حسين على صناعة أسلحة دمار شامل، بل وإضعاف عناصر القوة الرئيسية في نظامه، فقد قدر مسئولو الدفاع الأمريكيين أن ما بين 600 و 1600 جندي من

الحرس الجمهوري قد قتل في العملية وتم استهداف مقرات قيادة المخابرات العسكرية والحرس الجمهوري ومنظمات الأمن الخاصة، بينما تم إبقاء وحدات الجيش النظامية أملا في تشجعها على القيام بانقلاب مستقبلي (سلامة، 2011 :8).

وفي خطوة تصعيدية أخرى في إدارة الأزمة قامت الطائرات الأمريكية في 16 كانون الأول 1998 بعملية قصف شديدة على 97 هدفاً، حيث دمر منها 90 هدفاً فقط تدميراً شاملاً طبقاً لتقارير قدمتها وزارة الدفاع الأمريكية، وقد استمرت عمليات القصف 70 ساعة، وأعلن الرئيس كلنتون بعد توقف عمليات القصف انتصاره بقوله: (أنا واثق بأننا حققنا مهمتنا بنجاح). ومع ذلك لم يؤدي القصف إلى قتل صدام، وإنما خرج بعد القصف أقوى من ذي قبل .(السامرائي، 2013: 264–265). على أن ذلك، صدر قرار في 17 كانون الأول 1998من مجلس الأمن رقم 1284، بضغط مباشر من الولايات المتحدة وبريطانيا، نص على تشكيل لجنة باسم (لجنة الرصد والتحقق والتفتيش(انموفيك) لتحل محل اللجنة الخاصة (اليونسكوم) التي أنشئت بموجب الفقرة 9 ب من القرار 687 لعام 1991 ولكن بصلاحيات أوسع. وفي القرار 1284 حددت مهمة (لجنة الانموفيك)، وأبرزها إنشاء نظام معزز للرصد والتحقق في وسائل نزع سلاح العراق، وقد استفادت الولايات المتحدة من هذه اللجنة، كما قال سكوت ريتر، كبير المفتشين الأمريكيين، في الحصول على معلومات استخباراتية واسعة النطاق عن العراق (العلاف، 2000 :12).

من هنا نخلص الى ان الولايات المتحدة الامريكية عملت على تصعيد الازمة مع العراق باستخدام الادوات السياسية والقانونية من خلال مجلس الامن لتحقيق اهدافها في العراق، وعملت على التدخل في الشؤون الداخلية العراقية بهدف اضعاف العراق ، تمهيداً لاحتلاله .

المبحث الثالث: الأدوات والسياسات الإجرائية 2000-2003

قُدّم للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في عام 2001 تقرير رئاسي باسم "الإبحار في مياه مضطربة" والذي نص على تشجيع التغيير في كل من العراق وإيران مع مختلف الوسائل حيث التغيير في إيران يمكن أن يكون بوسائل سياسية، وأما في العراق فلا يمكن أن يكون كذلك، وأن الأفضل للمصالح الأمريكية ولشعبي البلدين (العراق وإيران) على حد السواء هو التغيير السياسي العميق(ديب، 2013 :256). كما نص التقرير على أن "يجب على الرئيس بوش إعادة نظر واسعة النطاق في السياسة الأمريكية إزاء العراق بغية توضيح طبيعة التهديد والردود الأمريكية المحتملة، ويجب أن تستكشف هذه المراجعة العناصر اللازمة لكسب دعم دولي على نطاق واسع، واتجاه كبح صدام حسين، واعتماد سياسيات أكثر فاعلية ضد نظامه. وأنه بشكل عام يجب أن ترد الولايات المتحدة بقوة عسكرية واسعة النطاق إذا مارس العراق عمليات عدائية، واستخدم أسلحة الدمار الشامل ضد بلد أخر، وإذا تابع صدام الإلغاء الوحشي للسلطة الكردية المستقلة في شمال العراق".

ففي خطابه عن حال الاتحاد في عام (2002) أبدى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن أمام الجمهور اهتماماً مركزاً على العراق، الذي أدرج كجزء من محور الشر المرتبط بالإرهاب والذي يشكل خطراً للمصالح الأمريكية من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل (الجزيرة نت، 2002 :2). والملاحظ أنه، ومنذ تقلد بوش الابن السلطة في الولايات المتحدة كان في مقدمة أولوياته التخلص من القيادة العراقية، كما كان جاداً تماماً في إنهاء موقف مضى عليه إحدى عشر عاماً، والذي يشكل ثغرة في النظام الأمني الأمريكي في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت يكمل عمل والده بوش الأب الذي اعترف في مذكراته أنه أخطأ عندما لم يستطع التخلص من الرئيس العراقي الراحل صدام حسين(ديب، 2013 :256).

وحتى تجد الولايات المتحدة الذريعة لتوجيه ضربة للعراق أو إسقاط نظام الحكم فيه فلا بد أن تكون الذريعة على مستوى الحدث، وكان موضوع أسلحة الدمار الشامل التي يزعم أن العراق ملا زال يحتفظ بها، على قمة تلك الذرائع. وقد استغلت الولايات المتحدة حملتها ضد الإرهاب في وضع العراق ضمن القائمة الرئيسية للدول التي ستوجه إليها ضربات عسكرية، وعندما تصاعدت الأصوات بأن العراق بعيد عن منظمة القاعدة ولا يقوم بتمويل منظمات إرهابية كان الرد الأمريكي أن حرص العراق على امتلاك أسلحة الدمار الشامل يمثل قمة التهديد لأمن المنطقة وأمن الولايات المتحدة نفسها. والأكثر من ذلك أن اسم العراق ورد ضمن القائمة التي تسربت عن تخطيط البنتاغون لتوجيه ضربات نووية ضد سبعة دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه الدول (العراق، ليبيا وسوريا)، إلى جانب إيران كدولة شرق أوسطية ثم تأتي بعد ذلك الصين، وروسيا وكوريا الشمالية (shaded, 2006:80).

حيث أفرزت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 :محور الشر" وأضافت إلى جدول الأعمال مسألة تهديد أسلحة الدمار الشامل للأمن الأمريكي،علما أن إدارة بوش الابن لم تنجح في إثبات وجود علاقة منطقية بين دول مثل كوريا الشمالية،العراق وإيران، وبين الهجوم على برجي التجارة العالمية في نيويورك، وقد جاء في مقالة منشورة في "هندوستان تايمز": "حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الفعالة الوحيدة بريطانيا إنشاء علاقة كاذبة بين صدام حسين وهجمات 11 أيلول بطبخ وتلفيق أدلة على قيام العراق بعقد صفقة يورانيوم مع النيجر وعلى وجود شبكة إرهابية دولية تابعة له، عبر التلاعب بتقارير صحفية" (حسن، 2015: 7).

لقد قرر بوش الابن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستضرب في المستقبل مصادر التهديد استباقيا بدل التعويل على سياسة الاحتواء والردع. وأمام نحو ألف من خريجي الأكاديمية العسكرية وأسرهم عام 2002 قال جورج بوش "لن يتم كسب الحرب على الإرهاب دفاعيا. علينا أن ننقل

المعركة للعدو، وفي 10 تشرين أول 2002، أقر مجلس النواب قرارا يفوض الرئيس باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في العراق إذا كان ذلك ضروريا ومناسبا. وجاءت نتائج التصويت مريحة حيث عكست موافقة 296 صوت مقابل 133 في مجلس النواب – أكثر ب 46 صوتا من الأصوات التي حصل عليها جورج بوش الأب وجاء تصويت مجلس الشيوخ في 11 تشرين أول 2003 مؤيدا القرار بأكثرية 77. وفي 29 كانون الثاني2003 ألقى بوش الابن خطابا عن حال الاتحاد وكرس الثلث الأخير منه الأخير لشن هجوم عنيف على صدام حسين جاء ذلك متزامناً مع التقرير الذي قدمه هانس بليكس Hans Blix رئيس المفتشين الدوليين في العراق والذي قدم تقريرا إلى مجلس الأمن يغطي الشهرين الأولين من عمليات التفتيش (بوب ودوررد، 2004 :42).

وتضمن تقرير مجلس الامن الدولي يوم 14 شباط 2003، بأنه ادعى بليكس "إذا كان العراق قد وفر ما يلزم من تعاون في عام 1991 أي في مرحلة نزع السلاح –بموجب القرار687– كان يمكن أن يكون قصيرا وعدد من العقوبات كان يمكن أن يكون تجنبها العراق في وقتها" تصريحات بليكس حول برنامج اسلحة الدمار الشامل العراقية قد تعارضت مع مطالب إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، وكانت تصريحاته تعرضت لأنتقادات كثيرة من مؤيدي غزو العراق. في مقابلة مع تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية يوم 8 شباط 2004، اتهم الدكتور بليكس ان الحكومتين الأمريكية والبريطانية تفاقم من تهديد أسلحة الدمار الشامل في العراق، من أجل تعزيز الحال بالنسبة لحرب عام 2003 ضد نظام صدام حسين. في نهاية المطاف، لم يتم العثور على مخزونات من أسلحة الدمار الشامل.

فشلت إدارة بوش الابن في استصدار قرار من مجلس الأمن يخولها استخدام القوة العسكرية ضد العراق، ولكن ذلك لم يمنعها من اللجوء إلى إعلان الحرب (بصورة انفرادية) ومن دون موافقة الأمم المتحدة، وفي 20 آذار 2003، أشار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش على

شاشة التلفزيون إلى "إن المراحل المبكرة من الحملة العسكرية ضد صدام حسين كانت قد بدأت، وإن سبع وعشرون بلداً* قدموا دعماً حاسماً، وأن من شأن حملة على بقعة صعبة لدولة تضاهي كاليفورنيا من حيث الضخامة أن تكون أطول وأكثر صعوبة مما يتكهن البعض" (بوب ودوررد، 2004 :45). وفي اليوم ذاته قامت فرقة المارينز الأولى بعبور الحدود الكويتية العراقية، تبعتها فرقة المشاة الثالثة في الجيش. وأن الهجوم البري قد اندفع نحو 60 ميلاً إلى عمق العراق، وكان يوم 9 نيسان شاهداً على النهاية الرمزية لحكم صدام وانهارت الحكومة العراقية مع الاستيلاء على ضفتي نهر دجلة واكتساح قوات الماريتر لمركز مدينة بغداد وبعد مرور أقل من عام على الاحتلال الأمريكي للعراق كان من الممكن رؤية تحول العراق إلى نقطة سلبية للإدارة الأمريكية، فأعمال العنف على الأرض بقيت مستمرة وكان للجيش الأمريكي ما يزيد على مائة ألف جندي، مع استمرار الحاجة إلى مثل هذا العدد أو أكثر لبعض الوقت. وصار الجنود الأمريكيون يقتلون بمعدلات عالية مع عدم التوصل إلى أية تسوية.

سياسات الإدارة الأمريكية في التعامل مع العراق :

حرصت الإدارة الأمريكية في ظل سياستها تجاه العراق على أتباع مسارين، يتمثل المسار الأول باستمرار استقدام القوات العسكرية بكثافة في منطقة الخليج وكأن الخيار العسكري هو الحل، أما المسار الثاني فيتمثل باستمرار التفتيش وكأن الأزمة يمكن تسويتها سلمياً، ويخدم كل مسار الآخر، حيث أن استقدام القوات وجاهزية ميدان الحرب يمثل وضعاً ضاغطاً على صانع القرار العراقي، كما أنه يمنح الولايات المتحدة سلطة مطلقة وحرية الحركة في تحديد خياراتها في حسم المسألة عند أي طارئ، كما اعتبر بعض المسئولين العراقيين أن عدم شن الحرب سيكون معجزة،

---

* **البلاد الذين قدمو دعما:** ألبانيا،أذربيجان، بلغاريا، أمريكا الوسطى والكاريبي (جمهورية الدومينكان)، السلفادور، هندوراس، نيكاراجوا، جمهورية التشيك، الدنمارك، جورجيا، أستونيا، المجر، إيطاليا، مولدافيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، أسبانيا، تايلاند، أوكرانيا والمملكة المتحدة.

بينما يرى البعض الآخر أن احتمال الحرب 60% بينما يقدر آخرون احتمال الحرب بـ 90% (السامرائي، 2013: 125).

وكان من أهم الأدوات التي ووظفتها الإدارة الأمريكية في إدارة الأزمة مع العراق، وبإتجاه التصعيد، وليس بهدف حلها والإنتهاء منها هي:

1- الأداة العسكرية والإستخبارية:

سعت المؤسسة العسكرية الأمريكية للاستفادة من حربها على العراق بغرض اختبار وتطبيق نظريتها الهجومية الحديثة، مثل إستراتيجية الصدمة والترويع، وهي إستراتيجية تم إعدادها من خلال فريق عمل من العسكريين وخبراء الأمن القومي والشئون الدفاعية برئاسية "هارلان أولمان" بهدف صياغة عقيدة إستراتيجية جديدة لتوجيه عمليات بناء القوات العسكرية واستخدامها، وتهدف هذه العقيدة إلى تدمير شامل لقوات العدو أو استنزافها للتأثير على إرادته وإدراكه ومن ثم السيطرة عليه، وبالتالي إقناعه أو إرغامه أو إفزاعه حتى يتقبل الأهداف والغايات الإستراتيجية والسياسية والميدانية المفروضة عليه(نابلي، 2005 :3)، كما استندت المؤسسة العسكرية الأمريكية على إستراتيجيتها القديمة أيضاً المعروفة باسم "إستراتيجية القوة الحاسمة" والتي تعرف أيضاً باسم (مبدأ باول) والتي تقوم على الاستفادة من الكثافة النيرانية الهائلة للقوات الأمريكية من اجل ضرب الأهداف الحيوية ولاسيما مراكز القيادة والسيطرة ومناطق التجمع الرئيس للقوات المسلحة العراقية وكافة الأهداف التي تخدم المجهود العسكري العراقي. (محمود، 2003 :56).

وفي سياق تطبيق هذه الإستراتيجية اعتمدت الخطط العسكرية الأمريكية لغزو العراق على عدد من العناصر الرئيسية منها:

- اعتماد عنصر السرعة وخفة الحركة في تشكيل هيكل القوة العسكرية المخصصة لغزو العراق وهو ما دعاها إلى الاعتماد على الفرقة (101) المحمولة جواً والفرقة (82) للاقتحام الجوي وفرقة المشاة البحرية الأولى.(محمود، 2003).
- التزامن ما بين الهجوم الجوي والهجوم البري لتفادي تدمير البنية الأساسية العراقية.
- تكثيف عمليات القصف الجوي والصاروخي بهدف توجيه ضربات عنيفة لمراكز القيادة والسيطرة والاتصالات ومنشآت البنية التحتية، مع التركيز بصفة خاصة على تدمير فرق الحرس الجمهوري الست المرابطة داخل بغداد وحولها، بهدف فقدان القيادة العسكرية العراقية للسيطرة.
- تنفيذ عمليات إنزال لقوات خاصة محدودة في الاتجاه الشمالي ودعم القوات الكردية.
- تركيز القوات الأمريكية على السيطرة بسرعة في المنطقة الغربية حتى لا تكون منطلقاً لهجمات صاروخية عراقية ضد إسرائيل.

وبدأت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" بتدشين قنوات للاتصال المباشر وغير المباشر بين المسئولين أمريكيين وقيادات عسكرية عراقية بهدف إقناعها بالانشقاق والخروج على صدام حسين، والتعاون مع قوات التحالف للإطاحة به نظير مكافآت سياسية وامتيازات محدودة في مرحلة ما بعد صدام، ومن ذلك اتصالات سرية أجرتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع قادة عسكريين عراقيين عبر وسطاء يعملون لحساب أجهزة استخبارات بغية استمالة هؤلاء القادة للانقلاب على الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين (محمود، 2003 :57)، ففي 28 شباط/ شباط عام2003 تمت اتفاقية بين الولايات المتحدة وتركيا مفادها، أن تقوم واشنطن بدعم البشمركة الكردية بالأسلحة الخفيفة عبر تركيا، والعمل على تجميع صفوفها بعد انتهاء القتال (Oslon,2005,193).

2- الأداة النفسية والدعائية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرباً نفسية ودعائية أثناء الحرب بهدف محاولة إقناع أكبر عدد ممكن من القادة والضباط والجنود العراقيين بالاستسلام، مع التركيز بصفة عامة على تخويفهم من استخدام الأسلحة الكيماوية (سرور، 2010 :70)، حيث أدارة إعلاماً بشكل محكم عندما فرضت على وسائل الإعلام ومراسلي الفضائيات والتلفزة بملازمة الدبابات الأمريكية، وعدم الإدلاء بأي تصريحات أو نشر مادة إخبارية حول مجريات الحرب بدون مراجعة الناطق الإعلامي للجيش الأمريكي، فقد روجت الدعاية الأمريكية بأن الشعب العراقي سوف يستقبل القوات الأمريكية والبريطانية بالورود لأنهم سوف يحررونه من ظلم حكم الرئيس العراقي السابق "صدام حسين"، بالرغم من أن بعض استطلاعات الرأي العام المستقلة أظهرت أن 2% فقط من العراقيين ينظرون إلى الولايات المتحدة بوصفها قوة تحرير (بولك، 2003 :2).

ركزت الإستراتيجية الإعلامية العراقية خلال فترة الأزمة على ما يلي :

أ. حث الشعب العراقي والقوات المسلحة على المقاومة والجهاد والعمل تحت شعار المقاومة والجهاد .

ب. الحفاظ على الوحدة الوطنية والدينية بين فئات الشعب والجيش العراقي، عدي صدام حسين يدعوا فدائيو صدام للشهاده، الرئيس العراقي يعلن جائزه 100 مليون دينار عراقي لكل من يسقط طائره او ياسر امريكي، عرض التلفزيون العراقي عم مشاهد لقتلى واسرى اميركان ومعدات امريكيه مدمره، القصف الامريكي لايفرق بين المدنيين والعسكريين، وصول اكثر من 5000 متطوع عربي للقتال الى جانب القوات العراقيه، القوات الامريكيه تتعثر في الحرب بسبب المقاومه الشديده وسوء الاحوال الجويه، الاعلان بمعاملة اسرى الحرب

كمرتزقه ومجرمي حرب، العراق يخشى من قيام الولايات المتحده بزرع اسلحه كيمياويه في العراق لتبرير الحرب...الخ . (العبوسي، 2003: 3)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحرب النفسية في مرحلة تحضير الحرب على العراق في الفترة 2002- 2003 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل بالتالي (العبوسي، 2003: 3):

أ. أقناع الرأي العام الدولي والإقليمي بضرورة شن الحرب لكون النظام العراقي يشكل خطورة على الأمن الدولي والإقليمي .

ب. الحصول على تأييد دولي لشن الحرب والقيام بعمل عسكري يهدف إلى تغيير النظام وتحرير الشعب العراقي .

ج. الارتكاز على ذريعة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل تهدد امن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية وامن العالم وامن منطقة الشرق الأوسط .

د. أن العقوبات الدولية لم تؤدي إلى تغيير النظام ومنع التهديد بل استمر الخطر قائماً .

هـ. ضرورة التغيير للأفضل بنظام ديمقراطي يحقق الحرية للشعب العراقي .

و. أقناع النظم والشعوب العربية بضرورة المشاركة بالحرب من منطلق أن النظام الحاكم يهدد أمن المنطقة مستشهدة بحربي الخليج الأولى والثانية .

ز. إصدار قرار بإدانة النظام العراقي وموافقة استخدام القوة العسكرية الأمريكية لتحرير العراق وإزالة مصادر التهديد للأمن العالمي والإقليمي، غير أن الولايات المتحدة لم تستطيع كسب تأييد الرأي العام الدولي باتجاه الحرب سوى بريطانيا ودول الخليج العربي.

بعد مضي ثلاثة أسابيع من الحملة العسكرية التي شنها "تحالف الراغبين" بقيادة الولايات المتحدة، تمكنت القوات المهاجمة جوا وبر، من احتلال العراق بالكامل، ودخول بغداد في

2003/4/9م. ليعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في الأول من أيار من على ظهر الحاملة "ابراهام لينكولن"، الراسية حينذاك قبالة ساحل كاليفورنيا في طريقها إلى "سان دييغو" قبل العودة إلى مقرها في "افريت" بولاية واشنطن، أن "المرحلة القتالية في العراق قد انتهت وحان الوقت الآن كي تركِّز القوات الأميركية على أمن العراق وإعادة بنائه". غير أن العمليات الكبرى كانت قد انتهت فعليا قبل ذلك، أي يوم سقوط بغداد، حينما أعلن الجيش الأمريكي نفسه منتصر، في ذات اللحظة التي "رفع فيها الأمريكيون علم بلادهم، بعد أن أسقطت دبابة أمريكية تمثال الرئيس العراقي الراحل، صدام حسين، في ساحة الفردوس أمام فندقي فلسطين مريديان وعشتار شيراتون وسط العاصمة بغداد"(عبد الشافي، 2003 :115).

وكانت العمليات العسكرية، قد بدأت فجر يوم العشرين من آذار2003، بتوجيه 40 صاروخ "كروز" فيما سمي وقتها بـ "ضربة الفرصة"، إلى مواقع رئاسية كانت القوات الأمريكية تتوقع وجود الرئيس العراقي الراحل بداخلها في العاصمة بغداد، ليعلن الرئيس الأمريكي مباشرة في خطاب مقتضب إلى الشعب الأمريكي، بدء العمليات العسكرية "لتحرير العراق ونزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها"، قائلا "إن ما يقوم به الجنود الأمريكيون في الوقت الحالي هو لمنع حدوث كوارث في المدن الأمريكية في المستقبل... إن الحرب تهدف إلى إزالة خطر يجنب العالم مآسي...إن الحرب قد تكون أطول وأصعب مما يتصور البعض... نحن والجميع نصلي للرب كي يحفظ جنود بلادنا، وأن يعيدهم سالمين"، وفي المقابل وجه الرئيس العراقي صدام حسين كلمة حماسية إلى الشعب العراقي وظف فيها آيات من القرآن الكريم، وأبيات شعر من نظمه الشخصي، وذلك في نفس الساعة التي ظهر بها الرئيس الأمريكي يخاطب شعبه، داعيا فيها العراقيين إلى الصمود ومواجهة الغزاة، مشددا "لا أريد أن اكرر ما ينبغي وما يجب فعله، دفاعا عن الوطن الغالي والمبادئ والمقدسات" (المصري، 2004 :3)

وفي اليوم الأول للحرب، "قال مسئولون أمريكيون إن الطائرات الأمريكية قصفت ما لا يقل عن سبعة مواقع في الجنوب والغرب من العراق، بما في ذلك 10 أنظمة مدفعية على مرمى القوات الأمريكية والبريطانية وبطارية صواريخ جو. جو. وقد ردت الدفاعات العراقية في بغداد بإطلاق نيران كثيفة من المدفعية المضادة للطائرات بينما دوت صفارات الإنذار في أجواء العاصمة لتحذر المواطنين من الغارات، أعقبها دوي انفجارات سمعت في ضواحي العاصمة" (موقع الـBBC،2003 :3).

كما عبرت قوات المارينز البريطانية الحدود العراقية من الكويت، وقامت بتنفيذ عمليات في شبه جزيرة الفاو، في حين قصفت الفرقة الثالثة التابعة لمشاة الجيش الأمريكي، مواقع عبر الحدود في جنوب العراق. واستهدفت موجة من الغارات الجوية الأمريكية أهدافا في العاصمة العراقية، في حي كرادة مريم القريب من القصر الجمهوري، ما أدى إلى تدمير مبني وزارة التخطيط ووزارة الخارجية القريبة من جسر الجمهورية في مركز بغداد (كامبل، 2008 :914).

وبعد إنتهاء العمليات العسكرية أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في 6 أيار عام 2003م، قرارا بتعيين السفير بول بريمر كمسئول أمريكي أعلى يشرف على مسيرة التحول الديمقراطي في العراق، والجنرالَ المتقاعدَ جاي غارنر كرئيس للإدارة المدنية في البلاد. وفي الثالث عشر من حزيران عام 2003 أعلنت سلطة التحالف المؤقتة عن قيام مجلس حكم عراقي يضم 25 عضواً من العراقيين البارزين من مختلف المذاهب السياسية والدينية، وقد تشكل المجلس على أساس طائفي مذهبي ومناطقي قومي، فقد ضم 13 شيعياً وخمسة سنييّن وخمسة أكراد وتركمانياً ومسيحياً، أي أن هناك معياراً للمذهب وآخر للعرق وثالث للدين، وقد كان كانت أولى انجازات المجلس، انه قد اتخذ قرارين مثار استهجان كبير في 2003/7/14م، يقضي الأول بتشكيل هيئة لاجتثاث حزب البعث العربي الاشتراكي وملاحقه أعضاءه، أما الثاني فيتمثل باعتبار يوم سقوط

بغداد واحتلال العراق في 2003/4/9م، عيداً وطنياً بديلاً عن كل الأعياد والأيام الوطنية. (معتز،2003 :6)

3- الأداة الاقتصادية:

صدر في 20 آذار 2003 قرار من قبل الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" يقضي بمصادرة الأرصدة العراقية، حيث أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن مصادرة 1.6 مليار دولار من الأرصدة العراقية المجمدة لدى البنوك الأمريكية، بحجة أن واشنطن ستستخدمها في عملية إعادة اعتمار العراق بعد الحرب، كما أمهلت الحكومة الأمريكية العديد من المؤسسات المالية المتعاملة مع العراق مدة 72 ساعة فقط لتقوم بتحويل الأرصدة العراقية لديها إلى حساب خاص في البنك الفيدرالي الأمريكي(علي، 2003 :75).

وبعد أن تمكنت قوات التحالف من دخول بغداد، أقامت مباشرة نطاقاً حامياً يحيط بوزارة النفط في حين تركت كل المؤسسات الأخرى من دون حماية، كما قام الرئيس بوش بتعين "فيل كارول" وهو مدير تنفيذي سابق رفيع المستوى في شركات النفط الأمريكية لغرض الهيمنة على صناعة النفط العراقي، وفي 22 أيار/ أيار أصدر الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" أمراً تنفيذياً رقم (13303) يعطى الحصانة لجميع فعاليات شركات النفط في العراق. وفي نفس اليوم واستجابة إلى ضغوط من الولايات المتحدة وبريطانيا، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (1483) الذي ينص على رفع العقوبات السابقة، وسمح لسلطات الاحتلال ببيع النفط العراقي ووضع العائدات في حساب تحت سيطرتهم.(Paul ،2003: 70).

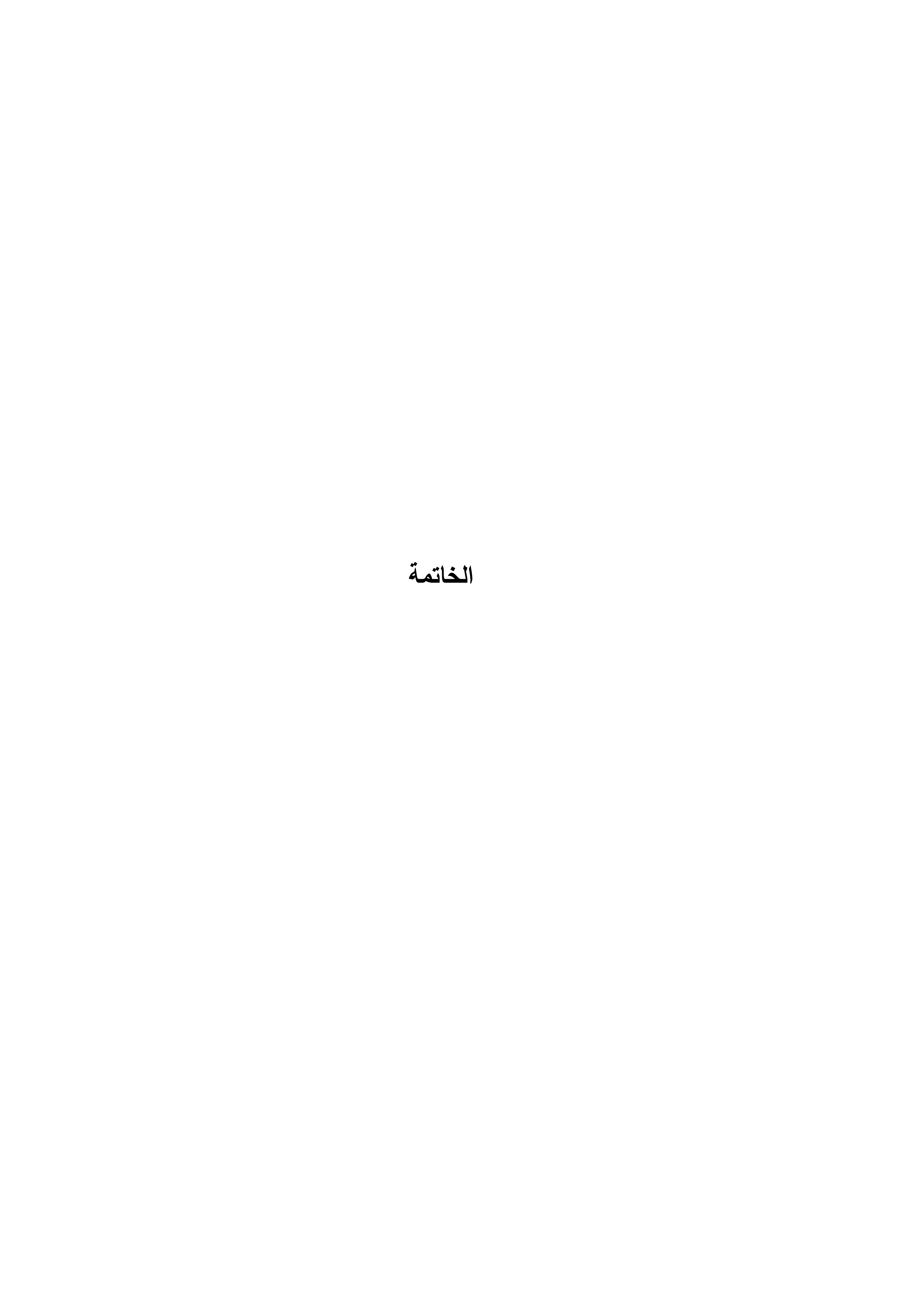
4- توظيف المنظمة الدولية:

أشارت "كونداليزا رايس" مستشارة الأمن القومي الأمريكي في أيلول/ أيلول 2002 بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع المنظمة الدولية بضرورة الاستناد إلى القوة، بأن: " على

مجلس الأمن أن يكون مستعداً للتحرك ضد العراق، وأن على الأمم المتحدة وإذا كانت لا تريد أن تتحول إلى عصبة أمم أن تتصرف إزاء التهديدات التي يشكلها النظام العراقي، وإلا فإن واشنطن تحتفظ لنفسها بحق التصرف دفاعاً عن مصالحها" (عبد الشافي، 2003 :100).

وعليه، فقد نجحت الولايات المتحدة في توظيف المنظمة الدولية لتحقيق أهداف الحرب والاحتلال العسكري، وكان نمط تعامل المنظمة الدولية مع الحرب على العراق يتراوح ما بين التوظيف والاستبعاد وفقاً لتفاعلات النظام الدولي، وهذا ما تأكد عندما لجأت الولايات المتحدة إلى المنظمة الدولية بعد احتلالها للعراق 2003، لإضفاء الشرعية على قوات الاحتلال الأمريكي وتسميتها قوات تحالف، وفي هذا الصدد أضحى مجلس الأمن الذي يشكل الجهاز التنفيذي لقرارات الأمم المتحدة والمسئول الرئيسي عن حفظ الأمن والسلام الدوليين، وهي مجرد آلية لتهديد الدول والاعتداء على شعوبها (لكريني، 2006 :165).

من هنا نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية قد استطاعت استثمار البيئة الدولية في توظيف الاداة الاقتصادية والمنظمات الدولية بهدف اضفاء شرعية قانونية لغزوها للعراق بهدف السيطرة على منابع النفط، والقضاء على نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، من خلال الحرب النفسية والدعائية ضد النظام من خلال رفضه للقرارات الدولية، ودعمه للارهاب، وزعزعة الاستقرار الدولي والاقليمي.



الخاتمة

الخاتمة:

أن العراق بعد خروجه من الحرب العراقية الإيرانية منتصراً بفائض قوة عسكرية كبيرة أنه يمكنه فعل شيء ما على صعيد الأقليم دون أن يثير حفيظة الدول النافذة على صعيد النظام الدولي وفي المقدمة الولايات المتحدة التي سعت إلى إيقاعه في فخ دخول الكويت من خلال التصريحات الرسمية بشأن الأزمة العراقية الكويتية في التسعينيات وهو ما قاده الى استنتاج أن المرحلة مهيئة لأستعادة الكويت (الحلم الذي طالما راود الكثير من القادة العراقيين منذ العهد الملكي وحتى تاريخ اجتياح الكويت في 2 آب 1990)، فكان قرارا خاطئاً على صعيد العلاقات الدولية والمرحلة التي جرى فيها دخول الكويت حيث أن جميع إتجاهات الهيمنة والتسلط على مداخل العلاقات الدولية ومخارجها تقبض عليه الولايات المتحدة. ولذلك شكل دخول الكويت النقطة الحاسمة في بدء تنفيذ سياسة الولايات المتحدة في تدمير العراق وصولاً الى احتلاله في نيسان 2003.

لقد جوبه احتلال العراق للكويت بموقف دولي متشدد وهو واقع حال البيئة الدولية التي أشرنا إليها– وهو مالم يستوعبه صانع القرار السياسي العراقي في تلك المرحلة، فاعتبرت الولايات المتحدة أن دخول القوات العراقية الكويت هي الفرصة التي كانت تبحث عنها خلال الثلاث عقود المنصرمة وقد حان الوقت لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة الموضوعة عام 1973 أزاء العراق، فوظفت البيئة الدولية والأقليمية ومؤسسات النظام الدولي كافة لتحقيق اهدافها، وهو ما يفسر عدم إعطاء أي فرصة أو مجال لأي حل سياسي او دبلوماسي خلال الأزمة. وتشير عملية التسارع في إصدار القرارات التي تكاد تكون شبه يومية ومتلاحقة مما أوقع العراق في عزلة سياسية واقتصادية خانقة ساهمت في اضعافهن الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة تمتلك مفاتيح تحريك وتوجيه وتقرير الحالة التي ترغب فيها في التعامل مع العراق وصولا الى إحتلاله.

الإستنتاجات:

- إن مسار العلاقات العراقية الأمريكية خلال أزمة احتلال الكويت اتسم بطابع عدائي ولذلك فان الخيارات السلمية جرى استبعادها نهائياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت بشكل متسارع نحو العمل العسكري، وقد شكل استصدار القرار (678) من مجلس الأمن في تشرين ثاني 1990 أساس التحرك العسكري الأمريكي ضد العراق علماً أن قوات الولايات المتحدة وقوات الدول المتحالفة معها كانت وصلت المنطقة العربية ولم يصدر القرار اعلاه بعد.
- هيأت الولايات المتحدة الأمريكية البيئة الدولية والأقليمية ومؤسسات النظام الدولي وفي فقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن للقيام بعمل عسكري ضد العراق تحت شعار (تحرير الكويت). ومن خلال القراءة المتفحصة للمواقف الدولية قبل وبعد العدوان على العراق عام 1991، يلاحظ أن الموقف الأوروبي يكاد يكون محسوبا لصالح الولايات المتحدة وظل الموقف الروسي هو الموقف الوحيد الذي يعمل بصورة غير مؤثرة للبحث عن مخارج سياسية للأزمة.
- المواقف الأمريكية خلال المرحلة التي أعقبت العدوان الأمريكي عام 1991 كانت أكثر تطرفاً وشدة على العراق. ومثل القرار (687) عام 1991 سابقة دولية خطيرة في مصادرة سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وكانت تمثل قوة أقليمية بارزة في المنطقة العربية.
- حرصت الإدارة الأمريكية على اتباع منهجين ومسارين في الوقت نفسه، وهو مسار استمرار استقدام القوات العسكرية بكثافة في منطقة الخليج العربي وكأن الخيار العسكري هو الوحيد، ومسار استمرار التفتيش وكأن الأزمة يمكن تسويتها سلمياً، وكل مسار يخدّم الآخر، فاستقدام القوات وجاهزية ميدان الحرب يمثل وضعاً ضاغطاص على القرار العراقي كما أنه يمنح

الولايات المتحدة سلطة مطلقة وحرية حركة في تحديد خياراتها في حسم المسألة عند أي طارئ، أو عند أي بادرة لاعتراض عراقي على عمل المفتشين.

- أن الولايات المتحدة نجحت في توظيف المنظمة الدولية لتحقيق أهداف الحرب والاحتلال العسكري، وأن نمط تعامل المنظمة الدولية مع الأزمة تراوح ما بين التوظيف والاستبعاد وفقاً لتفاعلات النظام الدولي. وهذا ما تأكد عندما لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن بعد احتلالها للعراق. لإضفاء الشرعية على قوات الاحتلال الأمريكي وتسميتها قوات تحالف.
- إن قيام الولايات المتحدة ونجاحها في أيام معدودة باجتياح العراق واحتلال عسكرياً، لم تكن في واقع الحال بمثابة نهاية التطبيق للقرار الأمريكي، فممارسات التدخل الأمريكي واختراق السيادة خارج إطار القانون الدولي جعل العديد من الدول تلتف حول بعضها لتشكل جبهة موحدة للتصدي وحفظ التوازن الدولي قدر الإمكان.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

المصادر:

- المعجم الوجيز (1999) **مجمع اللغة العربية**، طبعة خاصة.

المراجع العربية:

- إبراهيم، حسنين توفيق (2005). **مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- الأدهمي، محمد مظفر (1997). **الطريق الى حرب الخليج**، عمان: الأهلية للطباعة والنشر.
- الأمير، فواد قاسم (2004). **العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة**، بغداد: الغد للطباعة والنشر.
- بجك، باسيل يوسف (2002). **دبلوماسية حقوق الإنسان: المرجعية القانونية والآليات**، بغداد: بيت الحكمة.
- البزاز، سعد (1992). **حرب تلد أخرى**، عمان: الأهلية للطباعة والنشر.
- بكري، مصطفى (2003). **العراق المؤامرة الخيانة**، القاهرة: الأسبوع للطباعة والنشر.
- بيومي، عمرو رضا (1998). **نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية**، بيروت: دار النهضة العربية.
- جعفر، ضياء ونعمان النعيمي (2005). **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حمدان، حمدان (1993). **قطرة نفط بقطرة دم**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

- الدوري، محمد (2004). **اللعبة انتهت - من الامم المتحدة إلى العراق محتلاً**، ط2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- ديب، كمال (2013) **موجز تاريخ العراق**، بيروت: دار الفارابي.
- الربيعي، محمد غانم (1992). **الأعداء قضايا الحرب والسلم في الخليج العربي**، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع.
- رضوان، محمد (1999). **منازعات الحدود في العالم العربي**. دار أفريقيا الشرق.
- الزبيدي، نصير مطر (2011). **ادارة الولايات المتحدة للازمات الدولية**، عمان: دار جنان.
- سالينجر، بيار ولوران، اريك، (1991). **حرب الخليج ،الملفات السرية**، الطبعة الثامنة، بيروت: شركة المطبوعات العربية.
- السامرائي، نجم عبود مهدي (2013). **العلاقات العراقية الامريكية**، عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- سايمونز، جيوف (1998). **التنكيل بالعراق والعقوبات والقانون والعدالة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- شبر، سامي (2002). **جزاءات الامم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية**، بغداد: بيت الحكمة.
- الشكرجي، طه نوري ياسين (2004). **الحرب الأمريكية على العراق**، بيروت: الدار العربية للعلوم.

- شمس الدين، أشرف توفيق (1998). **مبادئ القانون الجنائي الدولي**، (د. م): دار النهضة العربية.
- شوفنمان، جان بيير (1992). **فكرة ما عن الجمهورية قادتني للإستقالة**، عمان: الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ظهران، جمال (1998). **أمن الخليج: محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، قضايا خليجية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- العاني، نوري عبد الحميد (2002). **التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925 . 1952**، بغداد.
- عبد المحسن، خليل (2001). **التعويضات في القانون الدولي وتطبيقاتها على العراق**، بغداد: بيت الحكمة.
- عصاصة، سامي (1994). **هل إنتهت حرب الخليج**، بيروت: مكتبة بيسان.
- العكيدي، بشار فتحي جاسم (2009). **ثورة 14تموز 1958 في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية**، جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية.
- فريدون، كاكه ي (2002). **السياسة الامريكية في الشرق الاوسط**، ترجمة، مراجعة يوسف كوران، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- قدوري، زبير سلطان (2001). **الإسلام وأحداث 11 أيلول من أيلول**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب.
- القصاب، عبد الوهاب عبد الستار (2007). **احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- كلارك، رامزي (1993). **النار هذه المرة: جرائم الحرب الامريكية في الخليج**، عمان: الشركة الاردنية للصحافة والنشر"الدستور".
- كمال، أحمد محمد (1993). **إنفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاريخ**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- كوانت، وليام ب (1989). محرر كتاب، **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، القاهرة: مؤسسة الأهرام.
- محمود، ضاري خليل وبجك، باسيل يوسف (2004). **المحكمة الجنائية الدولية: هيمنة القانون أم قانون الهيمنة**، بغداد: بيت الحكمة.
- نافعة، حسن (1995). **ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت**، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- نايلي، نبيل (2005). **المشروع الامبراطوري في السياسة الامريكية**، جامعة باريس: باحث في الشؤون الإستراتيجية.
- النجار، حسن علي (2007). **أمُّ المعَارِكِ: حَرْبُ الخَلِيْجِ رَدَّةُ فِعْلٍ زَائِدَةٌ وإِسْرَافٌ فِي القَتْلِ وَالتَدْمِيرِ**، الولايات المتحدة الأميركية: أمازون للنشر
- هيكل، محمد حسنين (1992). **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، القاهرة: مطبعة الأهرام.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- خماس، عدي أسعد (2011). **الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.
- العاني، فاطمة (1998). **السياسة الأمريكية تجاه العراق**، نموذج ام المعارك، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

- العربي، يوسف حسن (2013). **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي (2003-2013)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- المراكبي، عبد المنعم (2001) **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد – دراسة حالة (188-1996)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية.

الدوريات والمجلات:

- البسام، بسام (2014). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية (حالة دراسية)، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، معهد الإدارة العامة، الرياض (11)، 3-23.
- الجواد، جمال عبد (2002). السياسة تجاه العراق: تشدد يميني وهوس امني. **مجلة السياسة الدولية**، تشرين أول / تشرين الاول.
- سرور، عبد الناصر محمد (2005). أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991، **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد (13)، العدد (1).
- الشافي، عصام (2003). مؤسسات صنع القرار الامريكي وادارة الازمة العراقية، **السياسة الدولية**، العدد (152).
- العلاف، ابراهيم خليل (2004). خارطة الاحزاب السياسية الجديدة في العراق والاستعداد لانتخابات سنة 2005، نشرة (متابعات اقليمية)، **مركز الدراسات الاقليمية**، جامعة الموصل، العدد (11) تشرين الاول.

- العلاف، ابراهيم خليل (2005). الولايات المتحدة الامريكية ومحاولة (اقلمة) و(تدويل) قضية الامن في العراق، **بحث مقدم الى مركز الدراسات الاقليمية**، جامعة الموصل.
- علي، مغاوري (2003). الاقتصاد العراقي والحصار الى ما بعد الحرب، **السياسة الدولية**، العدد (152).
- فولر، جراهام (2002). دراسات عالمية – العراق في العقد المقبل هل سيقوى على البقاء حتى ، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ع (14).
- لكريني، ادريس (2006). الديمقراطية الامريكية لمكافحة الارهاب الدولي، **شئون عربية**، العدد (152).
- محمد، أحمد ابراهيم (2003). حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراق، **السياسة الدولية**، العدد (152)، نيسان.
- محمود، أحمد إبراهيم (2003). حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي، **السياسة الدولية**، العدد (54).

المراجع الأجنبية:

- Alnasrawi, Abbas (1994). **The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010**. Westport, CT: Greenwood Press
- Amatzia, baram (1996). **US Input into Iraqi Decision- Making: 1988-1990**, in David W. Lesch, (1996.) The Middle East and the US: A Historical and Political Reassessment, Westview.
- Azar, Edward (1972). **Conflict escalation and conflict reduction reduction**, in, anlnernational crisis, the journal of confliet resclution, Vol.16, No.2.

- Charles f. herman (1972). **international crisis insights from behavioral research**,new York, the free press,.
- Cockburn, Andrew & Cockburn, Patrick (1999), **out of the resurrection of saddam Hussein**, harper Collins publishers, new York.
- Harvey, Frank (1996). **Rationalite et theorie prospective**, un programe de recherche sur la geston des crises internationals, revue d'etudes international, volume XXVII N.1 Mars.
- james l.richardson (1994). c**risis diplomacy, the great power since the mid nineteenth century**, great pertain: cam bridge university press.
- Kenneth, Katzman (2002). **The Persian Gulf: Issues for U.S policy**. Report for Congress, August 12.
- Little, John & Robert. R (1983) **Crisis Management: A Team Approach**, New York: American Management Association.
- McClelland, Charles (1969). "**The Beginning Duration and Abatement of International Crisis: Comparison in Tow Conflict Arenas**", In Charles F. Herman (Eds), International Crisis: Insight Form Behavior Research, New York, the Free Press.
- Oslon, R. (2005). **The Goat and The Butcher: Nationalism and State Formation In Kurdistan Iraq Science The Iraq Was**, Mazda Publisher, California.
- Pau, James A (2003). **oil C ompanies in Iraq: A century of Rivalry and War. In Conference in Berlin on Corporate Accountapility**, Globel Policy Forum, November, 25-26.
- Pelletiere, Stephen (1991). **Iraq and the international oil system**, praegerr, wstport Connecticut, London.

- Richard, Buck, clutter (1993). **international crisis and conflict**, new York: martin's press.
- Robert, Collier (1988). **San Francisco Chronicle**, Iraq, Global Security Firms, Fill in as Private, Corp Watch website, March 28th.
- Salinger, Pierre and eric Laurent (1991) **secret dossier, The hidden Agenda behind the Gulf war**, penguin, London.
- Shaded, Anthony (2006). **Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War**. New yourk, Henry Holt and company.
- Snyder, Glen h. (1977). **Paul Diesing Conflict Among Nations**: Bargaining, Decision Making And System Structure In International Crises, new jersey: Princeton, university press.
- united nation, s/res. 1284. 17dec1999
- Woodward, Bob (2002) **Bush at War**, Madbooli Alsagee,cairo.

المواقع الإلكترونية:

- ابو عيسى، عبد القادر، (2015)، الجيش العراقي مفخرة للعراقيين والعرب وتاريخ مجيد مشرّف/ج1، نقلا عن الرابط: **http://www.kitabat.com/**
- توقه، حسين عمر (2014). مواقف خالدة في رسالة الحسين إلى صدام، نقلا عن الرابط: **http://www.sahafi.jo/**
- حامد، شاكر (2000). مناطق الحظر الجوي شمال العراق، الجزيرة نت، 11 كانون أول.
- خبر القوات الأميركية والبريطانية تهاجم العراق برا وجو، موقع الـBBC، **ww.bbcarabic.com، 21/3/2003م.https://goo.gl/efW8Ef**

- الراوي، صباح محمد سعيد (1990). المؤامره على العراق ودور ال صباح ما الذي حدث في 1990/8/2 شهادة موثقة وامينه، شبكة البصرة، نقلا عن الموقع: **http://articles.abolkhaseb.net/**
- سلامة، معتز (2009). العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979 – 2003، **مركز الجزيرة للدراسات**، نقلا عن الرابط: **http://www.aljazeera.net/**
- العزاوي، قيس جواد (2001). **مستقبل الحصار على العراق**. الجزيرة نت، 20 شباط .
- العلاف، إبراهيم خليل (2011). موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مركز الرافدين الدراسات والبحوث الإستراتيجية، نقلا عن الرابط: **www.alrafedein.com**
- غازي، محمد، (2016). هل تحققت نبوءة روحاني النفطية وبدأت السعودية تتألّم؟، نقلا عن الرابط: **http://raseef22.com/economy/2016/02/02**
- الفضلي، شهاب احمد (2006). **العلاقات العراقية . الأميركية... من علاقات تفضيلية الى القطع فالحرب**. نقلا عن الموقع http://www.marafea.org.
- الفضلي، شهاب احمد (2006). وجهات في النظر: العلاقات العراقية . الأميركية ... من علاقات تفضيلية الى القطع فالحرب، نقلا عن الرابط: **http://www.marafea.orge**
- لقاء قناة الجزيرة في قطر مع بطرس بطرس غالي بتاريخ 5 نيسان 2005.
- محضر استقبال الرئيس صدام حسين للسفيرة الامريكية غلاسبي، 1990/7/25.
- المختار، صباح (2001). **التنمية الذاتية في ظل الحصار**، الجزيرة نت، 21 شباط.
- النعمة، نغم، (2015)، إدارة الازمات وسبل التعامل معها ومواجهتها، موقع كتابات، نقلا عن الموقع: **https://www.kitabat.com**.

الصحف والجرائد:

- جريدة الثورة العراقية، 4 كانون الأول 2002
- جريدة الصباح (البغدادية) (2005). **اخطاء الادارة الامريكية،** 26 كانون الثاني.

جريدة العربي (القاهرية)، 16 كانون ثاني . كانون الثاني 2005

- العلاف، ابراهيم خليل (2000). **مسؤولية مجلس الامن في رفع الحصار عن العراق،** جريدة الثورة، 1تشرين الاول.